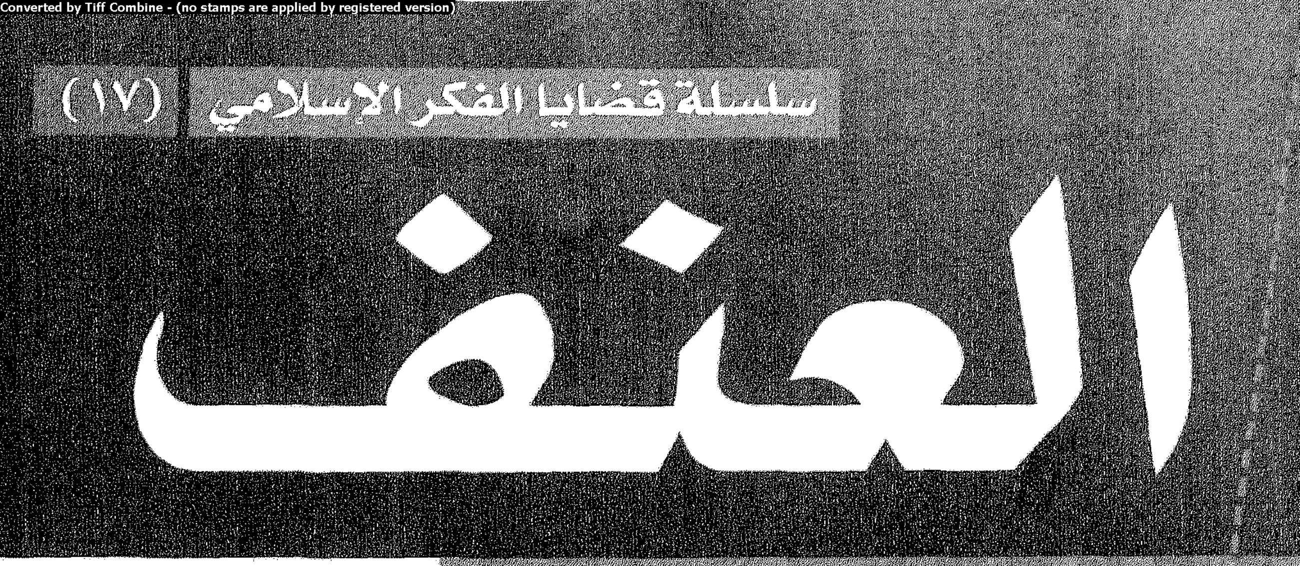


العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي

بين المبدأ والخيار

رؤية إسلامية

عبد الحميد أحمد أبو سليمان

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة



المعهد العالمي للفكر الإسلامي



سلسلة قضايا الفكر الإسلامي
(١٧)

العنف

وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي

بين المبدأ والخيار

«رؤية إسلامية»

تأليف
عبد الحميد أحمد أبو سليمان



دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الطبعة الأولى

لدار السلام

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

القاهرة - مصر ١٢٠ شارع الأزهر ص ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي : ١١٦٣٩

هاتف ٥٩٣٢٨٢٠ - ٢٧٤١٥٧٨ - ٢٧٠٤٢٨٠ (٢٠٢ +) فاكس ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

http://www.dar-alsalam.com e-mail: info@dar-alsalam.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

تصدر الطبعة الثانية ، وقد لقى الكتاب ومنهج تناوله لهذه القضية المهمة من القارئ الكريم حفاوة وتقديرًا شجع المعهد على إصدار طبعة ثانية منه . وقد جاءت الطبعة الثانية تسلط مزيدًا من الضوء على بعض ما سبق عرضه من قضايا الكتاب ، كما تناولت مزيدًا من نصوص السنة بالشرح والتوضيح وتفصيل القضايا المنهجية التي تتعلق بها ، وتؤصل لقضاياها لمساعدة القارئ على إدراكٍ أشمل لقضية العنف وموقعها من مختلف الجوانب السياسية الداخلية والخارجية في المجتمع المسلم .

أرجو أن يكون هذا الكتاب وما دلَّ عليه من إمكانات الفكر الإسلامي في مجال الاجتهاد والتجديد في ضوء معطيات العصر وسقفه المعرفي إسهامًا جادًّا في مجال الفكر السياسي الإسلامي والتربية السياسية الإسلامية التي تحيي وتستعيد البعد العام في الشخصية المسلمة والمجتمع ، والتي هي شرط ضروري لكي تستعيد الأمة وحدتها وقدرتها وإشراقة وجهها الحضاري الرائد حتى تحمل أعباء الاستخلاف وتجلي وجه الرسالة الهادي إلى السلام . وما ذلك على اللّه بعزيز وهو السميع المجيب .

عبد الحميد أحمد أبو سليمان

٢٥ جمادى الأولى ١٤٢٢ هـ

٧ أغسطس ٢٠٠١ م

مقدمة الطبعة الأولى

ليست قضية العنف والصراعات الدامية في حياة المجتمعات الإنسانية أمرًا نادر الحدوث ، لا يتوقع المرء وقوعه في حياة المجتمعات والحضارات وتدافعاتها ، بل إن التغيرات والمنعطفات الكبرى في التاريخ ، كثيرًا ما تقترن في الذهن بأحداث وصراعات دامية ، فإذا أضيف ذلك إلى ما زخر به تاريخ الأمة الإسلامية من أحداث الصراعات ، وممارسات العنف والاقتتال بين الكثير من الفئات والطوائف ، وما شكلته تلك الصراعات من فتات الممالك والإمارات والسلطنات ، جعل تلك الصورة الدامية ، ابتداء من مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ ، وما تلاها من أحداث وصراعات وعنف ، أدت إلى سقوط الخلافة الراشدة ، وقيام دول الاستبداد وإماراتها وعصبياتها ، كل ذلك جعلني لا ألقي البال إلى العنف وممارساته داخل المجتمع في تاريخ الأمة الإسلامية أثناء البحث والتنقيب عن العوامل المهمة المؤثرة في نجاح حركات الإصلاح ، أو فشلها ، وانهيار كيانها ، وانحطاط أدائها الحضاري .

لقد تركز اهتمامي في ذلك البحث على ما أصاب كيان الأمة من تغيرات في تكوين القاعدة الجماهيرية السياسية ، وما ترتب على ذلك من اختلال نوعية القيادة ، واختلال توجهاتها ، وتشوه بنائها ، مما انتهى بالأمة إلى الانحراف عن مسيرتها ، واختلال بناء كيان صفواتها ، وبالتالي إلى اختلال بناء الأمة وتضاؤل قوى الأداء والإبداع فيها ، وإلى تمزق عرى نسيجها الاجتماعي لينفرط عقدها وتتمزق وحدتها ، وتنحط نظمها وتنهار مؤسساتها الاجتماعية ، وينحط نتيجة كل ذلك أداؤها الحضاري ، وتسقط مضرجة أمام هجمة التحدي العلمي والتقني المنطلقة من بلاد الغرب .

أما كيف لفت نظري مفهوم العنف ، وموقعه من تفاعلات الفئات والتيارات الاجتماعية ، المنغمسة في محاولات الإصلاح الاجتماعي والسياسي في تاريخ الأمة ، في مغالباتها لإحداث التغيير ، سعيًا منها إلى تحقيق العدالة ، ومحاربة الظلم والفساد داخل المجتمع ؟

ولماذا اهتممت بتدقيق النظر في تفاصيل تلك الصراعات وتفاعلاتها والقوى

المحركة لها ، والأدوار المختلفة التي تلعبها الفئات الحاكمة والمعارضة المشاركة في صنعها وإلى الأساليب والوسائل ، التي تلجأ إليها كل فئة في إدارة الصراع لتحقيق غاياتها ، والنتائج المترتبة على الطريقة التي يلجأ إليها المصلحون لإحداث التغيير وتحقيق الإصلاح ؟ .

السبب المباشر في ذلك كان سماعي لحديث نبوي معروف من أحاديث الفتنة ، أثناء خطبة صلاة يوم جمعة . ولم يكن علمي بذلك الحديث جديدًا عند سماع تلك الخطبة ، فلا شك أن ذلك الحديث وأحاديث أخرى كثيرة مثله مما يروى في باب الفتن هو من النصوص الشائعة في أدبيات الثقافة الإسلامية تمر مرارًا وتكرارًا أمام الكثير منا ، لكن استحضاري للحديث في تلك اللحظة في خطبة الجمعة ، قادني إلى التمعن في ذلك الحديث ، الذي رواه أبو داود عن أبي ذر ﷺ حين سأل رسول اللّه ﷺ ما يفعل في حالة الفتنة والعنف السياسي في المجتمع ، فأمره أن يلزم بيته وأن لا يشارك في الفتنة إلى حد حرمانه من حق الدفاع عن نفسه .« قال : قلت : فإن دخل عليَّ بيتي ؟ قال : فإن خشيت أن يبهرك شعاع السيف فألق ثوبك على وجهك يبوء بإثمك وإثمه » (١) .

فالحديث عند التمعن يثير كثيرًا من الدهشة والتعجب ؛ لأنه يبدو على غير ما وقر في الذهن وجسدته كثير من الأحداث التاريخية في وجوب مقاومة الانحراف والفساد بكل الوسائل المادية والمعنوية ؛ لأن الحديث لا يمنع كل ألوان المبادرة بالعنف فحسب ، بل إنه يمنع أيضًا كل أنواع العنف حتى باسم حق الدفاع عن النفس .

رأيت في تأملات تلك اللحظة أن هذا الحديث ، وما يحويه من توجيه ، يحمل في طياته دلالات بعيدة الغور ، لا يصح أن يمر بها المرء دون محاولة جادة لفهمها والغوص إلى أبعادها ، خاصة أن تاريخ الأمة الإسلامية ، زاخر بالفتن والثورات والصراعات الدامية ، مع فشل جل محاولات الإصلاح السياسي الإسلامي في بلوغ غاياتها الكبرى حتى اليوم .

لذلك رأيت ضرورة متابعة الأمر وتقصي جوانبه لفهم دلالات ما أراد رسول اللّه

---

(١) رواه أيضًا بصيغٍ مقاربة أحمد وابن ماجه .

ﷺ ، أن يخاطب به الأمة في أواخر أيام حياته ، التي كان يرى انقشاع ظلالها ، وتمتد معها بصيرته إلى ما وراءها .

وما أغراني بمثل هذا الأمر هو أن منهج تفكيري ابتداءً لا يقبل المتابعة والتقليد ، والتسليم دون فهم وقناعة ، كما أن فكري لا يميل لأن يتيه في التفاصيل في غياب الصورة الكبرى للقضايا المطروحة ، حيث إن أوزان التفاصيل في المنهج الشمولي التحليلي ودلالاتها تتعلق من وجوه كثيرة بالصورة الكبرى للقضية المطروحة وعلاقات مكوناتها كمًّا وكيفًا في دائرة الزمان والمكان ، حتى يمكن أن يدرك المرء الدلالة الحقيقية والوزن الحقيقي لتلك التفاصيل .

وعلى أساس من هذا المنهج ، أخذت في تأملاتي في هذا الحديث ، وفي القضية التي أثارها أستعيد الصورة الكبرى التاريخية لأحداث حركة ظهور الإسلام ، وأسلوبه في إحداث التغييرات التي هدف إليها ، وكيف أدار رسول الإسلام ﷺ ، الصراع السياسي العقدي الإصلاحي في المراحل المختلفة ، التي مرَّ بها بناء دولة الإسلام ومجتمعه في مكة والمدينة ، ومع من جاوره في غير بلاد العرب ، من الأصدقاء والأعداء ، وأتباع مختلف الديانات .

فمن خلال هذه الصورة الكبرى ، ومتابعة مسيرة الإسلام ، على مدى حياة الرسول ﷺ ، يمكن فقط فهم الأحداث والتفاصيل التي مرت على عهد حياة رسول الإسلام ﷺ ودلالاتها على وجهها الصحيح ، وبشكل متوازن ، وبأقل قدر من مزالق الخطأ والشطط ؛ لأن المهم في هذا المنهج الكلي أن يتم رسم الصور الكبرى للقضايا المطروحة والحرص على الإحاطة بأكبر قدر ممكن من أبعاد هذه الصور ، ودلالات هذه الأبعاد ، والابتعاد قدر الإمكان عن مزالق التسطيح والتبسيط ، وتجاهل دلالات الأبعاد والعوامل المختلفة التي تحيط بكل صورة أو حدث وتؤثر في فهم معناه ودلالاته ، ومعنى ودلالات الخطط والسياسات التي تعاملت معه وانبثقت عنه .

لذلك أخذت أتأمل المسرح المكي الذي بدأ الرسول ﷺ فيه الدعوة إلى الإسلام ، وما كان سيترتب على الدعوة من وجوه الإصلاح وإقامة قيم التوحيد والعدل والقضاء على ما تفشى في المجتمع من مفاهيم العنصرية والكبر وما تجر إليه من ممارسات الضلال والانحراف والفساد .

تأملت كذلك دلالة دعوة الرسول ﷺ في واقع المجتمع المكي ، وأبعادها الإصلاحية ، عقديًا وسياسيًا ، كما تتبعت أسلوبه في إدارة الصراع السياسي العقدي في أعلى مستوياته في ذلك المجتمع ، والناجم عن الجهر بالدعوة الإسلامية التي تهدف إلى أعمق ألوان الإصلاح والتغيير الاجتماعي وأوسعها .

ثم تتبعت أسلوب الرسول ﷺ ، ووسائله في إدارة ذلك الصراع ، بعد أن خرج من مكة ، وهاجر إلى المدينة وأقام فيها دولة الإسلام والتوحيد والعدل في مواجهة دولة الشرك والظلم في مكة ، وكيف تغيرت السياسة النبوية في المدينة ولجأ فيها إلى وسائل مغايرة لما سبق أن اتبعه في مكة ، في إدارة الصراع السياسي الإصلاحي بين المسلمين والمشركين من أبناء مكة .

والسؤال : هل كانت الطبيعة الداخلية للصراع داخل المجتمع المكي هي السبب الذي أملى على الرسول أسلوب الصبر والمقاومة السلمية داخل مجتمع مكة ، التي تربط المسلمين والمشركين فيه وشائج الرحم والانتماء لمجتمع واحد ؟ وهل السبب في اختلاف الأسلوب في إدارة الصراع بين مجتمعين منفصلين متواجهين عنه داخل المجتمع الواحد هو ما يفرق بينهم في اختلافات الانتماء السياسي والعقدي وما يستتبع ذلك من اختلاف توجه المشاعر الوجدانية والمصالح المادية والأدبية لكل مجتمع وصفواته الحاكمة ؟

كذلك تتبعت أسلوب الرسول ﷺ ووسائله في إدارة الصراع السياسي داخل المجتمع والدولة في المدينة بكافة فئاتها ، بما لهم من انتماءات ومصالح فئوية وقبلية وعقدية متباينة ، بين مسلمين في المدينة ويهود حولها ، وبين مهاجرين من قريش وأنصار من الأوس والخزرج ، وبين أولياء مؤمنين ومنافقين متربصين ، لأنظر هل مازال يرى في إدارة الصراعات السياسية داخل المجتمع ما ارتآه قبل ذلك والتزم به داخل مجتمع مكة من نبذ العنف ورفضه وسيلة للتعامل مع مشاكل المجتمع الواحد وضرورة التزام الحلول السياسية لهذا اللون من الصراعات وترك التعامل مع أي انحراف أو ظلم يستخدم فيه العنف من قبل أية فئة من فئات الأمة ضد المسلمين إلى رحم الأمة وقادة الرأي العام والشورى فيها .

في ظل هذه الصورة الكبرى ، ومختلف العوامل المكونة لها ، والمتعاملة معها ،

والمؤثرة فيها ، سعيت إلى التعرف على العوامل المهمة المشتركة في السياسات النبوية ودلالاتها ، التي تحدد معنى الأحداث ومعنى هذه السياسات ، وأسباب اختيارات الأساليب والوسائل ، التي لجأ إليها الرسول ﷺ في كل مرحلة من مراحل إدارة الصراع الإصلاحي الذي استهدفته الدعوة الإسلامية .

وكانت النتائج المهمة لهذه الدراسة المنهجية الشمولية التحليلية التي التزمتها في تحليل النصوص والأحداث في ضوء الصورة الكبرى وسيلة للوصول إلى فهم مقنع مترابط لمعنى هذه الأحداث ، ولفهم دلالات السياسات النبوية التي اتبعها الرسول ﷺ والتزم بها على مدى عهد الدعوة حتى وفاته ﷺ والتي كانت في انضباطها ووضوحها مفاجئة حتى للكاتب ، وفاتحًا عينيه على أبعاد لم تكن في حسبانه ، كل ذلك قاده إلى أهمية نشر هذه الدراسة ولفت النظر إلى البعد المهم الذي أدت إليه هذه التأملات ، وعرض أهم جوانبها في هذا الكتاب .

لقد أصبح من الواضح فيما هدي إليه هذا البحث أن للإسلام ورسول الإسلام ﷺ مباد مهمة ، وخطة وسياسة وإستراتيجية واضحة محددة ، التزم بها في إدارة الصراعات السياسية الهادفة إلى التغيير والإصلاح الإسلامي ومقاومة الفساد .

وإذا كانت الأهداف والمبادىء ثابتة فإن الخطة والسياسة لم تكن خطة وسياسة نظرية جامدة ، تتجاهل الطبيعة الأساسية للمواقف والظروف التي تتعامل معها ، فهي تتشكل وفقًا لطبيعة المواقف التي تواجهها لتتجاوب معها وتؤثر فيها ، دون أن تخلَّ بأهدافها الثابتة ، وبقواعدها الأساسية التي ترتكز إليها لضمان تحقيق أهدافها الإصلاحية ، بأكبر قدر ممكن من الفاعلية والكفاءة .

لقد اتضح للكاتب من خلال السياسات النبوية والتوجيه القرآني لهذه السياسات أن هناك تصورًا واضحًا في اختلاف ميدان السياسة الداخلية عن ميدان السياسة الخارجية ، ذلك أن العوامل الأساسية المؤثرة في كل ميدان تختلف طبيعتها عن العوامل الأساسية المؤثرة فيما سواه من الميادين بسبب ما تمليه طبيعة كل ميدان وموقف .

وكان من آثار هذه الدراسة الشمولية التحليلية ، أنني وجدت أن النصوص التي كانت تبدو متنافرة يصعب رصفها في صعيد واحد ، إلا أن تنالها يد النسخ بالتغييب والبتر ، أو تُلوى رقاب معانيها ودلالاتها ، بما يجعلها أسئلة حائرة ، لا تستقر في

النفس ، ولا تستقيم معانيها في الفهم ، ولا يمكن التعامل معها إلا قطعًا ممزقة مجزأة ، أو نتفًا متفرقة يستل منها كل محارب سلاح هجمته ويستند إلى ما يشاء منها كل مجادل وفق وجهته وغايته .

لا شك في أن ما كان سياسيًّا في داخل أي مجتمع لا يحل بشكل إيجابي بَـنَّاء ، إلا سياسيًّا ، وأنه لا يصح إعطاء المشروعية لأي حلٍّ من الحلول ، يقوم على أساس وسائل القهر والإكراه ، من قبل أي فئة من فئات المجتمع حاكمة كانت أم محكومة ، في كل ما يتعلق بقضايا المجتمع ذات الطابع السياسي العام . فالإصلاح والتغيير الذي يمكث في الأرض لابدَّ لدعاته من استخدام الوسائل السلمية والصبر عليها . وما من مجتمع يلتزم ضميره الوسائل السلمية السياسية سبيلًا للإصلاح والتغيير إلا حققت مسيرته الحضارية النجاح وحقق مجتمعه الشورى ، أما إذا حادت أي فئة من فئات مثل هذا المجتمع عن هذا الطريق ولجأت إلى العنف والعدوان على دعاة الإصلاح الصابرين فإن وضع الأمر في نصابه الصحيح هو مسئولية رحم الأمة وهو الذي عليه أن يضع حدًّا لعدوان المعتدين . والنتيجة أنه ليس غير الشورى وسيلة صحيحة للتوصل إلى الحلول السياسية الناجحة لإدارة الشئون العامة للمجتمع لتحقيق التقدم والعمران المبني على العدالة والتكافل والشورى .

لقد سبق أن نشر الكاتب حول هذه القضية مقالًا باللغة الإنجليزية في المجلة الأمريكية للعلوم الاجتماعية الصادرة عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، وجمعية علماء الاجتماعيات المسلمين في أمريكا في العدد الثاني من المجلد الثامن لعام ١٩٩١ م عرض فيه جوهر ما توصل إليه من تأملات في الموضوع من وجهة النظر الإسلامية التي هداه إليها البحث والنظر .

وللإسهام في الحوار الدائر في العالم الإسلامي والبلاد العربية في هذه الأيام ، وعلى وجه الخصوص ، ما يدور من حوار ولغط بشأن العنف الذي يعصف بأمن الكثير من البلاد العربية والإسلامية ، واستقرارها ، ويستنزف طاقاتها ويثبط همم أبنائها ، وكذلك للإسهام في الحوار الدائر بشأن شعار « الديمقراطية » الذي تطلق صيحاته – لأغراض خاصة – وسائل الإعلام الغربية وما يتبعها وينقل عنها ويجري في ركابها فكريًّا من وسائل الإعلام الموجه سياسيًّا في البلاد العربية والإسلامية والتي

تتخذ من قِبَلِ صناع السياسة وسيلة مهمة للتدخل في شئون هذه البلاد لتحقيق الهيمنة الثقافية والاقتصادية الغربية خدمة بالدرجة الأولى لسياساتهم ومصالحهم وهيمنتهم القومية والتي يتجاوب للأسف معها بكثير من حسن النية – وانتهازًا للفرصة – العديد من شرائح هذه المجتمعات العربية والإسلامية بسبب ما تعانيه هذه الشرائح وشعوبها من خسف حكوماتها وما تمارسه من أساليب القهر والإرهاب والفساد والاستغلال ؛ لذلك رأى الكاتب أن ينشر مجددًا مقالًا موسعًا باللغة العربية في الموضوع ذاته في مجلة « إسلامية المعرفة » الصادرة عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، في العدد الخامس عشر لشتاء سنة ١٩٩٩م .

ويأتي هذا الكتاب أو هذه الرسالة لعرض الموضوع بشكل أكثر شمولًا وإحاطة بجوانبه المختلفة ، أناقش فيه أهم النصوص المتعلقة بالموضوع ، وأعرض فيه ما توصلت إليه من فهم للكليات التي أظنها تعين على تفسير بعض الجوانب المهمة في ممارسات الأمة التي أدى سوء فهمها وخطأ ممارساتها حتى اليوم إلى فشل حركات الإصلاح السياسي في تاريخ الأمة في بلوغ غايتها الكبرى وتحقيق النهضة والإصلاح وإرساء قواعد وقيم التوحيد والعدل في الأمة . بل لعل تلك الممارسات العنيفة الخاطئة قد أسهمت في ترسيخ كثير من ممارسات العنف والقهر والفساد والاستبداد في أنظمة حكم الأمة وفي أنظمتها السياسية .

لا أظن أن أمام الأمة الإسلامية من سبيل فعال إلَّا سبيل إصلاح فكرها ومناهجه ، وتنقية ثقافتها ، والالتزام بالوسائل السلمية الشورية التربوية ؛ لإنجاح جهود الإصلاح والتغيير فيهما ، بذلك يمكن – مجددًا – إعادة بناء إنسان الاستخلاف والهداية والعمران .

أسأل اللَّه سبحانه وتعالى أن يهدينا وأمة الإسلام إلى سبيل الرشاد والسداد ، إنه على كل شيء قدير .

عبد الحميد أحمد أبو سليمان

هرنُدن – فرجينيا

الولايات المتحدة الأمريكية

العنف في الفكر السياسي الإسلامي

مُراوحة بين المبدأ والخيار

مع نهاية قرن من الصراعات السياسية والثورات والحروب الأهلية بدءًا بأفول نجم الخلافة الرَّاشدة ثم أحداث ثورات عديدة من أهمها ثورات الحسين بن عليٍّ وعبد اللّه ابن الزُّبير ومحمَّد النَّفس الزكيَّة – رضي اللّه عنهم أجمعين – وانتهاءً بسقوط الدَّولة الأموية ، ثم قيام الدولة العبَّاسية الَّتي لم تختلف في جوهرها عن النظام الأموي ، أفتى رجال مدرسة المدينة [1] بتحريم الفتنة والخروج على السلطان ولو كان ظالمًا .

ولم يكن هذا الموقف من رجال المدرسة المدنية (المثاليَّة) حبًّا في الظلم ، ولا استهانةً بشأنه ، ولكنَّه كان النتيجة الطبيعية لفشل الثورات الإصلاحية على الأنظمة المستبدَّة المبدَّدة ، حيث أصبح من الواضح أنَّ هذه الثورات والحروب الأهلية لم تحسم أمرًا ولم تغيِّر من طبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية شيئًا ذا بال ، ولم يكن لها من ثمرة مهمة تذكر إلَّا إراقة الدماء .

وعند ذلك وصل « الإسلاميون » « رجال مدرسة المدينة » ، وقد أعيتهم الحيل وفهم الظاهرة وسبل التعامل الفعال معها ، إلى النتيجة الطبيعية وهي وجوب التحوُّل من الثورة والرَّفض إلى العزلة والمعارضة ، واستنقاذ ما يمكن استنقاذه من أسس الشريعة ومقومات الحياة الإسلامية ودون إراقة مزيد من الدماء ، ضمن إطار الأنظمة القائمة ، ولذلك نجد رجلًا من أبرز قيادات مدرسة المدينة الإسلاميين الَّذين أطلقت عليهم – اصطلاحًا – كلمة « العلماء » ويمثلون جمهرة مثقَّفي الأمة ، وهو أبو حنيفة النعمان يدخل السجن ويهان ؛ لأنَّه لم يقبل تولِّي القضاء لبني العبَّاس .

ونتيجة لهذا الانفصام بين« العلماء »وهم (القادة الإسلاميون الفكريون العقائديون للأمة) وبين « السلاطين » (وهم القادة السياسيون للأمة) استقلَّ العلماء بالجوانب

(١) نعني في هذه الورقة بمصطلح « مدرسة المدينة » وبمصطلح « الإسلاميين » رجال المدرسة الفكرية الإسلامية المتابعة لفكر السنة النبوية والخلافة الراشدة الرافضة للنزعات العرقية والطبقية القبلية والشعوبية الاستبدادية .

الشخصية للفرد المسلم ونجحوا في الانفراد بتوجيهها بما لهم من العلم والإخلاص وطهر اليدين ، وتركوا مرغمين شئون الحكم والسلطة والنظام العام « للملوك والسلاطين »يتصرّفون فيها كما يعنُّ لهم ويتّفق وأهواءهم ، مما أورث النفسية الإسلامية – فيما بعد – اعتبار أنظمة الحكم والنظام العام أنظمة اغتصاب غير مشروعة . ويعتبر تشكل مثل هذه النفسية في ظل هذه الظروف التاريخية – بغض النظر عن أسبابها – من أهم عوامل ضعف البعد الوجودي والجماعي والتكافلي العام في تكوين نفسية الفرد المسلم ، ومن أهم أسباب ضعف الإنسان المسلم النفسي السلبي من النظام العام والمصالح العامة للمجتمع [١] .

ولم يأت في الحقيقة شجب العلماء للخروج على الحكام و اعتبار ذلك فتنة وأسلوبًا مرفوضًا نتيجة نظرة مبدئية قيمية في التخلّي عن استخدام العنف والرّفض المسلَّح ضدَّ الصفوات الحاكمة الظالمة وانحيازًا مبدئيًا للأسلوب الفكري التربوي في تشكيل القواعد السياسية للأنظمة ، ولكنَّه كان في جوهره تسليمًا بالأمر الواقع على أساسٍ من الضرورة والمصلحة ، أي إن فكر العلماء في عدم استخدام العنف ، طلبًا للإصلاح من قِبَلِ دعاة الإصلاح ، إنَّما كان أمر خيار اضطرُّوا إليه لا قضية مبدأ التزموا به .

والسبب في ظنّنا لهذا الموقف المذبذب غير الواضح يعود في جوهره إلى الخلط بين ثلاث قضايا هي قضايا الصراع السياسي داخل الأمة أو داخل المجتمع السياسي ، وقضايا الصراع السياسي بين الأمم والمجتمعات المتقابلة ، وقضايا المدافعات الناجمة عن واجبات السعي بالدعوة نحو الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر والحض على مكارم الأخلاق أو إنكار المظالم والدعوة لإحقاق الحقوق .

والنتيجة العملية لهذا الخلط هي أن تعمى الرؤية المنهاجية بحيث قد يتساوى أمر استخدام العنف في كلِّ هذه الحالات ، ويصبح اللجوء إلى العنف أو عدمه في أيِّ موقف داخل المجتمع أو بين الأمم وعلى أيِّ مستوى ولأيَّة غاية إنَّما هو أمر خيار (استراتيجية) وليس قضية في أي حال منها ترقى إلى درجة المبدأ . والمقصود بالمبدأ هنا : الأمر الثابت الَّذي لا يتغيَّر بغضِّ النظر عن اختلاف الأحوال واختلاف دينامياتها .

---

(١) للمزيد يمكن الرجوع إلى الكاتب في مؤلفه « أزمة العقل المسلم » من إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي هرندن – فرجينيا – الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٩٩٢ م .

وهذا التذبذب والغبش في الرؤية في فهم موضع العنف في كلِّ حالة من الحالات الثلاث الآنفة الذكر وهو الذي يفسر في الأساس - لماذا ظلَّ موقف أبناء الأمَّة هو المراوحة بين الاستسلام والمقاومة المدنية والمقاومة المسلَّحة في مواجهاتهم للأنظمة المستبدَّة ومظالمها ؟ ولكن دون تفريق بين ما هو من قضايا الإصلاح السياسي داخل المجتمع و الكيان السياسي الواحد ، وبين ما هو من قضايا الصراع والمواجهة السياسية بين المجتمعات والأنظمة والدول المتعارضة ، وبين ما قد يتولد من مواجهات بسبب التصدي لمهمة الدعوة إلى المعروف والنهي عن المنكر والصدع بكلمة الحق والمساعدة على دفع المظالم والحض على مكارم الأخلاق في حدود ما تقضي به طبيعة التعامل مع السلطة والسياسة الشرعية ، ولا يرقى إلى مرتبة الصراع السياسي و تنازع السلطة داخل المجتمع .

وموقف المراوحة في أمر استخدام العنف بين المبدأ والخيار في كافة أنواع الصراعات السياسية والمواجهات الدعوية مازالت الأمة ومجتمعاتها السياسية تعاني منه - في كثير من المواقف - حتى اليوم رغم مرور القرون الطويلة من الزمان .

إن ضبابية الرؤية في هذا الأمر الخطير مازالت - للأسف البالغ - تسبب كثيرًا من سفك الدماء دون ثمرة أو حسم ، في الوقت الذي بقيت للأنظمة في جل الحقب طبائعها المبددة المستبدة .

ولحسم هذا الأمر ووضع حد لنزيف الدم لابدَّ من فكر ورويَّة ورؤية شمولية منضبطة واضحة للنصوص الإسلامية مجتمعة إلى جانب وعي دروس تاريخ العصر النبوي وما تبعه من عصور الدول الإسلامية وعيًا مفاهيميًّا سليمًا . ذلك أن الشمول والانضباط المنهجي هما الطريق الصحيح للوصول إلى رؤية واضحة مؤصَّلة في قضية استخدام العنف لحلِّ النزاعات السياسية والتمييز بينها وبين قضايا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المتعلقة بروح المناصحة في المجتمعات المسلمة .

إننا إذا نظرنا إلى النَّصوص الإسلامية نظرة شمولية منضبطة نراها تنصُّ على أمور كثيرة حَريَّة بالنظر ، وتعين على تفهُّم المنطلقات والمبادئ الَّتي تنظِّمها ، بحيث تتَّضح معالم بنائها المتكامل القادر على فهم أنواع العنف ومستوياته وديناميانه ووضع حد لسوء استخدامه في علاقات المجتمعات المسلمة ، كما تعين على وضع سياسات

تمكّن الإصلاح وتضع حدًّا للمظالم وممارسات الاستبداد .

كذلك يسترعي انتباهَ الدارس أنَّ النصوص الإسلامية في القرآن الكريم والسنة النبوية تفرق بين قضايا الصراع السياسي داخل المجتمع وبين قضايا الصراع السياسي بين المجتمعات السياسية أو الأمم ، وبينها وبين قضايا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصح بمكارم الأخلاق مما لا يدخل في صلب قضايا صراع الحكم والسياسة ، أما ما يدخل في أبواب صراع السياسة فيكون استخدام العنف فيه هو من باب الفتن والصراعات السياسية الداخلية وليس من قضايا مكارم الأخلاق في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويعالج بما تعالج به الصراعات والفتن السياسية .

والنصوص المتعلقة بقضايا العنف والصراعات والمدافعات – على مختلف وجوهها – كثيرة ومتعددة . فمنها ما يتعلق بالفتن والصراعات السياسية داخل المجتمع السياسي على أيِّ صورة من صوره ، والصبر على أذاها ، ومنع الاشتراك في أعمال العنف طلبًا لحلِّها ، ولو كان ذلك بدعوى الدفاع عن النفس . ونجد كذلك نصوصًا تتعلق بالجهاد و دفع العدوان والانتصار للمستضعفين في الأرض . كما نجد نصوصًا تتعلق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بين المسلمين ، والسؤال : كيف تنتظم هذه النصوص وتتّسق بشأن هذه المواقف المختلفة ، في شئون السياسة وفي شئون الدعوة و الأمر بالمعروف من ناحية ، وفي شئون السياسة داخل كيان الأمة أو الدولة ، وفي شئون السياسة الخارجية للأمة أو الدولة من ناحية أخرى ؟ والسؤال كذلك : ما هي القواعد التي تحكم حق استخدام العنف في كل حالة من هذه الحالات ؟ وما الحكمة من استخدام العنف حين يسمح به أو لا يسمح به في أي حالة من هذه الحالات ؟

الشمولية في فهم دلالات النصوص وأحداث العهد النبوي المتعلقة بأساليب العنف

إذا شئنا فهم العلاقة بين النصوص والمواقف والتوجهات المختلفة بشأن استخدام القوة والعنف على عهد النبوة ، فلابدَّ للدارس - كما سبق أن ذكرنا - من دراسة منهجية شمولية تحليلية منضبطة لهذه النصوص يمكن بها الوصول إلى رؤية واضحة مبدئية مفاهيمية في هذا الأمر . كما أنه من المهم لفهم دلالات النصوص وعلاقاتها في هذه الجوانب الاجتماعية المعقدة المتداخلة ، ألا يُكتفى بدراسة النصوص وحدها ، بل لابد من استعراض التجربة النبوية بجملتها ، حيث مرَّت هذه التجربة الإصلاحية النبوية بمراحل من الصراعات المريرة الَّتي تنتظم المنهج النبوي في مختلف هذه المواقف والمراحل ، وتقدِّم رؤية متَّسقة تجعلها تجربة متكاملة تنتظم النصوص وتكشف عن المنهج النبوي الإلهي في إدارة معارك الإصلاح وحلِّ الصراعات السياسية داخل كيان الأمّة [١] ، وفيما بين الأمم أو المجتمعات السياسية والصفوات الحاكمة مع بعضها البعض . كما ترشِّد جهود التناصح بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة ، وتفرق بينها وبين حالات الفتن والصراعات السياسية .

وأوَّل ما يلفت نظر الدارس هو ما يسمَّى بأحاديث الفتنة التي رويت عن الرَّسول ﷺ قبيل وفاته والَّتي ينهى فيها مطلقًا عن المشاركة المسلَّحة في الفتن وما يدور فيها من الصراعات السياسية المسلَّحة . ففي هذه الأحاديث ينهى الرَّسول ﷺ أصحابه في المدينة عن اللجوء إلى العنف لحلِّ فتن الصراعات السياسية بين الصفوات والنخب القيادية داخل المجتمع ، ويأمر بوجوب التزام ضبط النفس الكامل ولو تعرَّض الطرف الداعي إلى الإصلاح للعدوان من قبل الآخرين . ونقرأ في ذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِ قَالَ لَأَقۡتُلَنَّكَۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ

---

(١) المقصود بالأمّة بشكل عام هو الجماعة أو المجتمع الذي يربط أفراده إحساس بالانتماء الاجتماعي والسياسي المشترك على صورة من الصور .

أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوأَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [المائدة: ٢٧- ٣٠] .

﴿يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧] .

وعلى شاكلة هذه الآيات القرآنية ثلّة من الأحاديث النبوية منها :

حدثنا عليّ بن عبد اللّه : حدثنا سفيان : حدثنا ابن شهاب قال : أخبرني عروة قال : سمعت أسامة ﷺ قال : أشرف النبي ﷺ على أطم من آطام المدينة فقال : « هل ترون ما أرى ، إني لأرى مواقع الفتن خلال بيوتكم كمواقع القطر » [1] .

روى البخاري عن الأحنف بن قيس ، قال : ذهبت لأنصر هذا الرجل [2] فلقيني أبو بكرة فقال : أين تريد ، قلت : أنصر هذا الرجل ، قال : ارجع فإني سمعتُ رسول اللّه ، يقول : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » فقلت : يا رسول اللّه هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : « إنه كان حريصًا على قتل صاحبه » .

روى البخاري في تفسير قول اللّه سبحانه وتعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال: ٣٩] ، أن ابن عمر ﷺ ، قيل له : « كيف ترى في قتال الفتنة ؟ فقال : وهل تدري ما الفتنة ؟ كان محمد ﷺ يقاتل المشركين ، وكان الدخول عليهم فتنة ، وليس كقتالكم على الملك » .

روى البخاري عن ابن عمر ﷺ ، أتاه رجلان في فتنة ابن الزبير فقالا : إن الناس قد ضيعوا وأنت ابن عمر وصاحب النبي ﷺ فما يمنعك أن تخرج ؟ فقال : يمنعني أن اللّه حرَّم دم أخي ، قالا : ألم يقل اللّه : ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ فقال : قاتلنا حتى لم تكن فتنة وكان الدين لله ، وأنتم تريدون أن تقاتلوا حتى تكون فتنة ويكون الدين لغير اللّه .

روى أبو داود عن أبي ذر قال : قال لي رسول اللّه ﷺ : « يا أبا ذر » ، قلت : لبيك يا رسول اللّه و سعديك . فذكر الحديث قال فيه : كيف أنت إذا أصاب الناس

---

(١) تابعه معمر وسليمان وابن كثير ، عن الزهري . (٢) يعني عبد الله بن الزبير .

موت يكون البيت فيه بالوصيف – يعني القبر [١] – قال قلت : اللَّه ورسوله أعلم ، أو قال ما خار اللَّه لي ورسوله . قال : « عليك بالصبر ، أو قال : تصبر » . ثم قال لي : « يا أبا ذر » ، قلت : لبيك وسعديك ، قال : « كيف أنت إذا رأيت أحجار الزيت [٢] قد غرقت بالدم ؟ » قلت : ما خار اللَّه لي ورسوله . قال : : عليك بمن أنت منه » ، قلت : يا رسول اللَّه أفلا آخذ سيفي وأضعه على عاتقي ؟قال : « شاركت القوم إذًا » قال قلت : « فما تأمرني ؟ قال : « تلزم بيتك » قال قلت : فإن دخل عليَّ بيتي ؟ قال : « فإن خشيت أن يبهرك شعاع السيف فألق ثوبك على وجهك يبوء بإثمك و إثمه » .

فلو تمعنا النظر من خلال النظرة الشمولية إلى مجمل النصوص ومجمل التجربة النبوية منذ بدء الرسالة في مكة حتَّى أيَّامه الأخيرة وهو يودِّع الدنيا في المدينة ، لرأينا أنَّ المسلمين قد تعرَّضوا أوَّلًا في مكَّة للفتنة والعدوان وكان الموقف القرآني والنبوي هو الإصرار على الدعوة إلى الحقِّ وعدم اللُّجوء إلى الرد بالعنف مهما تعرَّض المسلمون للأذى والعدوان من قبل الصفوة الحاكمة القرشية التي بلغ أمرها في أذى المسلمين حدَّ الحصار والتعذيب والقتل . ومن الواضح أن هذا أمر بمعروف ونهي عن منكر ودعوة إلى الإيمان باللَّه وإزالة للظلم والشرك على المستوى السياسي والعقيدي في أرفع درجاته ، ومثل صراعًا حادًّا بين الصفوة الحاكمة القرشية والصفوة الإصلاحية المسلمة .

ولم يتغيَّر الموقف القرآني والنبوي في مكة في عدم السماح باللُّجوء إلى العنف ردًّا على عدوان قريش على المسلمين على الرغم من إسلام رجال محاربين وشجعان أمثال حمزة بن عبد المطَّلب وعمر بن الخطَّاب ﵄ وانضمامهم إلى صفوف المسلمين، والَّذين أرادوا تحدي قادة قريش وطالبوا الرسول ﷺ بالسَّماح لهم بالردِّ على العدوان ومواجهة العنف بالعنف ومقارعة القوَّة بالقوَّة ، والقرآن الكريم في الكثير من آياته شاهد على الأمر الإلهي والنهج النبوي بالصبر في ذلك الحال ، وتلك المواقف :

﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾ [غافر: ٥٥] .

---

(١) البيت يعني هنا القبر ، الوصيف يعني الفتى الخادم أو « العبد » أي تكون كلفة قبر الميت بثمن الخادم أو العبد .

(٢) موضع في الحرة بالمدينة المنورة ؛ وذلك لسواد الحجارة كأنها طليت بالزيت ، انظر شرح سنن ابن ماجه للسندي .

﴿ وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴿٨﴾ رَّبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا ﴿٩﴾ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا ﴿١٠﴾ وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولِي النَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا ﴾ [المزمل: ٨- ١١] .

﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَلَئِن جِئْتَهُم بِآيَةٍ لَّيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ ﴿٥٨﴾ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٩﴾ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ۖ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴾ [الروم: ٥٨- ٦٠] .

﴿ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ [لقمان: ١٧] .

﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٤﴾ وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٥﴾ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ ۚ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۚ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴿١٠٨﴾ وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَاصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ ۚ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴾ [يونس: ١٠٤- ١٠٩] .

﴿ إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ﴿١٠٩﴾ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِي وَكُنتُم مِّنْهُمْ تَضْحَكُونَ ﴿١١٠﴾ إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٩- ١١١] .

ونرى ثانيًا كيف تغير موقف الرّسول ﷺ والمسلمين وكيف تغير نهجهم من قضية استخدام العنف ضد المعتدين وعلى رأسهم قريش حين هاجر المسلمون إلى المدينة وأقاموا فيها دولة الإسلام المستقلّة ، وكيف أذن القرآن الكريم للمسلمين في القتال دفاعًا عن أنفسهم وعن دعوتهم بل إنه أمرهم به . وتصدى رسول الله ﷺ لقريش وسواهم من القبائل المحاربة له ولدعوته الإصلاحية دفاعًا عن النفس و دفعًا عن المستضعفين و سعيًا من الإسلام إلى إعطاء الإنسان حرية الخيار في عقيدته ونهج حياته ، واستخدم الرسول ﷺ في حرب كلِّ هؤلاء كافة وسائل القوة والعنف بما

في ذلك قتل بعض زعاماتهم المعتدية المتآمرة غيلةً في عقر دارهم .

﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴾ [الحج : ٣٩- ٤١] .

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢١٦- ٢١٨] .

﴿ وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة : ٣٦] .

﴿ وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۚ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩١﴾ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٩٢﴾ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ۖ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩٣﴾ ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْحُرُمَٰتُ قِصَاصٌ ۚ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة : ١٩٠- ١٩٤] .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [التوبة : ٣٨- ٣٩] .

﴿ أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ١٣- ١٤].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة: ١٢٣].

﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴿٨﴾ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴿٩﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الصف: ٨- ١٣].

﴿ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴿٩٠﴾ سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ وَيَكُفُّوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ﴾ [النساء: ٩٠- ٩١].

﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [الأنفال: ٦١].

﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [الممتحنة: ٨- ٩].

ثمَّ نرى الرَّسول ﷺ للمرة الثالثة يعود إلى تحريم استخدام العنف أو الردِّ على العنف بالعنف في علاج الخلافات والصراعات السياسية بين المسلمين في المدينة وذلك في توجيهاته وما روي عنه في أحاديث الفتنة التي سبق أن ذكرنا شيئًا منها .

وإذا وزنا الأمور بميزان العقل فإنه علينا أن نهتدي إلى الحكمة من خلف إباحة الإسلام لأتباعه من المسلمين القتال واستخدام العنف ضد قريش وسواهم من

المعتدين بعد أن خرجوا من مكّة ، بعد أن نُهوا عنه وحرِّم عليهم ذلك وهم في مكّة ، بل إنَّ القرآن الكريم والرّسول ﷺ يأذنان لهم باستخدام العنف ويأمران به ويحضّانهم عليه ، فليس من المعقول أن يبيح الإسلام القتال في المدينة وقد حرمه في مكة دون أن يكون هناك سبب موضوعي وحكمة بالغة يجب الاهتداء إليها ، وإلا تحتم أن يكون – مفاهيميًا – أحد الموقفين قد جانبه الصواب . فلا يكون الأمر من باب ما يطلق خطأً عليه أنه « نسخ » ، بمعنى أن يلغي التوجيه و الأمر اللاحق التوجيه والأمر السابق ، بل يعني أنه توجيه جديد لأمر و حال جديد لاحق ، أي أن الأمرين و التوجيهين متكاملان متناسقان ، يتعلق كل أمر و كل توجيه منهما بحال غير حال الآخر وظرف و غاية غير الظرف و الغاية الأخرى ، و هو ما نراه بشأن التشريعات القرآنية ، فهي تتكامل ولا تتناقض أو تتناسخ ؛ لأنها تشريعات ومبادئ تتعلق بأسس الاجتماع الإنساني في كل زمان و مكان و ليس تشريعًا وضعيًا يتعلق بقوم بعينهم في لحظة بعينها و مكان بعينه ، و بذلك فإن كل ما لا يتعلق بتلك اللحظة من الزمان و المكان يعد لاغيًا منسوخًا غير ذي موضوع ، يخص تاريخ التشريع و هو تفكير وقع فيه للأسف كثير من الناس أساؤوا فهم علاقة التشريع القرآني بقوم العصر النبوي وحكومة العصر النبوي في الزمان والمكان ، و لم يفرقوا بين كل ذلك و بين القرآن تشريعًا يتعدى واقع مجتمع عهد النبوة في الزمان والمكان ، إلى تشريع عام للإنسانية عبر الزمان و المكان ، ليحيط بحاجات الإنسانية على تعدد أحوال المجتمعات زمانًا في المكان الواحد وبتعدد أحوال المجتمعات مكانًا في الزمان الواحد . ولعل مرد ذلك الخلط يعود إلى المنهجية الجزئية القياسية التي استمرت تسود حقل الدراسات الشرعية حتى بعد أن استنفذت جل أغراضها – رغم استدراكات منهجية الاستحسان – وأصبحت منهجية لا تفي وحدها بالحاجة في مجتمعات تغيرت صورها الكلية عبر تباعد الزمان والمكان ، وبسبب سيادة فكر المتابعة و التقليد نتيجة عزلة العلماء عن واقع إدارة المجتمعات و إدارة دفة شئونها السياسية وما تبع ذلك من عجزٍ و جمودٍ علميٍّ دُعِي من قبل البعض« قفل باب الاجتهاد » .

وهناك ملاحظة مهمة في هذا الصدد وهي أن الوسائل التي استخدمها الرسول ﷺ في قتال قريش والمشركين حال وصوله إلى المدينة وأقام فيها دولة المسلمين

المستقلة تدل على علمه بهذه الوسائل وهو في مكة ، وأن امتناعه عن استخدامها لم يكن عن جهل أو عجز بما في ذلك تدبير اغتيال الأعداء ، ولكن من الواضح أنه لم يلجأ إلى شيء منها في مكة عن حكمة وقصد ، فلم يكن الرسول ﷺ يعدم - والمسلمون يتعرضون للأذى في مكّة - رجالًا مسلمين مسّهم الأذى ، ولهم من قوّة الإيمان ما يجعلهم يقبلون ويرغبون في أن يتعرّضوا جهرة أو غيلة لكبار زعامات قريش من أمثال أبي جهل وأبي سفيان .

والسؤال المهم هنا هو : ما هي الحكمة من منع الرسول ﷺ المسلمين من الرد على عدوان قريش عليهم في مكّة ، ولماذا أباح الرسول ﷺ للمسلمين الرد على عدوان قريش وقتالهم بعد أن هاجروا إلى المدينة وأقاموا فيها دولتهم المستقلة ؟ ثمّ لماذا يعود فيأمر المسلمين بكفّ أيديهم عن اللّجوء إلى العنف أو الردّ عليه بمثله في حالة الفتنة و الصراع السياسي في المدينة .

من استعراض الموقف القرآني والموقف النبوي في الفترة المكيّة نستطيع أن نرى أن أمر المسلمين بعدم استخدام العنف بين الفئات والصفوات - وفي هذه الحالة هم المسلمون وقادة قريش - بعضها ضدّ بعض ، وبالتالي عدم رد المسلمين على عدوان قريش ضدهم كان موقفًا مبدئيًا ملزمًا أي من الثوابت في منهج الدعوة وفي منهج التغيير والإصلاح داخل المجتمع الّذي كان المسلمون جزءًا منه وهو المجتمع المكي القرشي ولم يكن أمر خيار وسياسة ، تتغير وتتبدل حسب الظروف في إدارة الصراع و المعارك السياسية . وما يعيننا على فهم حكمة الموقف القرآني والنهج النبوي في إدارة الصراع داخل مكة وفي اختلافه في إدارة الصراع السياسي بين مكة والمدينة أن الصراع في مكّة - في جوهره - كان صراعًا داخليًا سياسيًا داخل المجتمع وعلى أعلى المستويات السياسية ، حاولت فيه قيادة النظام المكي قمع فئة الحركة الإصلاحية الإسلامية والقضاء عليها بالقوة ، وكان الموقف القرآني والنبوي في تلك الحال في مكة موقفًا مبدئيًا لا مساومة فيه ، يدعو إلى الجهر بدعوة التوحيد بكل ما تحمله من مفاهيم إصلاحية شاملة تأمر بالخير والمعروف ، وتنهى عن كل ألوان الفساد والطغيان والمنكر ، ولا يلجأ في نفس الوقت إلا للوسائل السلمية لرد عدوان النظام المكي على الدعوة والدعاة لدعوة الإصلاح الإسلامي ، وذلك هو أعلى درجات الإصلاح

السياسي ، ملتزمًا في ذلك منهج الدعوة بالحسنى والصبر على الأذى وعدم اللُّجوء إلى أية وسيلة من وسائل القوّة والعنف في الرد على المعتدين .

ولذلك فإن من المهم ملاحظة أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كمبدأ ومفهوم إسلامي عام يشمل عدة مستويات من جهود الإصلاح الاجتماعي ، بعضها على المستوى الفردي السلوكي وبعضها على المستوى العام السياسي ، فما كان على المستوى الفردي السلوكي فإن على كل فرد من أفراد الأمة أن يقوم به ، وجوهره يتعلق بالنصح والعون وإقامة الشعائر وفعل الخير والحض على مكارم الأخلاق وعون المحتاج والضعيف ، وكل ما يتلائم ومقتضيات حفظ النظام العام وسلطة الحكم في المجتمع ، وما تسمح به السياسة الشرعية من الأفعال والمبادرات الشخصية والخاصة بالعون على فعل الخير ومنع التعديات على الحقوق والآداب العامة ، وذلك على قدر الطاقة وفي حدود المستطاع .

أما على المستوى العام و السياسي فذلك أمر يقف حده عند التعبير والنصح والجهر بالحقِّ دون عنف ، وبالوسائل السلمية و المدنية و السياسية ، كما عبَّر عن ذلك ما رواه مسلم وأحمد وأصحاب السنن عن رسول اللَّه ﷺ أنَّه قال : « أفضل الجهاد كلمة حقٍّ عند سلطان جائر » . أما استخدام العنف في قضايا النزاع السياسي بين الفئات والنخب والصفوات السياسية - حتى تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - فأمر لا يترك للأفراد أو للفئات ولكنَّه من أمور شورى المجتمع . وإذا لجأت إلى العنف فيه فئة فيرد الأمر في ذلك إلى السلطة الشرعية المرتكزة إلى الأمة ممثلة في أهل الحل والعقد وأهل الشورى وقادة الرأي العام ، وعليهم وعلى جمهرة المجتمع من ورائهم - على مختلف توجهاتهم ومواقعهم - مسؤولية التضامن مع سلطانهم ضد المعتدي لوضع حدٍّ لعدوانه ، وإلى أن يقوم السلطان الشرعي (أهل الحل والعقد والشورى أو ما يعرف اليوم بالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية الممثلة للأمة ، مضاف إليهم السلطة القضائية) فإنَّ على الفئة المعتدى عليها ، في مكة أو المدينة أو داخل أي مجتمع آخر الصبر حتى ينكشف عدوان المعتدي للعيان وحتى يمكن للأمَّة وسلطانها الشرعي وضع حد لعدوانه : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ

ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات: ٩] .

فصبر المظلوم والمعتدى عليه من دعاة الحق والسعي بالإصلاح هو المحرك في نهاية المطاف للسلطان وللأمة (المجتمع) وأهل الحلّ والعقد والشورى فيها ، وهو المحرك لحق الرحم فيهم ، لصد المعتدي ووضع حد لعدوانه بحسب مقتضى الحال .

أما إذا وقع العدوان على دعاة الإصلاح أو على حقوق أي فئة من فئات المجتمع من السلطان ورجاله فإنَّ الصبر والتدرُّج بالوسائل السياسية والمدنية في مقاومة السلطان الباغي هي الوسيلة لتحريك رحم الأمة وأهل الشورى وقادة الرأي فيها الذي يتبعه جمهور الأمة والذي لا يحتاج إلى العنف لردع السلطان الباغي عن غيه وعدوانه ، وإلا فإنَّ العصيان المدني من الأمة والمقاومة السلمية والسياسية كفيلة بتقويض قواعد السلطان وإسقاط نظام حكمه ، فلا طاقة لأي فئة على مواجهة الأمة إذا شرعت راية المقاومة والعصيان .

وهكذا فإن الدعوة إلى الإصلاح وإن كانت من شئون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا أنها لا تعني أن كافة مواقف التعارض ذات طبيعة واحدة ، و بالتالي فلا يصح أن ينصِّب الأفراد أو الفئات أنفسهم في المواقف السياسية حكَّامًا غير شرعيين يمزقون الأمة باستخدام العنف ، ويجعلون من أنفسهم عُصُبًا سياسية متناحرة باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فيكون الضرر من ذلك أكبر من النفع . وهكذا ، فما خرج بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى باب السياسة يعامل معاملة السياسي ويضبط التعامل مع أطرافه من قبل أصحاب الشورى وقادة جمهورها السياسي ، ويكون حله سياسيًا ولا يباح أو يسمح في التعامل معه بالعنف ، فالعنف يبقى دائمًا حقًّا مشروعًا للأمة ممثلة في السلطان وقادة الرأي والشورى فيها وحدهم ، للقيام بالقسط والدفاع عن الأمة وإرساء قواعد النظام العام وليس وسيلة للاضطهاد أو التظالم بين الناس ، أو أداة بيد الفئات المختلفة لتحقيق الغلبة في حسم ما ينشأ بينهم من نزاعات .

﴿ يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [لقمان: ١٧] .

﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ

بِٱللَّهِ ۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [آل عمران : ١١٠] .

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٤] .

﴿ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ [المائدة : ٧٩] .

وإذا نظرنا إلى أحاديث الفتنة الَّتي ردَّ فيها الرَّسول الكريم ﷺ على تساؤلات الأصحاب عمَّا قد يحدث من صراعات سياسية وفتن عامة بعد وفاته ، في المدينة خاصة ، فإننا نجد جوابه في ذلك صريحًا واضحًا يعيد إلى الذهن الموقف الإسلامي المبدئي في مكَّة في منع استخدام القوة والعنف في حسم الصراعات السياسية بين الصفوات داخل المجتمع الواحد ، حتَّى لو تعرَّضت بعض الفئات للعدوان والأذى في دعوتها للإصلاح ودفع المظالم ، وأن على الأطراف المعنية اللجوء إلى الطرق السلمية والشورية لحل الخلافات ، وأن يترك المظلوم والمعتدى عليه أمر الفئة الباغية المعتدية إلى واجب الأمة والسلطان الشرعي الذي يمثل قادة جمهورها وأهل الحل والعقد والشورى فيها لحمل مسؤوليتهم منع العدوان وحفظ الحقوق ؛ لأن الصراع بين فئات الأمَّة والمجتمع يمزِّق صفوفها ، وأن على السلطان أو على الأمة أن تضع حدًّا بحسب الحال لعدوان الفئة المعتدية : إما بضرب السلطان على يد المعتدي أو بكف يد الأمة وقطاعاتها العريضة عن مساندة الحاكم الظالم بالأسلوب المناسب على ما يقتضي الأمر لتضع حدًّا لعدوانه وظلمه ، ولا يمكن أن يفهم إسلاميًّا ولا من التوجيهات النبوية أنها تأذن أو تسمح أو تُسهل مهمة الظلم أو الاستبداد أو اضطهاد الضعفاء أو دعاة الإصلاح في المجتمع ، أو أن تطلق عقال يد العدوان عليهم من قبل أي فئة ولو كان ذلك هو السلطان ، وما يمكن أن يكون قد ورد من نصوص يقصد منها سد الذرائع أمام المتربصين ودعاة الفتن ، فيجب فهم هذه النصوص على وجهها الصحيح في ضوء ظروفها الزمانية والمكانية .

مناقشة منهجية
الزمان والمكان في بعض نصوص الفتنة

من المهم التنبيه هنا إلى بعض القواعد المنهجية المهمة خاصة ونحن نتعرض لبعض نصوص الفتنة التي أملتها ظروف زمانية ومكانية ، تلك القواعد التي تتعلق ببعد الزمان والمكان ، والتي يجب أخذها في الاعتبار عند التعامل مع النصوص عامة ، ونصوص الأحاديث النبوية خاصة ؛ لأنَّ كثيرًا من هذه النصوص تتعلق بموقع الرسول ﷺ كقائد للأمة على عهد الرسالة في حكم مجتمع ودولة المدينة ؛ لأن تجاهلها أو عدم الالتزام الدقيق في فهم تلك النصوص يؤدي ولا شك إلى ضلال الفهم وخلط القضايا وسوء الاستنتاج .

١ - وأول هذه القواعد هو حاكمية المبادئ العامة ، والمقصود بذلك هو العلاقة المنهجية بين المبادئ والمفاهيم العامة الأساسية ، وبين ما هو دونها من الفروع والقضايا والأحكام والحوادث ، فهذه العلاقة لها أهمية منهجية كبرى في ضبط الفهم والتحليل والاستنتاج . فالمبادئ الأساسية العامة والمفاهيم العليا هي مبادئ ومفاهيم حاكمة لما دونها وما ينضوي تحتها من الفروع والقضايا والأحكام ، فلا يصح فهم نص أو حادثة أو قضية أو حكم بما يتناقض مع المبادئ العامة والمفاهيم الأساسية ، وإذا نجم شيء من ذلك فلابد من إعادة النظر والتمحيص في الظروف والملابسات لتبيُّن وجه الحق والصواب ، وفي مثل هذه الحالات - التي يغمُّ الأمر فيها على الدارس ، تأتي قاعدة الاستحسان والاهتداء بروح الشريعة على أساس من الفهم المقاصدي .

٢ - وقاعدة الاستحسان هي الركيزة التي اعتمدتها الأصول الفقهيَّة كأداة منهجية عملية للتغلب على هذا النوع من الإشكالات التي تنشأ حين يغمُّ الأمر على الدارس ولم يوفق إلى فهم يتسق مع المبادئ العامة وروح الشريعة ويحقق مقاصدها لما قد يكون من ضعف أو علة خفي مصدرها على الدارس في أمر السند .

٣ - معرفة الدارس لطبيعة الأمر المعروض ، وهذه القاعدة تتعلق بالقدرة المعرفيَّة

للباحث للبعد الزماني والمكاني (التاريخ) الذي أحاط بالنص والاعتبارات المركبة للأمر والموقف الذي تعلق به النص ، وما توخاه من وجوه جلب المصالح ودفع الأضرار على المستويات الحياتية والاجتماعية المختلفة في أبعادها الفردية والجماعية ، والتي هي على جانب كبير من الأهمية في فهم معنى النص ودلالة الحدث .

٤ - البعد المعرفي للطبائع والسنن ، وهذه القاعدة تتعلق بمدى قدرة الباحث وعمقه المعرفي بشأن ما ينطوي في الأمور والقضايا موضع النص من الطبائع والسنن (النفسي والاجتماع) فبقدر عمق الإدراك وشمول النظر بشأن طبائع النفوس والاجتماع الإنساني والسنن الكونية يأتي ضبط الفهم وسلامته وشموليته ، وبقدر العجز في هذا الإدراك ، يكون إمكان الخطأ والخطل ؛ ولذلك فلابد من شمولية المعرفة وشمولية المنهج وضبط التحليل ، إذا شئنا الاهتداء بصحيح السنة النبوية وعبرها .

ولعل من أخطر الآفات التي ابتلي بها المسلمون هو القصور في مناهجهم التعليمية التي اتسمت - لأمد طويل - بأحادية المعرفة وجزئيتها وضعف الضبط المنهجي والتي أفقدت رجال الفكر وطلاب المعرفة جل هذه الأبعاد العلمية المنهجية ، ووسمت الفكر المدرسي وفكر كثير من المشتغلين بالفكر والمعرفة في الأمة الإسلامية بالجزئية والسطحية وضعف الضبط المنهجي العلمي وبالتاريخانية والعاطفية .

هذه مقدمة ضرورية ننبه إليها حين ننظر في نصوص الأحاديث النبوية خاصة في تنظيم الشأن العام الاجتماعي وإدارته شئون الحكم والسياسة ، وأحاديث شئون الفتنة والعنف والصراع السياسي ، وفي أحاديث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فأي أخذ جزئي لها وأي تفريط في ربطها بالمبادئ والمفاهيم الأساسية القرآنية ، وأي تفريط في فهم الظروف الزمانية والمكانية الحركية التي أحاطت نطق الأحاديث والتوجيهات النبوية إلى قومه في تصريف شئونهم ، والمصالح التي هدفت إلى تحقيقها من جلب المصالح ودفع الأضرار التي قصدت إلى تلافيها في ذلك الواقع على عهد حياته ﷺ الزماني والمكاني بما هو عليه من ظروف وما له من إمكانيات وما ينطوي عليه من سطح معرفي وذلك كحاكم وقائد لقومه ودولتهم تحده وتحدد حركته كل تلك الأبعاد الواقعية .

إن عدم القدرة على إدراك طبيعة المجالات والوقائع والأحداث التي تعاملت معها النصوص وقصدت إلى إدارتها وتوجيهها وترشيدها إنما يقود الناس والباحث إلى أخطاء

لا يدركون أسبابها ونتائج خاطئة لا يعون آثارها . ولذلك يجب على الباحث والدارس لمثل هذه النصوص وهذه المجالات استكمال العدة المنهجية التي تؤهل الدارس للفهم الصحيح حتى لا يجانب الصواب في النظر ، ولا ينتهي به الأمر إلى التخبط بين النصوص ، والتناقض في الرؤى ، وإلى الانتقائية في الاستشهاد ؛ لأن هذه الأدوات المنهجية كان لها وما يزال نصيب كبير في تخلف الأمة وسوء استخدام مكانه المقدس في ضميرها وتمزقها فكريًّا وماديًّا على الحال الذي نشهده في واقع الحال [1] .

لذلك من المهم أن ندرك حكمة ما نلحظه من عمومية وتجريد في تناول القرآن الكريم للأسس والمبادئ والقيم والمفاهيم العليا الخاصة لشئون الحكم والسياسة ، وترك تفصيلها وترتيباتها إلى الظروف الزمانية والمكانية للأمة وشعوبها ، وذلك على عكس معالجات القرآن الكريم لما يتعلق بالوحدات الاجتماعية الأساسية التي ترتبط مباشرة بطبائع الإنسان الثابتة وحالاته التي تلازم طبعه على اختلاف الزمان والمكان التي تتعلق بالعلاقات والصفات الشخصية وبالترتيبات الأسرية في الزوجية والأبوة والبنوة ، مما يوضح لنا منهجيًّا إدراك أبعاد معظم نصوص الأحاديث النبوية الزمانية والمكانية والمفاهيم المنهجية اللازمة لدراستها واستخلاص الدروس والعبر التطبيقية منها حتى لا نقع في أخطاء التجزئة ، وآفة تنزيل النصوص بشكل آلي وعلى أساس لغوي دون وعي على ما تلبس بها من ظروف زمانية ومكانية مركبة على حوادث ومجالات أخرى لها ظروف زمانية ومكانية مغايرة تستوجب فهمًا واستيعابًا واجتهادًا يستخلص المفاهيم والدروس والعبر من مظانها الصحيحة ، ولعل هذه الاعتبارات كانت مغزى تحرز الخلفاء وكبار الأصحاب في النهي عن الخوض في السنة وأحاديثها دون ضبط ووعي على هذه الأبعاد ، والإقلال ما أمكنهم من إشهار قدسية مصدرها في وجه عامة الأمة بجهل وعدم دراية بظروف نطقها والقصد منها زمانيًّا ومكانيًّا .

(١) إذا كان بعض طلاب العلم يرون في مبالغة أتباع مذاهب شيعة آل البيت في مكانة وطبيعية « آل البيت » وأن في ذلك شيئًا من معاني « التجسيد » فإنَّ سوء فهم « السُّنة » ونموذج النظام الاجتماعي على عهد النبوة والصدر الأول ، من قبل بعض طلاب العلم من أهل السنة وتناوله بمنهج التقليد وبمنهجية جزئية يضعف فيها جانب التحليل وإدراك عنصر الزمان والمكان ، ويبالغون في طلب النص ولو كان ضعيفًا ، وقد لا يحجم بعضهم عن تداول النص ولو كان « موضوعًا » مما يوقع هذا المنهج وأتباعه في شبهة « التجسيد بالكلمة » مقابل التجسيد بالدم والنسب .

ولذلك فَجُل ما تعلق من النصوص النبوية بشئون الحكم والسياسة وما يتبعها من قضايا الصراع السياسي والفتنة والدعوة إلى الإصلاح والسعي إلى حماية المجتمع والحقوق والأخلاق العامة على مختلف مستويات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، هي نصوص نبوية لها ظروف زمانية ومكانية مهمة ، تتعلق بالعرب على صدر الإسلام ، بما كان عليه جل أبناء القبائل من بداثية قبلية بسبب خلو تاريخ قلب الجزيرة التي قامت دولة عهد الرسالة في ربوعها من دول وإمبراطوريات وتنظيمات اجتماعية حضارية كبرى على شاكلة الأمم والشعوب المجاورة لهم ، على أطراف الجزيرة في أقصى الشمال وأقصى الجنوب لفهم نصوص السنة النبوية الصحيحة يجب فهم الظروف الزمانية والمكانية التي صاحبت نطق هذه النصوص وإدراكها بعمق لتكشف لنا مقاصدها والغايات التي توخاها الرسول ﷺ منها ؛ لأن تلك الظروف الزمانية والمكانية لحياة تلك القبائل هي التي أدت بالرسول ﷺ إلى اتباع سياسات وإجراءات خاصة بعينها تتعلق بظروف تلك الحياة البداثية لقبائل الجزيرة ، والتي هدفت إلى إخراجهم من البداثية الاجتماعية وإخضاعهم لنظام اجتماعي حضاري ، فلا يتركوا في بداثيتهم وقصورهم الاجتماعي ، وذلك على غير ما عومل به اليهود الذين ناصبوا الإسلام أشدَّ العداء ، وعلى غير ما عومل به النصارى والصابئة والمجوس عبدة النار من ورثة الحضارات .

فبداثية العرب وقبليتهم ونزعتهم الفردية هي العوامل التي وقفت خلف خصوصية معالجات كثير من السياسات والتوجيهات النبوية التي أمر بها واتبعها ومارسها في إدارة شئون حكم العرب وسياسة دولتهم والتي هدفت إلى إخضاع الأعراب وقبائلهم للعيش في مجتمع إنساني كريم متحضر ، مما يستوجب التصدي لنزعتهم الفردية والقبلية وميلهم إلى عدم الخضوع لأي سلطة أو ترتيبات ونظم اجتماعية إنسانية حضارية ، ونزوعهم إلى العصيان والتمرد والتناحر القبلي المسلح (الغزو القبلي) ، يشير بذلك كثير من عيون الأدب ونصوص التراث وآيات القرآن الكريم ومن ذلك قول شاعرهم :

ومَن لم يَذُدْ عن حَوضِهِ بسلاحِهِ ... يُهدَّمْ ومَن لا يَظْلِمِ الناسَ يُظلَمِ

وهل أنا إلا من غَزيَّة إنْ غَوَتْ ... غَويتُ وإن تَرشَدْ غَزيَّةُ أَرشُدِ

وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَهُمْ لَا

يُؤْمِنُونَ ۝ ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِى كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴾ [الأنفال: ٥٥- ٥٦].

وقوله تعالى: ﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِى مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً (١) وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ ۝ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝ وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا۟ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴾ [التوبة: ١٠- ١٢].

ولو أخذنا جملة الأحاديث النبوية في مجال بناء المجتمع السياسي العربي الإسلامي على عهد الرسالة وتمعنا فيها وفي دلالاتها وما حوته من إدراك لتوجهات الروح القبلية العربية، ونزوعها إلى الصراع والتنازع والتشرذم، ورفض الخضوع لسلطة اجتماعية حضارية منظمة، لأدركنا لماذا شددت كثير من هذه التوجيهات والحوارات النبوية على وجوب الطاعة للسلطة والخضوع لها وسد كافة الذرائع على العصيان والثورة عليها والتي رغم كل التوجيهات والسياسات النبوية أطلت بعض رؤوسها في حرب الردة وعصيان بعض قبائل العرب وثورتهم القبلية المضادة في أواخر حياة الرسول ﷺ وبداية عهد حكومة الخلافة الراشدة في المدينة المنورة من بعده، والتي لا يمكن أن تفهم دون إدراك تلك الظروف وعلى ضوء غايات الإسلام ومقاصد الشريعة وثوابت مبادئها.

ومن المهم في هذا المقام استعراض بعض هذه الأحاديث وتفهم دلالاتها في الزمان والمكان وفهم التوازنات التي رسمتها تلك الأحاديث في ظل ظروف ذلك المجتمع وتركيباته النفسية والاجتماعية والحياتية والمعرفية حتى يزول من الفكر أي غبش في فهم مقاصد الشريعة في التعامل مع السياسي في المجتمع الإسلامي بأسلوب يحمي المجتمع ويوفر له الاستقرار والنماء دون عنف ولا فساد وبغي.

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابن شهاب قال: أخبرني عروة سمعت أسامة ﷺ قال: أشرف النبي ﷺ على أطم من آطام المدينة، فقال: «هل ترون ما أرى إني لأرى مواقع الفتن، خلال بيوتكم كمواقع القطر». [رواه البخاري: ١٧٤٥].

---

(١) ﴿ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ﴾ قرابةً ولا عهدًا، وتلك من أهم صفات الهمجية والتوحش.

حدثنا مُسَدَّد حدثنا حماد بن زيد عن أبي عمران الجوني عن المشعث بن طريف عن عبد اللّه بن الصامت عن أبي ذر قال : قال لي رسول اللّه ﷺ : « يا أبا ذر » قلت : لبيك يا رسول اللّه وسعديك فذكر الحديث قال فيه : « كيف أنت إذا أصاب الناس موت يكون البيت فيه ، بالوصيف ، (يعني القبر) [١] ؟ قلت : اللّه ورسوله أعلم أو قال : ما خار اللّه لي ورسوله قال : « عليك بالصبر » أو قال « تصبر » ثم قال لي : يا أبا ذر قلت : لبيك وسعديك قال : « كيف أنت إذا رأيت أحجار الزيت [٢] ، قد غرقت بالدم » قلت : ما خار اللّه لي ورسوله قال : « عليك بمن أنت منه » قلت : يا رسول اللّه أفلا آخذ سيفي وأضعه على عاتقي قال : « شاركت القوم إذن » قلت : فما تأمرني ؟ قال : « تلزم بيتك » قلت : فإن دخل عليَّ بيتي ؟ قال : « فإن خشيت أن يبهرك شعاع السيف فألِق ثوبك على وجهك يبوء بإثمك وإثمه » . [رواه أبو داود : ٣٧١٧] .

حدثنا عبد الرحمن بن المبارك ، حدثنا حماد بن زيد ، حدثنا أيوب ويونس عن الحسن ، عن الأحنف بن قيس قال : ذهبت لأنصر هذا الرجل فلقيني أبو بكرة فقال : أين تريد قلت : أنصر هذا الرجل قال : ارجع فإني سمعت رسول اللّه ﷺ يقول : « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » فقلت : يا رسول اللّه هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : « إنه كان حريصا على قتل صاحبه » . [رواه البخاري : ٣٠] .

حدثنا زهير بن حرب وإسحق بن إبراهيم ، قال إسحق : أخبرنا وقال زهير : حدثنا جرير عن الأعمش ، عن زيد بن وهب ، عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة ، قال دخلت المسجد فإذا عبد اللّه بن عمرو بن العاص جالس في ظل الكعبة ، والناس مجتمعون عليه فأتيتهم فجلست إليه فقال : كنا مع رسول اللّه ﷺ في سفر فنزلنا منزلًا فمنا من يصلح خباءه ، ومنا من ينتضل [٣] ومنا من هو في جشره [٤] ، إذ نادى منادي رسول اللّه ﷺ : « الصلاة جامعة » فاجتمعنا إلى رسول اللّه ﷺ فقال : « إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقًّا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينذرهم شر ما يعلمه لهم وإن أمتكم هذه جعل عافيتها في أولها

---

(١) البيت يعني هنا القبر ، الوصيف يعني الفتى الخادم (العبد) أي تكون كلفة قبر الميت بثمن الخادم أو العبد .

(٢) موضع بالمدينة المنورة .

(٣) يتدربون على الرمي بالسهام .

(٤) يرعون الخيل .

وسيصيب آخرها بلاء وأمور تنكرونها وتجيء فتنة فيرقق بعضها بعضًا وتجيء الفتنة فيقول المؤمن : هذه مهلكتي ثم تنكشف وتجيء الفتنة فيقول المؤمن هذه هذه فمن أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة فلتأته منيته وهو يؤمن باللّه واليوم الآخر وليأت إلى الناس الذي يحب أن يؤتى إليه ومن بايع إمامًا فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع ، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر » . فدنوت منه فقلت له : أنشدك اللّه أأنت سمعت ذلك من رسول اللّه ﷺ ؟ فأهوى إلى أذنيه وقلبه بيده وقال : سمعته أذناي ووعاه قلبي . فقلت له هذا ابن عمك معاوية يأمرنا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل ونقتل أنفسنا واللّه يقول : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ قال : فسكت ساعة ثم قال : أطعه في طاعة اللّه ، واعصه في معصية اللّه . [رواه مسلم: ٣٤٣١] .

حدثنا عبيد اللّه بن معاذ العنبري ، حدثنا أبي حدثنا عاصم وهو ابن محمد بن زيد ، عن زيد بن محمد عن نافع قال : جاء عبد اللّه بن عمر إلى عبد اللّه بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية فقال : اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة فقال : إني لم آتك لأجلس ، أتيتك لأحدثك حديثًا سمعت رسول اللّه ﷺ يقوله ، سمعت رسول اللّه ﷺ يقول : « من خلع يدًا من طاعة لقي اللّه يوم القيامة لا حجة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » [رواه مسلم: ٣٤٤١] .

حدثنا مسدد ، حدثنا عبد الوارث ، عن الجعد ، عن أبي رجاء ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال : « من كره من أميره شيئًا فليصبر فإنه من خرج من السلطان شبرًا مات ميتة جاهلية » [متفق عليه] .

حدثنا مسدد قال : حدثنا يحيى ، عن إسماعيل ، قال : حدثني قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد اللّه قال : بايعت رسول اللّه ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم . [متفق عليه] .

وحدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد ، كلاهما عن يعقوب ، قال سعيد : حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن ، عن أبي حازم ، عن أبي صالح السمان ، عن أبي هريرة قال : قال رسول اللّه ﷺ : « عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك ،

ومنشطك ومكرهك ، وأثرة عليك » [رواه مسلم: ٣٤١٩] .

فمجمل هذه الأحاديث تعطي صورة عن حال ذلك المجتمع والمرحلة التي يمر بها وضرورة الخضوع للسلطة العامة ومقاومة بقايا الهمجية والتوحش الصحراوي القبلي وما يذكيه من نوازع التمرد والتصارع والتمزق وما يمكن أن يواجهه ذلك المجتمع من اضطراب وصراع سياسي قد بدأت مؤشراته في نهاية حياة رسول الله ﷺ في الثورة المضادة من قبل القبائل ضد الخضوع لسلطة الدولة ونظم المجتمع المدني ، وهي الثورة المضادة التي انتشرت خاصة في وسط الجزيرة وجنوبها في حركات المتنبئين : مسيلمة الكذاب ، والأسود العنسي ، وسجاح ، وسواهم والتي رفعت فيها كثير من القبائل العربية راية العصيان على الدولة الإسلامية وامتنعت عن أداء الزكاة ، وقد تم إخماد تلك الثورة وذلك التمرد وأخضعت تلك القبائل مجددًا لنظام الدولة والمجتمع المدني الإسلامي فيما عرف بحرب « الردة » ، فواقع حياة القبائل العربية هي التي استوجبت تلك التوجيهات النبوية وهي التي توضح في ذلك الظرف الحاجة إلى التزام الجماعة وسلطتها المشروعة والبعد عن الصراع والتناحر ، وأن تكون الأولوية لتثبيت دعائم المجتمع الجديد ونظامه الاجتماعي الحضاري ومقاومة نوازع الفردية والتشرذم وعقلية الصراع والتغالب ونزعة التوحش والفوضى الكامنة لدى حديثي العهد بالإسلام والاجتماع الحضاري المنظم من الأعراب وزعاماتهم القبلية ، فلا مجال في هذه الظروف الحرجة والأولويات الملحة لفتح الثغرات وتيسير التعلات .

حدثني أبو غسان المسمعي ومحمد بن بشار جميعًا ، عن معاذ واللفظ لأبي غسان ، حدثنا معاذ وهو ابن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة حدثنا الحسن عن ضبة بن محصن العنزي عن أم سلمة زوج النبي ﷺ ، عن النبي ﷺ أنه قال : « إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون ، فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع » قالوا : يا رسول الله ألا نقاتلهم قال : « لا ما صلوا » [رواه مسلم: ٣٤٤٦] .

حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة عن سماك بن حرب ، عن علقمة بن وائل الحضرمي عن أبيه قال : سأل سلمة ابن يزيد الجعفي رسول الله ﷺ فقال : يا نبي الله أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم ويمنعونا حقنا فما تأمرنا ؟ فأعرض عنه ثم سأله ، فأعرض عنه ثم سأله

في الثانية ، أو في الثالثة فجذبه الأشعث بن قيس وقال : « اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم » [رواه مسلم: ٣٤٣٣] .

حدثنا داود بن رشيد ، حدثنا الوليد – يعني ابن مسلم – حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، أخبرني مولى بني فزارة – وهو رزيق بن حيان – أنه سمع مسلم بن قرظة ابن عم عوف بن مالك الأشجعي يقول : سمعت عوف بن مالك الأشجعي يقول : سمعت رسول اللّٰه ﷺ يقول : « خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم » قالوا : قلنا : يا رسول اللّٰه أفلا ننابذهم عند ذلك ؟ قال : « لا ما أقاموا فيكم الصلاة ، لا ما أقاموا فيكم الصلاة إلا من ولي عليه وال فرآه يأتي شيئًا من معصية اللّٰه فليكره ما يأتي من معصية اللّٰه ولا ينزعنَّ يدًا من طاعة » [رواه مسلم: ٣٤٤٨] .

ومن الواضح من هذه الأحاديث الثلاثة السابقة أن الرسول ﷺ كان ينبه فيها ويحذر إلى بعض ما يمكن أن يقع من استبداد وظلم واستعلاء من رجال الدولة والسلطة عامَّةً وخاصَّةً في الجزيرة من بعده في ظل ما كان عليه الصلاة والسلام يعلمه من معطيات ، وما كان يتوقعه من تطورات ، كشفت بعدَ الخلافة الراشدة عنها الأيام ، ولكن من الملفت للنظر فيها أيضًا رد رسول اللّٰه ﷺ على ما دار فيها من حوارات تدور حين يحاول السائل أن يسأل كيف يتعامل مع انحرافات الحكام ولما يحيط بالمجتمع من ظروف فكان من الواضح أن الرسول ﷺ كان يحذر بقوة ووضوح في أن لا تكون نقائص الأحكام ذريعةً ووسيلةً إلى اللجوء إلى ما هو شائع في البيئة القبلية من اعتبار العنف وسيلةً لتسوية النزاعات والتغالب وحسم الصراعات وأن يكون ذلك مبررًا ومشجعًا للتوجهات التمردية لدى القبائل للثورة والعصيان المسلح بأي حال من الأحوال فيسد بذلك الطريق على ما هو بادٍ لدى هذه القبائل من روح التوحش والتمرد على النظام فيمنع بإجابته الحاسمة على أولئك القوم أن تكون دعوى الظلم فيما بعد وسيلة وأداة بيد تلك القبائل للتمرد أو أن يعتبر العنف وسيلة لإدارة التدافع والصراع السياسي في المجتمع الناشئ ، أي أن الإجابة لا تتوجه إلى مفهوم عدم المقاومة المدنية لتعديات الحكام والمنفذين ووجوب مقاومتها السلمية ، ولكنها تعني في طبيعة الظرف إلى مواجهة الخطر القائم من نوازع العنف في المجتمع

القبلي ، وقد حدث فعلًا ما أشار إليه الرسول ﷺ وتخوف منه في تمرد القبائل على الدولة وامتناعها بالفعل عن أداء الزكاة ، والاستمرار في الانضواء في نظام الدولة والمجتمع المدني المنظم ، والتي أخذت منذ ذلك الوقت في البحث عن مبررات لمشروعية التناحر والتغالب وسيلة إلى التمرد والعصيان . لكن المؤسف أن كثيرين ممن ساروا في ركاب السلطة والحكم بحسن نية أو غفلة أو ضرورة أو طلبًا للنفع والجاه تجاهلوا الظروف الزمانية والمكانية التي حددت طبيعة تلك المقولات والتوجيهات النبوية ووظفوها لتمكين مظالم الحكم ومفاسده وتعدياته والاستسلام لأصحاب القوة والغلبة ، وإلغاء دور الأمة في مقاومة الفساد والانحراف . إن الفهم السليم المنهجي لهذه النصوص لا يمكن أن يؤدي إلى إلغاء حق المقاومة المدنية أو عدم مسئولية الحكام عن مفاسدهم ولا نزع سلطة الأمة وأهل الشورى فيها من استخدام كافة الوسائل في مقاومة الفساد والظلم وضد الفئات المفسدة المعتدية ضد سواها من أبناء الأمة وفئاتها . والأمة بجمهورها وقادة الرأي العام فيها ليسوا بحاجة إلى استخدام العنف لردع الحكام المعتدين ووضع حد لمظالمهم وعدوانهم ، فإن نزع يدهم من طاعة المفسدين والانصراف عنهم كفيل بإسقاطهم وهدم نظام تسلطهم ، وهذا لا يتعارض والمبدأ العام في أن للأمة وممثليها الشرعيين السلطة الشرعية في معاقبة المفسدين والضرب على أيديهم والاقتصاص منهم حسب ما تمليه مصالح الأمة على أساس من مبادئ السياسة الشرعية ، ولكن المهم هنا أن ندرك أن هذا الحق ليس للأفراد ولا للفئات فيما بينهم ؛ لأن ذلك يمزق الرحم ويشل إرادة الأمة ، ويفلت به زمام العنف والأحقاد والضغائن والثأرات مما يغيب أصل القضايا ويدخل المجتمعات في حلقات مفرغة من العنف والنزاع والتمزق على ما نرى من حال الأمة حتى اليوم .

وهكذا فإن كل ما يفهم من هذه النصوص في ظل ظروفها هو وجوب التزام الجماعة والخضوع لترتيبات المجتمع المدني وسدٌ كافة الذرائع للتمرد والفوضى والعصيان المسلح والردة إلى حياة البدائية القبلية ، وأنَّ وسائل المقاومة السلمية في نهاية المطاف كفيلة بنصرة الإصلاح وإحقاق الحق وقمع البغي والفساد ، وأن ثمن الوسائل السلمية أهون وأجدى ، ودونه لا يصلح للأمة حال ولا يقر لها قرار .

إنَّه لا يصح أن يساور مسلمًا شكٌّ في أنَّ الإسلام يوجب التزام العدل والإصلاح

في نظام الحكم وإقامة قواعده على الشورى وواجب مقاومة ممارسات الظلم والقهر والاستبداد ، فذلك من أسس الدين ونظامه الاجتماعي ومقاصده الشرعية التي تسري في آيات الوحي وممارسات النبوة وتوجيهاتها التي لا يمكن أن ترسم صورة كاملة صحيحة للإسلام ونظامه الاجتماعي دونها .

روى أحمد وأصحاب السنن ، أن رجلًا سأل رسول اللّٰه ﷺ وقد وضع رجله في الغرز : أي الجهاد أفضل ؟ قال : « كلمة حق عند سلطان جائر » .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » [متفق عليه] .

وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : يا أيها الناس إنكم تقرءون هذه الآية : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ ﴾ .

وإني سمعت رسول اللّٰه ﷺ يقول : « إن الناس إذا رأوا ظالمًا فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم اللّٰه بعقاب منه » [رواه أبو داود ، والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة] .

ففي ضوء مجمل هذه الأحاديث النبوية وفي ضوء الأحاديث النبوية السابقة وفي ضوء آيات الكتاب الحكيم وكليات الشريعة ، فإننا نعلم دون أدنى شك أن الإسلام لا يرضى الظلم والطغيان ، ويدعو إلى مقاومته بالأساليب الصحيحة المناسبة ويؤسس للأساليب السياسية والمدنية لإقامة ركائز حكم الشورى العادل والتزام معالجة السياسي سياسيًا وليس بالعنف وسفك الدماء ، فليس مما يليق بالرحم والمواطنة على أي حال ، ومن أي أحد ، اقتران جرائم القتل أو الذبح أو التعذيب أو التفجير والتدمير والتخريب لتحقيق أهداف أو مكاسب سياسية من أي لون ، فليس ذلك من السمات التي يسعى الإسلام إلى قبولها في بناء مجتمع الإسلام ، كذلك في نفس الوقت لا يصح أن نفهم من جملة تلك الأحاديث السابقة أنها إباحة للظلم ، ومنع لمقاومته ، وعصيان تنفيذ مظالمه والانصياع لها أو اللجوء إلى كافة الوسائل السياسية لمنع العدوان والظلم في أي شكل ومن أي لون وعن أي فرد أو فئة ، ولكنها منعٌ لتبرير التمزق والتناحر وسفك الدماء ، فهي في نهاية المطاف توجه الأمة وفئاتها وأفرادها إلى الالتزام بالجماعة وضبط النفس واللجوء إلى الوسائل المدنية والسياسية في مواجهة الظلم والانحرافات وذلك بالتعبير والاحتجاج ، وبالمقاومة المدنية وبرفض

الإذعان للمعاصي والمظالم التي قد يأمر بها السلطان . وفي الغالب ومن الواضح أن الوسائل السلمية من قبل جمهور الأمة كافية لإصلاح الخلل السياسي ، خاصة إذا ظاهرتها المؤسسات الدستورية وظاهرتها التربية السياسية واستقر في ضمير الأمة منهج الشورى والتزام السبل السياسية لحل المشاكل السياسية في المجتمع ، على غرار ما نشاهده في المجتمعات التي تنبهت إلى هذه الأبعاد الدستورية والتربوية . أما إذا افترضنا لظروف خاصة أن الوسائل السلمية لم تجد نفعًا واستمر الظلم والبطش والعدوان ، وفشل السلطان في أداء واجباته ، فإن الأمر عند ذلك يصبح مسئولية الأمة وأهل الشورى وقادة الرأي العام فيها ولهم وعليهم مسئولية دفع عجلة الإصلاح ورفع يد البطش ووضع حدٍّ للمظالم ، ولا شك أنه لا قبل لأي فئة ظالمة بما في ذلك السلطان ، بمواجهة جمهور الأمة ولا حاجة في مثل هذه الحالة إلى اللجوء إلى القوة والعنف من قبل الأمة ضد الفئة الظالمة المعتدية بما في ذلك السلطان ، فإما أن يعودوا عن غيهم وإلا انهارت القواعد من تحتهم ، ولا عبرة في هذه الأحوال بما قد يحدث من تعديات الجيوب والأفراد .

وكما سبق أن قررنا ونؤكده هنا لأهميته ، فإنَّ التظالم والتصارع الاجتماعي في الأمم يقع على أحد حالين : الأول بين السلطان وبعض فئات المجتمع ، والثاني بين بعض فئات المجتمع فيما بينها دون أن يكون السلطان طرفًا فيها ، ففي حالة فساد السلطان والبغي على دعاة الإصلاح ، أو في حالة عدوان السلطان على أي فرد أو فئة من المجتمع فإن استشرى الأمر واستعصى الرجوع إلى الحق ، فإن تصدي جمهور الأمة وقادة الرأي العام فيها بالوسائل السلمية برفع صوت الاحتجاج وإن اضطر الأمر إلى نزع يد الطاعة ، فإن ذلك كاف لوضع حد للأزمة . أما إذا كان التظالم بين بعض فئات المجتمع فإن على السلطة الشرعية والأمة من ورائها ، السعي بالإصلاح والصلح بينهم ، وإحقاق الحقوق لأصحابها ، فإن لم تذعن الفئة الباغية فإن للسلطان والأمة من وراءه الحق في إخضاع الفئة الباغية ورد الحقوق بكافة الوسائل الضرورية بما في ذلك العنف وعقاب المعتدين إن لزم الأمر ؛ لأن الأصل أن السلطان يمثل الأمة إذا لم يكن هو طرفًا باغيًا في النزاع ، وإلا فإن الأمر يعود إلى الأمة وجمهورها وقادة الرأي فيها .

﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ

﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩] . والدلالة الحقيقية للتوجيه القرآني والمنهج النبوي هو منع اللجوء إلى العنف كوسيلة لتسوية الصراعات السياسية في المجتمع وأن ذلك أمر مبدئي ، ويجب أن يستقر ذلك المبدأ في ضمير الأمة الديني وعند ذلك فلن يكون هناك حاجة ولا قدرة لأي فئة من المجتمع أن تلجأ إلى العنف بشكل ناجح في التدافع وتسوية الصراعات السياسية ، وهذا المنهج هو منهج الاستقرار والإعمار ودوام دوران عجلة العدل والتعاون والشورى والإصلاح في المجتمع .

ولهذا فإن من المهم فهم الصورة الكلية للآيات القرآنية والأحاديث النبوية وفهم الأبعاد الزمانية والمكانية في السنة على وجه الخصوص وفهم حال المخاطبين بها وخلفياتهم وإمكاناتهم وما قصدت التوجيهات النبوية إلى تحقيقه عمليًا في واقعهم في ضوء القرآن الكريم وكليات الشريعة ومقاصدها في النفوس والطبائع ، وفي واقع تراكيب المجتمعات والشعوب حتى يمكن فهم ما تقصد إليه السنة والتوجيهات النبوية من درء سفك الدماء ، وتحقيق الاستقرار السياسي ، وإرساء النظام والسلام الاجتماعي على أساس قواعد العدل والتكافل والشورى في المجتمع ، وحتى يمكن أن يدار السياسي ، ويعالج في المجتمع بالأسلوب والمنهج السياسي الشوري ، دون حاجة إلى عنف ولا دماء . هذا الفهم وهذا المنهج ما نراه خلاصة التوجيه القرآني والمنهج النبوي في إدارة الصراع السياسي وعلى أعلى مستوياته في الإصلاح والتغيير في مكة ثم في المدينة ، وما تعبر عنه تلك الرؤية النبوية الصائبة وتوجيهاتها للتعامل مع الأحداث الجسام التي سوف تتمخض عنها في الجزيرة العربية وما حولها من قوى الظلم والظلام على ذلك العهد ، ورسول الله ﷺ على أهبة الرحيل إلى الملأ الأعلى .

خلاصة الأمر أن الإسلام ، وهو دين السلام القائم على الإخاء وعلى التراحم والعدل والتكافل والشورى والإصلاح وعلى حس المسئولية ليس في بعده المادي في هذه الدنيا بحكم القانون ولكن أيضًا في بعده الروحي في الأبدية والحياة الأخروية ، فهو لا يقر بحال من الأحوال الظلم والعدوان والاستبداد ، وهو في الوقت نفسه لا يفسح مجالًا في مجتمعه للعنف في إدارة سياسة المجتمع ، وكل ما كان سياسيًا لا يحل في مثل هذا النظام إلا بالوسائل السياسية ، ومن خلال التعبير والوسائل المدنية ، فلا

طاقة في نهاية المطاف لأي سلطان ولا نظام ظالم ، ولا أي فئة أخرى تبعًا لذلك على مواجهة الأمة إذا هي واجهته وتخلت عن مساندته ومساندة مظالمه ومؤسساته ، ولكن ذلك وقف على أن تستقر هذه المفاهيم في ضمير الأمة وثقافتها وأساليبها التربوية .

إن من المهم لسلامة الحياة السياسية في الأمة ولنجاح الوسائل السلمية في تحقيق الإصلاح ودفع المظالم أن تكون حقيقة الخطاب السياسي الإصلاحي الإسلامي منطلقًا وبإخلاص ، لمصلحة الأمة ورعاية مصالحها ، يحسن خطاب جمهور الأمة بالحسنى وتوضيح وجوه الحق والإصلاح والمصالح المتوخاة دينًا ودنيا لمصلحة المسلمين ، والعمل على كسب قناعتهم بالخطاب المقنع ، وأن يبتعد عن أن يكون خطابًا استعلائيًّا تهديديًّا يعبر عن رغبات أفراد أو فئات وقناعاتهم ، يبغون فرضها على الآخرين بسيف القداسة دون فهم منهم ولا قناعة .

أي إن الخطاب الإصلاحي الإسلامي يجب أن يلتحم بالأمة وجمهورها ويعبر عن رعايتهم والعناية بهم والسعي لتحقيق مصالحهم ، وبذلك يضمن تجاوب النظام السياسي معه والاستحالة والاستجابة لمطالبه وتطلعاته ، ويزيد من زخم دعم جمهور الأمة له ولأهدافه الإصلاحية الحضارية دون حاجة إلى منازلة أو عنف ؛ لأن الأنظمة إنما تعبر في نهاية المطاف عن جوهر فكر الأمة ووجدانها صحةً ومرضًا ، كما أنه لا طاقة لنظام أن يسير عكس تيار ذلك الفكر والوجدان ولا أن يبقى في موقعه أو يستقر الأمر لقياداته لو تخلى عنه ووقف في وجهه بحيث لا يسانده جمهور الأمة .

إن هبّات الشعوب وثوراتها حين تستعيد عافيتها أمام الأنظمة الفاسدة كافية لإسقاطها وانهيار مؤسساتها ، وما صحب بعض الثورات على أنظمتها الفاسدة من سفك الدماء هو في حقيقته من سلبيات تلك الثورات التي مثلت فيها تعديات العنف جوانب سلبية ، كان يجب تجنبها وتجنب ما جرت إليه من عنف وآثار سلبية بأقصى ما يوجبه حِسُّ المسئولية وعدم الإسراف والتزام العدل ، فلا يؤخذ أحد إلا بجريرته في حدود مسئوليته الشرعية القانونية والدستورية السياسية ، دون أن يتعدى ذلك عدوانًا وانتقامًا إلى أي أحد سواه ، وهذا هو الذي يليق بأمة الإسلام ومنهج الإسلام ، وهو السبيل الصحيح للإصلاح والإعمار والاستقرار .

إن ما جرى في التاريخ من دروس وعظات وعبر تؤكد سلامة المنطلقات

الإسلامية ، وإن ما صاحب بعض ثورات الأمم على أنظمتها الظالمة من عنف وتعديات ، لو محّصنا الأمر لتبين لنا – دون عناء – أنه كان بالإمكان تحقيق أهداف تلك الثورات دون شيء من تلك التعديات التي صاحبتها والتي ما كانت تعبر إلا عن انفلات المشاعر الانتقامية لا المشاعر الإصلاحية ، وعن نوازع الإسراف وضعف حس المسئولية واحترام الحياة الإنسانية ، والتي كثيرًا ما تدفع الأمم ثمنًا باهظًا لها .

ولو أخذنا الثورة الفرنسية التي تعتبر من أهم الثورات الإصلاحية في التاريخ الغربي مثالًا ، والتي صحبتها موجة عارمة من العنف والحروب وسفك الدماء ، في داخل فرنسا وخارجها ، فإننا نجد الكثيرين يضربون بها المثل على ضرورة العنف لقيام الثورات ونجاحها ، وهذا في الواقع خلط بين السبب والنتيجة ، فالذي أقام الثورة الإصلاحية الفرنسية هو فكر المفكرين الأحرار وقناعة الأمة بفكرهم ورؤيتهم ورفض جمهورها للنظام واستبداده ومظالمه .

إن هذه القناعة وذلك الرفض الذي استولى على قلوب جمهور الأمة وقناعتهم والذي أخرجهم إلى الشارع رفضًا للنظام هو الذي أسقط النظام ، وكثير من العنف الذي لحق قيام الثورة لم يكن ضروريًّا لإسقاط النظام أو هدم مؤسساته ، بل إنه يجب اعتباره من نقائص الثورة وسلبياتها التي أجرت سيولًا غزيرة من الدماء لم تكن هناك حاجة لإسالتها ، ونجم عنها إحن وضغائن ، وهدر للطاقات ، دفعت فرنسا وقادة الثورة وأوروبا من ورائها ثمنًا باهظًا كانت فرنسا وأوروبا في غنى عنها ، ولا يليق بالأمة المسلمة ولا المفكر المسلم أن يقع في مثلها .

إنه لا يسهل تصور عدم الحاجة في مسيرة المجتمعات المسلمة في الإصلاح السياسي المعاصر إلى العنف ، إلا إذا استحضرنا حال الأمم المتقدمة والمستقرة سياسيًّا والتي تتمتع أنظمتها بالسمة الديمقراطية وتتبنى مشاركة جمهور الأمة في اتخاذ القرار السياسي وقناعته بالقرارات السياسية التي تتخذها الدولة ، وتسهر على تنفيذها من خلال مؤسسات دستورية تحترم القانون ، وتحترم حقوق المواطنين وكرامتهم .

فتلك الحالة هي التي يمثلها المجتمع المسلم الذي يربِّي أبناءه ، ويقيم نظامه ومؤسساته على أساس مبدأ الشورى ، وهو المفهوم والمؤسسة المماثلة للديمقراطية في الأنظمة الغربية حيث يتخذ القرار السياسي فيه على أساس مشاركة الأمة ، ولكن

على أساس الفلسفة والثوابت الإسلامية التي تلتزم مبادئ الشريعة ومؤسسات نظامها الاجتماعي السياسية .

ففي هذه الحالة فإن النهج المدني السلمي للإصلاح والتغيير هو من طبيعة النظام الاجتماعي والتكوين الوجداني لأعضاء المجتمع والذي يكون بطبيعة الحال لا مجال فيه لاستخدام العنف في مجال الحياة السياسية الإسلامية .

فإذا شئنا تحقيق هذا المجتمع ، السلمي الشوري الحضاري المستقر فيجب على مفكرينا ومثقفينا : التقرير الإسلامي الصحيح الواضح في رفض مبدأ العنف في الحياة السياسية الإسلامية ، وأن تبدأ الأمة برؤية فكرية واضحة في العمل على إرساء التربية الشورية أولًا وبدءًا بالأسرة وتثقيف الآباء بأسسها ووسائلها ، وأن تلتزم الحركات الإصلاحية مبادئها وأن تقيم مؤسساتها على أساسها وأن تكون الوسائل السلمية في فكرها وممارساتها واضحة جلية كأمر مبدئي في حركتها وتكوين كوادرها .

إن فكر المفكر الإسلامي وقناعة الأسرة المسلمة بهذا الفكر والإحاطة بالوسائل المجسدة له هو مفتاح تشغيل حركة التغيير والاستقرار والإصلاح والإعمار في المجتمع المسلم الذي لن يكون في المجتمع المسلم إصلاح ولا تغيير ولا إعمار دونه مهما تكررت المحاولات وتجددت الجهود .

عدم اللجوء إلى العنف في حل النزاعات السياسية داخل المجتمع المسلم أمر مبدأ لا أمر خيار

نستطيع - مِمَّا سبق - أن نرى من الموقف الإسلامي النبوي في مكّة ، ومن حظر استخدام العنف في المدينة في حلِّ الخلافات والصراعات السياسية داخل المجتمع المدني كيف أن الإسلام لا يسمح أن تتحوَّل الخلافات والتدافعات والصراعات السياسية إلى فتن سياسية ، حتَّى لا تكبر وتستفحل ويصعب حلُّها والتصدِّي لها من قبل زعامات الأمَّة وقادة الرأي فيها ، هذا المفهوم وهذه الرؤية الإسلامية الواضحة التي تنتظم المنهج النبوي على مدى العهد النبوي في مكة وفي المدينة يسمح لنا أن نستنتج قاعدة سياسية إسلامية عامة مهمة ، وهي : أنَّ النزاع السياسي داخل المجتمع الواحد يجب أن لا يحلَّ إلَّا سياسيًا ، وأنَّ المعتدي الباغي يجب أن يعرَّى عدوانه وبغيه أمام المجتمع ، و أنه لابدَّ للأمَّة والسلطان الشرعي وأهل الحل والعقد و أهل الشورى و قادة الرأي العام فيها - وهم رحم الأطراف المتنازعة - أن يقوموا بمسئوليتهم في وضع حد للعدوان مهما كان مصدره وأن ينتهي الأمر إلى الضرب على يد المعتدي إما بالتخلي عن مساندته أو بالتصدي له وإرغامه على التخلي عن عدوانه .

فإن كان الصراع بالعنف بين فئاتٍ أو بين صفواتٍ لا تكون السلطة الحاكمة الشرعية طرفًا فيها ، فينتظر أن تتصدَّى السلطة الحاكمة لردِّ العدوان وهو واجبها .

أمَّا إذا كان رجال السلطة الحاكمة طرفًا معتديًا فإنَّ الخطاب في هذه الحالة يكون للأمة وأهل الشورى وقادة الرأي منها ، وفي هذه الحال فإنَّ واجب كفِّ يد المعتدي هو واجب كلِّ المجتمع وقادة الرأي فيه . وليس لهم أن يغضُّوا الطرف أو أن يفرِّطوا في مسئوليتهم ومسئولية رحمهم وحقهم في الإصلاح والعدل في اتِّخاذ ما يمليه الموقف على كلِّ واحد منهم فردًا في جمهور الجماعة ، فذلك أمر واجب عليهم جميعًا من أجل التضامن فيه ووضع حدٍّ له بالأسلوب الأنسب ، وإلا سئلت الأمة وقادتها وكل فرد فيها عن ذلك ؛ لأنهم قصَّروا في أداء مسئوليتهم الجماعيَّة ، فالأمر في رد مظالم الباغي متعلق في نهاية المطاف بالأمة و بأهل الشورى فيها ، وعليهم النصرة وعلى المظلوم والمضطهد

استنفار الرحم وقادة الأمة وجمهورها بالصبر ﴿ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ﴾ [العصر: ٣] . ﴿ وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَٱصۡبِرۡ حَتَّىٰ يَحۡكُمَ ٱللَّهُۚ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡحَٰكِمِينَ ﴾ [يونس: ١٠٩] ﴿ فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۖ وَلَا يَسۡتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴾ [الروم: ٦٠] .

ولا يصح أن يلجأ الخصم المظلوم أو داعية الإصلاح المضطهد إلى العنف ليصبح في مقارعته لخصمه بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في حقيقة الأمر خصمًا وحكمًا وصاحب سلطان في آن واحد ، فيكون الرد على جريمة الظلم والعدوان بكارثة الفتنة والاقتتال ، فالاستقرار لا يتحقق و العدل لا يسود بالفتنة ولكن بشورى الأمر ووحدة الأمة ، وفي ذلك يروي أبو داود في سننه عن رسول اللّٰه ﷺ أنَّه قال : « إنَّ الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمَّهم اللّٰه بعقاب » . أي أن مناط المسئولين في نهاية المطاف بالأمة« الناس »إذا فشل النظام والسلطان في القيام بدوره وحمل مسئوليته .

والأنظمة الاجتماعية الجيِّدة توفِّر في أساس تكوينها المؤسسات والوسائل القانونية والسياسية المناسبة للتعبير والمسئولية ، ولمواجهة الطوارئ عند تفاقم الانحرافات السياسية بأساليب سياسية قانونية سلمية ، لا حاجة معها إلى هبَّة الأمة وثورة جماهيرها ، والتي لا يُضمن نتائجها حين تُسدُّ كافَّة السبل السياسية والقانونية السلمية أمام الأفراد والشعوب لدفع المظالم و إحقاق الحقوق ، ويبقى الضمان الأكبر لحسن أداء النظام السياسي واستقرار حياة الأمم يعتمد على التمتع بالرؤية العقيدية السليمة والترتيبات الدستورية السياسية والمناهج التربوية الفعَّالة ، لأننا لو تمعنا في أسباب العنف السياسي وعدم الاستقرار الذي تعاني منه دول العالم الإسلامي إنما تعود إلى هذه الأسباب وما ينجم عنها من مآسيَ ومظالمَ وعداواتٍ .

ومن الجانب الآخر فإنَّ علينا أن ندرك تمام الإدراك أنَّ قاعدة التزام الوسائل السلمية في التدافع السياسي داخل المجتمعات ، والتزام عدم اللجوء إلى العنف ينبثق من الطبيعة البشرية الناجمة عن الانتماء المشترك لأبناء الأمة الواحدة الذي يجعل من غير الممكن إنسانيًا لرحم الأمة – في مواجهة المعتدي أيًّا كان المعتدي – أن يقف إلى ما لا نهاية متفرجًا أمام حالات العدوان والبغي الصريح المستمر على الصابر المحتسب من أهل الرحم ، من فئات دعاة الإصلاح الملتزمين بالوسائل السليمة ، والعوامل النفسية في هذه الحالات واضحة ، وكذلك ما يترتب عليها من آثار والشواهد التاريخية في ذلك كثيرة .

رحم المجتمع سبيل العدل والوئام في المجتمع

ومن المهم هنا أن نؤكد أن قاعدة انتصار الأمة وقادة الرأي العام فيها للمظلوم الصابر من أهل الرحم الذي لا يرد على العدوان والعنف بالعدوان ، والعنف هي قاعدة صحيحة حتى لو كان السلطان هو الطرف المعتدي ، فلا شك أن عدم الرد بالعنف على العنف من قبل دعاة الإصلاح إذا نُظر إليهم على أنَّهم من أهل الرحم فإنه لابد أن ينتهي الأمر بالأمة - إن كان فيها وفي قادة جمهورها وعامة أهل الحل والعقد والمشورة في مجموعهم بقية من خير - أن يهبُّوا إلى نصرة المصلحين والمظلومين ونصرة حقِّهم وضعفهم - وإلى التخلي عن الحاكم الظالم وعن نصرته ليعود عن ظلمه وغيه أو أن تنهار قواعده ويسقط الأمر في يده ، ويوضع بذلك حدًّا لعدوانه ومظالمه ، وذلك أنَّ الأمة رحم أبنائها وفئاتهم ، فلا طاعة لمخلوق في معصية اللّه الذي حرم الظلم على نفسه و جعله بين الناس محرمًا ، والخطأ القاتل المدمر لاستقرار الأمة وأمن مجتمعها هو أنه : إذا اقتتل بعض فئاتهم مع بعض ولجأ كل أطراف النزاع إلى العنف ضد بعضهم البعض ، ونشب العنف المتبادل وحكَّمَت الأطراف السيف بينها ، ولم يعد في قلب الصورة ظالم ومظلوم ، ولكن أطراف متقاتلة ودماء مسفوحة ، فإن الأمة لا تستطيع أن تصبح طرفًا مع طرف ضدَّ الآخر ، ولا تملك إلَّا الترقُّب لعواقب هذا الصراع والقتال ، رغم أن حصيلة هذا الصراع ضعف عامٌّ وتمزيق لصفوف أبناء الأمة ودمار لاستقرارها و تعويق لمسيرتها ؛ ولذلك فإنه لا سبيل إلى تحريك الأمة عامة - إن كان هناك سبيل إلى تحريكها - إلا بتعرية الباغي المعتدي ووصم عدوانه وإدانته من قبل الأمة و قادة الرأي فيها ، فيوضع بذلك حد لبغيه وعدوانه ، بل لعل الوقت (الصبر) وفداحة العدوان وصدق دعوة الإصلاح ومشروعية حقوق المظلوم هي من شروط تحريك رحم الأمة وقادة جمهورها وتضامنهم ضد البغاة والظلمة من أبنائها وتوحيد الصف ضدهم ، ولذلك فإن الصبر و الثبات على تضحيات استخدام الوسائل السلمية هو السبيل السليم إلى التغيير الإصلاحي ورفع يد الطغيان ووضع حد لمسلسلات الفتنة والعنف .

وهكذا فإنه إذا أصرَّ فريق دعوة الإصلاح على دعوته الإصلاحية والجهر بها سلمًا ، وأصرَّت فئة أخرى من أبناء الأمة – حتى ولو كانت الصفوة الحاكمة – على البغي والعدوان والاستبداد والقمع ، فلابد لرحم الأمة من أن يتحرك ، ولا يترك المعتدي يتمادى في عدوانه ، ولا بدَّ للأمة أن تتخلَّى عنه ، وأن تسعى إلى الأخذ بما هي في حاجة إليه من الإصلاح ، وأن تضطرَّه إلى الكفِّ عن بغيه وعدوانه ، أو أن ينتهي الأمر بالأمة إلى تقويض أركان سلطانه ، ولذلك وجَّه القرآن خطابه إلى الجماعة وحمَّلها في نهاية المطاف مجتمعة مسئولية ردِّ العدوان وعدم ترك تقرير الأمر إلى الفئات المتصارعة .

ولسنا بحاجة إلى التأكيد على أن كل ذلك يختلف عن قضية استخدام القوَّة المشروعة من قبل الصفوة الحاكمة والأنظمة المخولة من قبل الأمة للضرب على يد المفسدين والقضاء على المفاسد والجرائم ، قيامًا بأمانة الحكم وقانون شريعة العدل والإصلاح ، وحفظًا للأمن وحماية للمجتمع والحقوق والدماء ، فذلك واجبها ومهمَّتها التي من أجلها سلَّم جمهور الأمة زمام الحكم والسلطة إليها ، وهذا من متطلبات الحكم والإمامة ولا يعد من باب الظلم والفساد والغصب .

أمَّا إذا لم يكن للفئة المضطهدة رحم يعتدُّ بها في المجتمع أو كان البطش بها هو في جوهره تعبير عن رؤية جمهور المجتمع في إنكار دعواها وهضم حقوقها واستحلالها فهنا يأتي وقد انعدم الخير دور الهجرة والمفارقة ويظلُّ العنف هو الردُّ الخاطئ من قبل الضعيف المضطهد منكور الحقِّ مقطوع الرَّحم حيث لا نفع ولا جدوى من الصبر على الإقامة على المكابرة والاضطهاد والظلم إلَّا أن يشاء اللَّه بعد أمد قد يطول ، حيث قد تلعب بعض العوامل النفسية والظروف المستجدَّة دور لا تتضح أبعاده في حينه للعيان ولا يحسب حسابه في مألوف الحسبان .

دروس من تاريخ حركات الدعوة والمقاومة السلمية : فرات وأجاج

فإذا انتقلنا من العرض العقدي والنفسي والفلسفي النظري إلى الجانب الواقعي العملي ، وإذا نظرنا إلى تجارب دعوات الإصلاح والتغيير الكبرى التي كتب لها النجاح في الماضي أو الحاضر ، نجد الكثيرة من الأمثلة مما يوضِّح هذا المفهوم بشكل عملي .

فدعاة النصرانية الذين رفعوا الدعوة ضدَّ كلِّ ما كان يمثِّله الفساد والاستبداد الروماني ، التزموا في دعوتهم نهج الوسائل السلمية ، وأصرُّوا على الدعوة إلى الإصلاح سلمًا ، وتصدَّى لهم النظام الروماني بغيًا وعدوانًا بالأذى والتعذيب والقتل . ولكن هؤلاء الدعاة المصلحين قابلوا ذلك بالصبر والاحتساب وعدم اللَّجوء إلى الرد على الرفض وعلى العنف بالعنف في المقاومة وكان ذلك منهم مبدأً والتزامًا وليس أمر خيار وسياسة في إدارة الصراع مع النظام الوثني الروماني الفاسد .

ولذلك كان لابدَّ من أن ينهار ذلك النظام الروماني أمام دعوة الإصلاح وأن يفقد عناصر بقائه ودعائمه لينهار بكلِّ مقوِّماته ، وأن تنتصر الدعوة النصرانية الإصلاحية ، وأن تبقى ذكريات تلك التجربة الإنسانية السامية حية في ذاكرة التاريخ .

وبالأسلوب نفسه في عدم الرد على العنف بالعنف نجد أن الرَّسول ﷺ يصرُّ في مكَّة وداخل الرحم المكي على الجهر بالدعوة الإصلاحية الإسلامية ضد فساد النظام المكي وتعسُّفه واستبداده وفساد عقائده ، وقد أدى ذلك - رغم جسامة التضحيات وفظاعة التعديات - إلى تخفيف شراسة عدوان النظام المكي ضد المسلمين من أبناء القبائل القرشية [١] ، وإلى مناصرة بني هاشم وعدد من القيادات المكية لهم ، بل إن

(١) يلاحظ أن أذى المسلمين الذي وصل إلى حد التعذيب البدني والقتل قد أصاب العبيد الذين لم يكن لهم رحمٌ قرشية أمثال ياسر وسمية وبلال رضوان اللّٰه عليهم أجمعين . ويمكن تصور ما كان يمكن أن يحدث للمسلمين من أبناء الرحم القرشية لو أنهم تصدوا بالعنف والقتل لبعض من زعامات قريش التي تصدت للدعوة والدعاة أمثال أبي جهل وأبي لهب ، فلا شك أنهم كانوا سيفقدون تعاطف الرحم وحمايته ، وينال الدعوة والدعاة والمجتمع أذى خطير ودمار شامل .

دأبهم ومنهجهم ذلك ساعد على استقطاب عدد من الرجال القادرين من خيرة رجال المجتمع المكّي إلى صفوف الدعوة مما أدى إلى خلخلة قواعد النظام المكّي وتصدع بنائه وهدم سنده الأدبي ، ممَّا كان له فيما بعد أكبر الأثر في انهيار هذا النظام والقضاء عليه بعد أن قيّض اللّه للمسلمين دارًا للهجرة والنصرة في المدينة .

وفي التاريخ المعاصر نجد أنَّ الحركة الدينية الإيرانية المعارضة التي تصدَّت لفساد النظام الإمبراطوري الإيراني ، والتزمت الوسائلَ السلمية المدنية قد أدَّى منهجها ذلك إلى انتصارها وانهيار النظام الإمبراطوري بانهيار الجيش الإيراني الذي وجد نفسه يضرب - دون مقاومة - الجموع من أبناء جلدته من أنصار الحركة الإسلامية ، وأصبح الجيش بذلك أداة إجرامية بيد النظام في قتل الرجال والنساء العزل فوجًا بعد فوج ، فكان لا بدَّ لهذا الجيش الذي هو قاعدة النظام - هو أيضًا جزء من رحم الأمة وتفاعل فئاتها - كان لابد له أن يعصي الأوامر وأن يمتنع عن التمادي في القتل وسفك الدماء ، ولا تنصاع أفراد قواته لأوامر قيادته السياسية والعسكرية ، وأن ينهار ذلك الجيش لينهار معه النظام وتنتصر حركة المقاومة والتغيير .

إنَّ مفاجأة المقاومة السلمية ، وليس تخلي الولايات المتحدة عن نظام الشاه - كما توهم ذلك بعضهم خطأً - هو السبب الحقيقي في انهيار نظام الشاه وانتصار مقاومة الشعب الإيراني السلمية . إنَّ الولايات المتحدة لم تتخل في أية لحظة عن نظام الشاه ولكن نظام الشاه ، وجيشه هو الذي انهارت إرادته أمام المقاومة السلمية للشعب الإيراني ، وهو درس يستحق التأمل العميق من قبل المفكرين المسلمين ومن قبل الشعوب المسلمة .

ومن الناحية الأخرى ، فإنَّه وفقًا لهذا التحليل ، فإنَّ من الممكن أن تكون حكومة الثورة الإيرانية قد جانبت الصواب حين دفعت بالألوف من أفواج البشر العزَّل متلفِّعين بأكفانهم البيض نحو صفوف الجيش العراقي ومواقعه العسكرية ، فلم تتردد قوات الجيش العراقي في ضربها والقضاء عليها ، والسبب في ذلك أنَّ الموقف هنا مغاير لما حدث في المواجهة بين النظام والمعارضة داخل المجتمع الإيراني ، حيث إنَّ هذه المواجهة كانت بين مجتمعين ودولتين ونظامين متعارضين هما : دولة إيران الإسلامية ودولة العراق العلمانية القومية ، حيث لم تكن العلاقة بينهما علاقة تفاعل

فئات وصفوات داخل رحم مجتمعات هذه الدول ، ولكنَّها كانت علاقة مواجهة بين الأنظمة والصفوات الحاكمة بما تشوبها من تعقيدات وإحن دينية وعرقية وسياسية وتاريخية على جانبي الحدود السياسية للدولتين المتعارضتين . وهكذا لم ينتج عن استخدام أسلوب المواجهة المدنية في ظروف الحرب الإيرانية العراقية ذات النتائج التي تحقَّقت باستخدام هذه الأساليب المدنية ضدَّ الجيش الإيراني في ظلِّ نظام الشاه داخل رحم المجتمع السياسي الإيراني .

وممَّا يلفت النظر أيضًا أنَّ الحركة الإسلامية الإصلاحية التركية المعاصرة واحدة من الحركات الإسلامية التي التزمت وسائل العمل المدنية السلمية دون أن تحيد عنها أداةً للدعوة إلى الإصلاح ، ولم تلجأ إلى العنف ولم تجز لأحد من أتباعها استخدامه كأداة لتحقيق الإصلاح على الرغم مما تعرَّض له الحزب ورجاله في مراحل متعاقبة من بعض صنوف الأذى ومن الضغوط المتلاحقة والتعويق من قبل الصفوة السياسية العلمانية الحاكمة مما نتج عنه بشكل متعاظم تأييدٌ أكبر للحركة الإسلامية السياسية في تركيا .

لعل هذا الالتزام بعدم استخدام العنف في الصراعات السياسية داخل المجتمع من قبل بعض الحركات والصفوات الإسلامية ومنها الصفوة السياسية الإسلامية التركية ، وهذه الرؤية الواضحة والثبات عليها ، ممَّا قد ينبئ عن ميلاد رؤية مفاهيمية سياسية مدنية سلمية مبدئية في منهج عمل الدعوة الإسلامية الإصلاحية ، تلتزم الشورى والصبر وعدم اللُّجوء إلى العنف لتحقيق الإصلاح في المجتمع ، تستنصر بذلك رحم شعوب الأمة الإسلامية في إفساح المجال للعمل الشوري الإصلاحي السلمي الإسلامي في المجتمعات الإسلامية .

ولعلَّ التجربة الجزائرية توضِّح من الناحية الأخرى الفرق بين منهج الالتزام بأساليب المقاومة المدنية مبدأً لا مساومة فيه وبين منهج الخيار السياسي في إمكان استخدام هذه الأساليب وفق ما قد تظنه الفئات السياسية أنَّه وسيلة مناسبة تمليها ضرورات المواجهات سلمًا أو عنفًا .

فحين أمسى من الواضح أنَّ الشعب الجزائري بات يطلب الإصلاح والتغيير حين قامت المواجهة بين الصفوة الحاكمة والصفوة المعارضة وبدت المؤشرات توحي بأن قيادات المعارضة ترفض المواجهة القتالية المسلَّحة وأنها تميل إلى الأخذ بأسلوب

المقاومة المدنية ، أدَّى ذلك في البداية إلى زلزلةٍ في كيان النظام وتصدُّع في صفوف أركانه وقواته المسلحة .

ووقعت الكارثة حين تمَّ القبض على قيادات المعارضة ممَّا ترك الجماهير دون قيادة واعية توجِّهها وتلزمها أسلوب المقاومة المدنية وتجنّب العنف ، فأدَّى ذلك إلى أن تنحرف فصائل من المقاومة الشعبية المعارضة إلى العنف واستخدام الوسائل القتالية المسلَّحة ، وعند ذلك دخلت الجزائر مسلسل العنف والتدمير ، ممَّا جعل الأمر في النهاية خسارة شعب وأمَّة بكل فئاتها وليست خسارة اقتصرت على فئة دون أخرى .

هذا المثال الجزائري يوضِّح أنَّ الالتزام المنهجي لم يكن واضحًا مستقرًّا في تنشئة أبناء الأمَّة وثقافة جماهيرها ، بحيث يمكن في غياب قيادة سياسية واعية أن تنجرف بعض عناصرها المعارضة إلى وسائل المقاومة المسلحة . وبرهنت أحداث الجزائر وأمثالها على أنَّ أمر استخدام العنف بين الصفوات القيادية في جملة فكر الأمة وثقافتها ليس إلَّا خيارًا سياسيًّا في إدارة المواجهات بين الفئات المتعارضة وأنَّه وسيلة يمكن الأخذ بها إن كان ذلك يؤدِّي – في أغلب ظنٍّ بعض الأطراف أو كافتها – إلى تحقيق الأهداف المطلوبة .

ولابد من الإشارة هنا إلى عامل آخر لفهم المأساة الجزائرية وبشاعة أحداثها وهو أثر التجربة الجزائرية المرة مع الاستعمار الفرنسي بكل ما مثله من قسوة دموية عدوانية ضد أبناء الجزائر وشعبها على مدى أكثر من قرن ، وما انتهت إليه تلك التجربة من حرب فدائية ضارية دامية لابد أنها أيضًا تركت بصماتها على قلوب أبناء الجزائر ، وما أورثه كل ذلك من رد فعل مجنون لبعض فئاته ـ ومنها فئاته الموتورة ـ ضد تجدد البطش والظلم والفساد والعدوان ولو من قبل الصفوة الجزائرية الحاكمة التي حلت محل الصفوة الفرنسية الحاكمة التي أخرجتها وتخلصت منها بالثورة الجزائرية والحرب الفدائية الدامية .

أمَّا كوارث صراعات أفغانستان ، والصومال ، وكردستان ، وأثر العصبية القبلية وعقلية العنف وانغماس أصابع القوى الأجنبية المتآمرة المتنافسة الطامعة من أصحاب المصالح فأمثلة غنية عن التحليل .

هذه الأمثلة ، وغيرها في واقعنا وتاريخنا كثير ، توضِّح مدى الحاجة إلى رؤية

مفاهيمية سياسية واضحة في الفكر الإسلامي تنبعث من فهم واضح جلي لوجوه مشروعية استخدام القوّة والعنف داخل المجتمعات ، والفرق بين ذلك وبين استخدام العنف في العلاقات (الدولية) بين المجتمعات ومن يحكمها من الأنظمة والصفوات الحاكمة المتصارعة ، فذلك مستوى آخر من مستويات الصراع وقواعد استخدام العنف وما يخضع له من الجوانب النفسية والاجتماعية . ومن المهم هنا أيضًا تأكيد أنَّ إدراك ضرورة التزام الوسائل السلمية شرط أساسي في إدارة الصراعات السياسية داخل المجتمع ، وعلى ذلك فإن التزام الوسائل السلمية في المستويات الأدنى من التدافع من شئون الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر يكون أجدى وأولى ، وكذلك فمن المهم أن يفهم معنى المبادرات في مجال الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر أنها في جلها بذل وعطاء ونصح ومبادرات إيجابية ، وليست رخصة للتصرف على أي مستوى ، وفي أي صورة فيما وراء ما تسمح به أنظمة السلطة الشرعية في المجتمع .

وإذا نظرنا إلى استقرار الأنظمة الديمقراطية في العالم اليوم ، فإنّنا نجد أنَّ قاعدة هذا الاستقرار داخل هذه الدول والمجتمعات هي : التزام المنهج السلمي المدني في الإصلاح والتغيير ، حيث لا يكون حسم أمر إلّا بخيار الأمّة من خلال مؤسساتها الديمقراطية وبواسطة الانتخابات العامة ، وليس من خلال المنازلات المسلَّحة بين فئات الأمّة .

إنَّ التزام الوسائل السلمية للمعارضة وطلب الإصلاح وإحقاق الحقوق وإنْ أدى في بعض الأحوال إلى وقوع التعديات ، بل وإلى الأذى الشديد فهو أمر لا يقع بالضرورة في كل الأحوال خاصة من المجتمع الذي يربي ويستقر في ضمير أبنائه التزام الوسائل السلمية للمعارضة والتزام الشورى لإدارة سياسة المجتمع ، أما العنف في المعارضة وطلب الإصلاح فلابد أن يفرخ المآسي والخسائر ويمزق الصف ويفرخ الإحن والثأرات ويرسخ العسف والاستبداد ؛ ولذلك فإنَّ الوسائل السلمية حتى إن أدت إلى دفع ثمن فهو في الحقيقة الثمن الأهون وهو الثمن المثمر ، أما العنف فهو في الحقيقة الثمن الباهظ وهو الذي يفرخ الفتن ، وهو الدواء الأنكى من الداء . إنَّ عواقب السلمية على المدى بالضرورة فرات مثمرة ، وإن عواقب العنف على المدى بالضرورة أجاج خاسرة .

عقلية الشورى أساس الاستقرار السلمي في المجتمع المسلم

إن من المهم أن ندرك أن استقرار المجتمع المسلم ونجاح حركات الإصلاح فيه لن يترسَّخا إلَّا من خلال بناء عقلية مجتمع الشورى ونظامه ، والتزام المنهج السلمي المدني مبدأً في السعي السياسي للإصلاح والتغيير .

ولهذا فإنَّ من المهم أن ندرك أنَّ المنهج الشوري في جوهره أمرٌ مبدئيٌّ مفاهيمي وتربوي يجب أن يترسَّخ في ضمير شعوب الأمَّة على مختلف مستويات التربية والتعليم والتنظيم والتعامل ، وليس مجرَّد قضية هيكلية تنظيمية في تشكيل مؤسَّسات الحكم يأخذ الاستبداد فيها ألبسة ووجوها متغيِّرة مدلسة .

إنَّ الدرس الأساسي الذي يمكن أن نستلهمه ممَّا سبق هو : أنَّه لا يصحُّ استخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية ، وأنَّ الإصلاح في هذه الحالة لا يتمُّ السعي إليه إلَّا بالأساليب السياسية المدنية ، وإن صبر الفئات المظلومة مجلبة لتضامن رحم الأمة ضد المعتدي الباغي و إنجاح لجهود الإصلاح و حمايةٌ لاستقرار الأمة و صيانةٌ لأمنها ومسيرتها ، بل إنه إذا استقر في ثقافة الأمة وضميرها وجوب السعي السلمي والمدني للإصلاح ، وحرمة استخدام العنف في طلب الإصلاح ، وإدارة الصراع السياسي في المجتمع ، فإن قدرة الأطراف السياسية في المجتمع على اللجوء إلى العنف لتحقيق أهدافها في الإصلاح أو إعاقته سوف تنعدم ، وهو ما نلمسه اليوم في المجتمعات المدنية ، التي استقرت فيها هذه المفاهيم .

العنف في النزاعات السياسية الدولية

وإذا سلَّمنا أنَّ الأساليب السلمية المدنية هي الوسائل الوحيدة الَّتي لا يصحُّ إسلاميًّا أن يسمح بسواها في حسم الخلافات والصراعات والتفاعلات السياسية ومدافعاتها داخل المجتمع المسلم الواحد ، فإنَّ ذلك أمر يجب أن لا يختلط بأمر مواجهات النزاع والصراع فيما بين الأنظمة السياسية الدولية المستقلّة ، فذلك مستوى آخر في إدارة الصراعات السياسية ، ويخضع لعوامل ومؤثرات نفسية واجتماعية وتنظيمية مغايرة .

فالأنظمة والكيانات السياسية المستقلَّة لا تستطيع أن تفرض تغييرًا سياسيًّا فيما بينها إلَّا من خلال الصفوات الحاكمة في تلك المجتمعات ومؤسَّساتها ، فالأمم والشعوب تتبع قياداتها التي تفرزها وتخضع لتأثيرها وتتضامن معها في أوقات الأزمات ضد الأجنبي ، وإذا استحال حلُّ النزاعات والصراعات فيما بين هذه الأنظمة السياسية والكيانات المستقلَّة بالاتفاق سلمًا مع بعضها البعض ، فليس أمام الأنظمة والصفوات الحاكمة إلا أن تلجأ عادة إلى كل الوسائل الأخرى الممكنة لتحقيق أهدافها السياسية بما فيها استخدام القوّة واللُّجوء إلى الحرب إن لزم الأمر لإجبار صفوةٍ حاكمةٍ نظيرتها ومن ورائها الأتباع والرعايا ، وإرغامها على التسليم بمطالب القوي القادر . فالقتال في تسوية النزاعات السياسية بين الدول والشعوب كان و ما يزال أمرًا واردًا ، وذلك بسبب طبيعة العلاقة والمؤثرات النفسية التي تخضع لها الأطراف عبر الحدود السياسية .

ومن أهم الأسباب الدافعة إلى استخدام القوّة أحيانًا لإجبار طرف مستقل لطرف آخر مستقل للقبول بأمر أو آخر هو أنَّ الانتماء بين هذه الأنظمة والكيانات مفقود ، وأن الطبيعة النفسية والتنظيمية في العلاقات فيما بينها تتميز بالعصبية والتضامن والمواجهة تبعًا لإرادة الصفوات الحاكمة ومصالحها ومصالح أنظمتها .

وقد تبيَّن الرّسول الكريم ﷺ منذ بدء الدعوة طبيعة العلاقة بين الأنظمة وسبل التغيير فيها وما تمارسه الصفوات الحاكمة من تأثير على شعوبها وقدرتها على السيطرة عليها وعلى إرادتها وتطويعها تبعًا لرؤية الصفوات ومصالحهم ؛ لذلك كاتب الرسول ﷺ القياصرة والأكاسرة والملوك والأمراء ووجه الخطاب إليهم داعيًا

إيَّاهم إلى الإسلام ومحمِّلًا إيَّاهم وزرَ إعراضهم عنه و مسئوليةَ الحيلولة بين رعاياهم وبين الإسلام ، وسلب رعاياهم حقهم الإنساني في اختيار الدين والعقيدة والرؤية الكونية الَّتي يرغبون في اتباعها على أساس من القناعة ، دون قهر أو إرغام ، وهو عين ما التزم به هو ومجتمعه ودولته احترامًا لإرادة الإنسان وحقه في الخيار .

[بسم اللَّه الرحمن الرحيم – من محمدٍ عبد اللَّه ورسوله إلى هرقل عظيم الروم ، سلام على من اتبع الهدى ، أما بعد : فإني أدعوك بدعاية الإسلام ، أسلم تسلم ، أسلم يؤتك اللَّه أجرك مرتين ، فإن توليت فإنما عليك إثم الأريسيين ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾] [١] .

[بسم اللَّه الرحمن الرحيم – من محمدٍ رسول اللَّه إلى كسرى عظيم فارس ، سلام على من اتبع الهدى ، وآمن باللَّه ورسوله ، وشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له ، وأن محمدًا عبدُه ورسوله ، أدعوك بدعاية اللَّه عز وجل ، فإني أنا رسول اللَّه إلى الناس كافةً لأنذر ﴿ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ أسلم تسلم ، فإن أبيت فعليك إثم المجوس] [٢] .

[بسم اللَّه الرحمن الرحيم – من محمدٍ رسول اللَّه إلى المقوقس عظيم القبط ، سلام على من اتبع الهدى . أما بعد : فإني أدعوك بدعاية الإسلام ، أسلم تسلم ، يؤتك اللَّه أجرك مرتين ، فإن توليت فإنما عليك إثم القبط و﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾] [٣] .

[بسم اللَّه الرحمن الرحيم – هذا كتاب محمد النبي إلى النجاشي الأصحم عظيم الحبشة . سلام على من اتبع الهدى و آمن باللَّه و رسوله ، و أشهد أن لا إله إلاَّ اللَّه وحده لا شريك له لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا و أن محمدًا عبده و رسوله . أدعوك بدعاية اللَّه فأنا رسول اللَّه فأسلم تسلمْ و﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا

---

(١) محمد حميد اللَّه ، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي و الخلافة الراشدة ، الطبعة الرابعة ، دار النفائس ، بيروت ١٩٨٣ ، ص ١٠٧ – ١٠٩ . (٢) المرجع السابق ص ١٣٩ – ١٤٠ .

(٣) المرجع السابق ص ١٣٥ – ١٣٦ .

وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ فإن أبيت فعليك إثم النصارى من قومك] (١) .

وهكذا كانت الغاية من دعوة الإسلام إعطاء الإنسان حقَّ الخيار وتقرير المصير أيًّا كان خياره للدين وللشريعة التي يرغب في اتباعها .

ومن المهم أن نلاحظ أن الإسلام لم يطلب من الآخرين أمرًا لم يأخذ نفسه ونظامه به ، فقد ترك للشعوب من رعاياه أو ممن أدال دول صفواتهم الباغية حقَّهم في اختيار أديانهم وشرائعهم وتصريف خاصَّة أمورهم ، وشمل ذلك كلَّ الفئات والشعوب ذات النضج الفكري والاجتماعي والحضاري القادرين والمؤهلين لممارسة هذا الحق من اليهود أتباع التوراة ، والنصارى أتباع الإنجيل ، والمجوس عبدة النَّار ، وسن الإسلام بذلك سنة معاملة الشعوب المتحضرة كافة من أصحاب الثقافة والحضارة والنضج الديني والاجتماعي على أساس من حرية العقيدة ليوجب على المسلمين من بعد معاملة كافة الشعوب المتحضرة على أساس من حق حرية الدين والعقيدة ونهج الحياة .

فالكتاب في الإشارات القرآنية - كما تدلُّ الممارسات والتوجيهات النبوية - هو رمز نضج التنظيم الإنساني الفكري والاجتماعي الحضاري ، وليس قاصرًا كما ظنَّ بعضهم على كتاب بعينه أو أديان بعينها . ولذلك أمر الرَّسول ﷺ المسلمين أن يسنوا في الفرس الَّذين كانت لهم أنظمتهم وحضارتهم سنة أهل الكتاب والحضارة من اليهود والنصارى أتباع التوراة والإنجيل ، على الرغم من أن الفرس كانوا مشركين ومن عبدة النار ، وهذا يدل دلالة بينة على أن الكتاب هنا هو رمز للحضارة والنضج والتأهيل الاجتماعي .

وهذا يفسر لنا أيضًا - لماذا عوملت قبائل الأعراب الوثنية الصحراوية البدائية بغير ما عوملت به قبائل اليهود و النصارى و المجوس وشعوبهم ، الذين ليس لهم عهود ولا أيمان وهم في توحشهم لا يرقبون في مخالفيهم ذمة ولا قرابة ، وذلك للخروج بقبائل الأعراب من البدائية الاجتماعية الحضارية إلى النضج الاجتماعي الحضاري مما لا يجعل في ذلك مساسًا بمبدأ حرية الدين و العقيدة ، فالخيار حق للواعي المؤهل المدرك وليس لقاصر الوعي وناقص الأهلية والإدراك (٢) .

---

(١) المرجع السابق ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) انظر سورة التوبة الآية ٨ إلى الآية ١٣ ، والآية ٩٧ إلى الآية ٩٩ .

وحين طغت النظم والصفوات الحاكمة القيصرية و الكسروية المتحضرة و من سار على سنتها في ذلك العصر ولم تقبل منح أتباعها ورعاياها حقّ الخيار العقدي وتعرّضت لمن مارس منهم حقه في حرية الخيار الديني بالأذى والقهر ، لم يعد من الممكن أمام حكومة الإسلام على عهد الرّسول ﷺ والخلافة الراشدة في المدينة وفي جلِّ عهود الدول الإسلامية اللاحقة من خيار ، إلّا قتال هذه الأنظمة والصفوات الحاكمة وإرغامها أو إسقاطها ، حتّى يمكن منح شعوب هذه البلاد حقها في اختيار العقيدة ، فمن شاء بعد ذلك أسلم ومن شاء بقي على دينه وعقيدته وشريعته .

فالعنف واستخدام القوة بين الأنظمة السياسية المستقلّة قد يكون - كما نشاهد في بعض الأحوال - هو الوسيلة الحتمية لحسم بعض النزاعات السياسية الأساسية بين الصفوات الحاكمة [1] .

والقوانين والمنظّمات والمواثيق الدولية المعاصرة تحاول أن تبني علاقات الدول على أساس احترام العدل ومراعاة حقوق الإنسان . وبقدر نجاح هذه القوانين والأنظمة والمواثيق ومنظماتها الدولية في توفير هذه الغايات ، بقدر ما تتضاءل إلى حد كبير دواعي استخدام القوة والعنف بين الأنظمة والصفوات الحاكمة وما يجره ذلك عليهم وعلى شعوبهم من خوض الحروب لحلِّ النزاعات السياسية .

إنَّ السلام والأمن العالمي والخضوع الدولي لحكم القانون مرتبط بمدى التقدم في تنمية أحاسيس الانتماء والإخاء الإنساني بين الشعوب والأمم وتوسيع دائرة القبول والالتزام بالقواعد والمفاهيم الإنسانية والأخلاقية والاجتماعية المشتركة القائمة على روح العدل والإنصاف والتضامن الإنساني المشترك ودون ذلك وبقدر القصور في تحقيق تلك الأهداف والمساحات المشتركة تظل القوة والقهر والصراع سمة العلاقات بين الأمم والشعوب .

(١) نلاحظ أنه رغم أن ميثاق الأمم المتحدة قد حرم الحرب كوسيلة مشروعة لحل الخلافات السياسية على خلاف ما كان سائدًا قبل ذلك في قواعد القانون الدولي ، إلا أننا نلحظ أن ما نشبت من حروب دولية في النصف الثاني من القرن العشرين في ظل الأمم المتحدة أي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد فاق أي فترة مماثلة لها في التاريخ . وأن من اكتوى بنارها هي دول العالم الثالث غير الغربي ، وجلها وقودًا للحرب الباردة بين الأقطاب وخدمةً لمصالح الأقوياء وتجارة السلاح .

الصبر والمصابرة

والصبر على الأمر لغةً يعني : جرؤ وشجع وتجلد ، وصابر أي غالب في الصبر ، والصبر من قبل الداعي إلى الحق ، صبر على الأذى يقع عليه ، وهو أيضًا من الداعي إلى الحق ومن يقاوم الظلم ومن يدفع الفساد ، وكل ما ينزل بالإنسان من أذى النوازل ، صبر على ما يحدث من الآلام وهو من المقاومة بالجهاد بالقوة والسلاح صبر على كل ما يقع عليه من أذى القتال وطلب العدو في ميادين المعارك .

من المهم أن ندرك أنَّ الصبر جزء لا يتجزأ من المدافعة ، ومن دعوة الحق والسعي بالإصلاح ودفع المظالم والعدوان داخل المجتمع ، وأنَّ المقاومة السلمية من قبل أصحاب الحق وأصحاب دعوة الإصلاح وفي جهودهم لدفع الظلم ومقاومة الفساد لا يعني عدم المعاناة وتلافي الآلام والبطش ، فذلك ثمن لابد أن يدفعه - في جل الأحوال -ضحايا المظالم ودعاة الحق والإصلاح في تصديهم للظلمة والمفسدين ، وكل ما تعنيه المقاومة السلمية أنها في الغالب الأعم أقل كلفة وتضحيات من الدماء التي تسفك والدمار الذي ينجم عن العراك والقتال ، وإذا كان للتضحية والمعاناة نتيجة وأثر إيجابي فهو يأتي نتيجة هذا اللون من المقاومة ؛ لأنها في خاتمة المطاف توحد الصف وتحق الحقوق وتنهي العنف وتنفي الخبث وهي عادة الأدنى ثمنًا والنافع ثمرًا .

ولهذا يجب عدم الخلط بين المقاومة السلمية والتضحية ، وكأن المقاومة السلمية لا تستدعي التضحية ، فهي وإن استدعت التضحية إلا أنها تختلف عن تضحيات العنف ، إنها هي التضحيات التي تستعيد الحقوق وترسخها وتضع حدًّا للعنف وتنهيه ولا تدعه يفرخ في دوائر مغلقة ترسخ العنف وتهدم روح التضامن والشورى في المجتمع وتهدد أمنه واستقراره .

والصبر والمصابرة : هي صفة مهمة من الصفات التي يجب أن يتحلى بها المسلم في كل حالاته في السراء والضراء وفي المقاومة السلمية داخل المجتمع ، وفي حالة الحرب والقتال ردًّا لعدوان أجنبي ، ودفاعًا عن النفس ، وعن المستضعفين حين يقهروا في أنفسهم وأعراضهم وأموالهم وعقائدهم بعد أن تفشل الوسائل السلمية في

إبرام العهود مع الشعوب والأمم المعتدية ، ودفعها إلى إنهاء عدوانها وإقامة علاقات سلمية ينتفي معها الظلم والعدوان .

يقول اللَّه تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ [العصر ١- ٤] .

﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ﴾ [السجدة : ٢٤] .

﴿ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ ﴾ [الأحقاف : ٣٥] .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [البقرة : ١٥٣] .

﴿ فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا ۝ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝ وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج : ٥- ٧] .

﴿ فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ﴾ [طه : ١٣٠] .

﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴾ [الروم : ٦٠] .

﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ ﴾ [البلد : ١٧] .

ويقول اللَّه سبحانه وتعالى :

﴿ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] .

﴿ اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [آل عمران : ٢٠٠] . ﴿ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ﴾ [آل عمران : ١٤٦] . ﴿ رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة : ٢٥٠] . ﴿ وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ [فصلت : ٣٥] . ﴿ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [الأنفال : ٤٦] .

ويقول رسول اللَّه ﷺ : « ما أعطي أحد عطاءً خيرًا وأوسع من الصبر » [متفق عليه] . ويقول ﷺ : « عجبًا لأمر المؤمن إنَّ أمره كله خير ، وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن إنْ أصابته سراء شكر فكان خيرًا له ، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرًا له » [رواه مسلم] . وعن أبي عبد الرحمن بن مسعود ﷺ قال : كأني أنظر إلى رسول اللَّه ﷺ ضربه قومه فأدموه وهو يمسح الدم من وجهه وهو يقول : « اللَّهم اغفر لقومي

فإنهم لا يعلمون » [متفق عليه] . وعن أبي عبد اللّه خباب بن الأرت ﷺ قال : شكونا إلى رسول اللّه ﷺ وهو متوسد برد له في ظل الكعبة ، وقد لقينا من المشركين شدة ، فقلنا : ألا تستنصر لنا ألا تدعو لنا ؟ فقال : « قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفر له في الأرض فيجعل فيه ، ثم يؤتى بالمنشار فيوضع على رأسه فيجعل نصفين ، ويمشط بأمشاط الحديد ما دون لحمه وعظمه ، وما يصده عن دينه ، واللّه ليتمن اللّه هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا اللّه والذئب على غنمه ، ولكنكم تستعجلون » [رواه البخاري] .

وفي الصبر على القتال يروي الشيخان عن أبي إبراهيم عبد اللّه بن أبي أوفى أن رسول اللّه ﷺ في بعض أيامه التي لقي فيها العدو ، انتظر حتى مالت الشمس قام بينهم فقال : « أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو ، واسألوا اللّه العافية ، فإذا لقيتموهم فاصبروا ، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف » .

وهكذا نرى أنَّ الصبر على الأذى بين أبناء الرحم والوطن شرط ضروري لطلب الحق ودعوة الإصلاح ومقاومة الفساد ، كما أنه ضروري لجهاد العدو الأجنبي الظالم ، أما العنف الأهوج والتفجرات الآنية وردود الفعل الحمقاء وشهوة الانتقام فهي ما يجب على الأمة إدراك مخاطرها ومفاسدها ، فالصبر وكلمة الحق والعصيان المدني في المعصية هي وسيلة الأمن والاستقرار والشورى والإعمار ؛ ولذلك فليكن الصبر وسلمية المأخذ في شئون الأمة وإدارة شأنها السياسي هو أصل من أصول فكر الأمة ومبدأ من مبادئ نظامها الاجتماعي ولب في منهج تربية الأجيال المسلمة الراشدة .

العنف والأنظمة التابعة المقهورة

وهناك نوع ثالث من العلاقة يمثّل أمام الكثير من الناس إشكالية تختلط فيها المفاهيم والمبادئ التي تجب مراعاتها في مشروعية حقٍّ استخدام القوة والعنف في مجال النزاعات والصراعات والتدافعات السياسية .

وهذا النوع المشكل هو حال الصفوة الحاكمة الخاضعة لإرادة دولة وصفوة حاكمة أجنبية عنها ، ومن أوضح النماذج المعاصرة لعلاقة التبعية بين صفوة حاكمة متسلطة وصفوة حاكمة تابعة حال دول شرق أوروبا ووسط آسيا وأفغانستان في ظل نظام الحكم السوفيتي . ومن نماذجها التاريخية علاقة التبعية بين حكام المستعمرات وحكام المحميات ضمن النظام الإمبراطوري الاستعماري البريطاني في جنوب الجزيرة العربية وكذلك النظام الملكي المصري تحت ظل الحماية و الاحتلال البريطاني لمنطقة قناة السويس .

وفي كثير من هذه الحالات تندفع الفئات الداعية إلى الإصلاح التي ينالها الأذى والظلم إلى اللُّجوء إلى العنف ضدَّ فئة الصفوة الحاكمة من أبناء جلدتها الخاضعين لإرادة قوة وصفوة تسلطية أجنبية عنهم طلبًا للتحرر و دفعًا للمظالم وكسرًا للقيود ، وفي الوقت الذي يتعرضون بالعنف لأبناء جلدتهم فإنهم لا يتعرضون في الحقيقة لمصالح الأجنبي صاحب القرار الحقيقي في ظلمهم وإنزال الأذى بهم ، وذلك لغيبته السافرة عن أعين هذه الفئات في صورة التركيبة الظاهرة لأنظمة الحكم في بلادهم .

وبالطبع فإنَّ استخدام العنف من قبل الصفوة المعارضة ضدَّ الصفوة الحاكمة الخاضعة أو المقهورة في هذه الحالة يعد خطأً ؛ لأنَّه يشكل أيضًا صورةً أخرى من صور الصراع المسلح داخل رحم الأمَّة وبين فئاتها الَّتي سوف تشغل بصراعاتها المسلحة ولا تستطيع معها الأمَّة أن تتصدى بشكل فعال لحسم الصراع فيما بينهم ، ممَّا يؤدِّي في نهاية المطاف إلى إضعاف الأمَّة وشعوبها ويسهِّل بشكل أكثر فاعلية مهمَّة الصفوة الأجنبية ومصالحها ، لإحكام سيطرتها على هذه الشعوب سياسيًّا واقتصاديًّا ولتحقيق أغراضها الاستعمارية الظالمة وبكلفة أقل ؛ ولذلك يجب الالتزام في مقاومة ظلم وتعدي الصفوة الحاكمة من أبناء الرحم بالوسائل المدنية السلمية التي

تقلل الأمن وتمزق الرحم وتقاتل فئاته وتثبيت قوى الأمن في التصدي للأجنبي الظالم الذي لا رحم عنده يصلها أو يرحم حقها .

وهكذا يظلُّ استخدام العنف في حلِّ الصراعات والنزاعات السياسية في كل الأحوال بين الفئات الحاكمة والفئات المعارضة ، داخل رحم شعوب الأمَّة ، أمرًا غير مشروع تختلط فيه الأوراق ، وتغم فيه الرؤية ، وتصبح المعارك والمناحرات ، وكأنها أدوار من الدفاع عن النفس ، وطلب البقاء ، مجردة من الأسباب والقضايا التي جرّت إليها بفعل سيطرة الأجنبي وظلمه لتدفع تلك القضايا إلى الخلف بعيدًا عن بؤرة الرؤية ولب الاهتمام ، وبالطبع فإنه لا ينجم عن ذلك خير ولا نفع ولا تحرر ولا إصلاح ، بما في ذلك مصالح الصفوة الحاكمة التي لا تملك قرارها ، وإنما هي في حقيقة أمرها مجرد أداة في يد صفوة أجنبية متحكِّمة فيها ، تستخدمها وسيلة للسيطرة على مقدرات الأمة وإنزال الأضرار البالغة بها وبكيانها ومصالحها الأساسية مقابل الذل والفتات من ثروات شعوبهم ودمائهم . ومن حركات المقاومة التي يبدو من الواضح التزامها الحازم بهذا المفهوم في التصدي للأجنبي المعتدي وحده : حركة المقاومة الفلسطينية في عدم استخدام العنف ردًّا على ما قد يحدث من تعديات ، أو تجاوزات رجال السلطة الفلسطينية وتفويت الفرصة على العدو في أن يجر فئات الشعب الفلسطيني وحركة مقاومته إلى صراع يستنزف طاقتها ، ويمزق صفها ويمزق الغطاء الشعبي ويكشفه عنها ، وييسر على العدو إملاء شروطه المجحفة وتحقيق استراتيجيته المدمرة وأهدافه التسلطية والاستيطانية فيما مساحته الاثنين وعشرين بالمائة (٢٢٪) وهو ما بقي بأيدي الفلسطينيين من بلادهم ، وتم احتلاله عام ١٩٦٧م وما زال هذا الجزء بعد خمس وثلاثين عامًا محتلًّا ، بعد أن فقد الفلسطينيون قبل ذلك ٧٨٪ من أرض وطنهم الذي لم يعرفوا سواه منذ آلاف السنين ، وقبل أن يوجد يهودي واحد على وجه الأرض ، وقتل منهم على أيدي الغزاة الصهاينة ، وبدعم وتمويل من الدول الغربية ، وبسلاحهم ، على مدى قرن مؤلم من الزمان حتى اليوم مئات الألوف ، كما شرد الملايين في أرجاء الأرض منهم ، وهو حال لابد أن يعيد إلى الإنسانية وبشكل مقزز في هذا العصر – وتحت سمع الإنسانية والتاريخ وبصرهما – مأساة إنسانية استعمارية غربية سابقة – ارتكبها المهاجرون الأوربيون إلى الأمريكتين برعاية الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية

وهي مأساة – شعوب الهنود الحمر في أمريكا ، يكررها الغرب في شعب فلسطين وفي أرض فلسطين ، مهبط الأديان وأرض الرسالات (١) .

---

(١) قد يتصور البعض أن ما حدث مع شعوب الهنود الحمر وما حدث ويحدث لشعب فلسطين حالات نادرة واستثنائية في تاريخ الغرب ، خاصة مع الشنشنة الدعائية للديموقراطية وحقوق الإنسان التي تتعالى صيحاتها في أجهزة الإعلام الغربية ، ولكن التاريخ وحقائق الواقع تدحض هذا التصور وتوجب قدرًا كبيرًا من الحذر والحيطة ووجوب مواصلة الجهد لإرساء قواعد متينة راسية يستند إليها السلام والنظام العالمي ويعكس إيمانًا إنسانيًا حقيقيًا للإخاء والتكافل الإنساني الذي يوفر المساحة القيمية والنفسية اللازمة لإقامة حكم العدل والقانون في العلاقات الدولية والإنسانية .

إنّ التاريخ الغربي يعكس في جوهره منطلقًا عرقيًا تعصبيًا ينطوي على الاستعلاء والعصبية التي تقلل من شأن الأجنبي وإنسانيته والاستهانة بحقوقه وحياته وإخضاعها لاعتبارات المصلحة الأنانية . هذه النفسية هي التي تفسر قسوة الصراعات الأوربية ، والمآسي وجرائم الإبادة الإنسانية التي نزلت بالعديد من الأقليات الدينية والعرقية مسيحية ويهودية ومسلمة ، كما تفسر الجرائم والويلات الاستعمارية التي لقيتها الشعوب الإفريقية والسكان الأصليون في الأمريكتين وأستراليا ، كما أن هذا التاريخ وهذه النفسية تجعل مستقبل الأقليات في هذه البلاد وليس بالضرورة في مأمن من التعديات في المستقبل على غرار ما حدث للأقلية اليابانية في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الحرب العالمية الثانية .

وليس مستغربًا أن تنظر الشعوب بريبة وازدراء إلى الشنشنات الغربية بالديموقراطية وحقوق الإنسان وهي ترى أنَّ هذه المبادئ والمنطلقات السامية إنما تمثل أدوات سياسية تخدم المصالح القومية الأنانية ، حيث لا تتورع هذه الدول في أن تكيل بمكيالين فهي في المحصلة على أتم الاستعداد لأن تناصر الاستبداد وتدعم الأنظمة الفاسدة وأن تتجاهل انتهاكات الحقوق إذا كان ذلك يخدم بأنانية « مصالحها القومية » : ، وهي تهب إلى مناصرة الحقوق حينما تخدم هذه المناصرة تلك « المصالح القومية » ولو أدى ذلك إلى الإضرار بالشعوب المعنية وتحويلها إلى ساحات معارك ، وهذه الشعوب هي الخاسر الوحيد فيها ، حيث تنتهي هذه المعارك إلى إضعاف الشعوب وتمكين المصالح الأجنبية منها وتهجير عقول أبنائها لتكون وقودًا وتروسًا في عجلة إنتاج القوى المهيمنة .

والدرس المستفاد الذي يجب الانتباه إليه ليس هو التخلي عن الجهود الرامية لتنمية التوجهات الشورية في العالم الإسلامي والديموقراطية في العالم الغربي وقيم التسامح والتكافل في كافة بلاد العالم ومقاومة نوازع العصبيات العرقية والأنانية في ثقافات الأمم ، بل مواصلة دعمها ودعم كل الجهود الرامية إلى بناء نظام عالمي جديد يخدم جهود السلام والأمن الإنساني ، وأن لا يفت في عصرنا ما يلحق بهذه الجهود من قصور وسوء استقلال وتناقضات ، ومن الجانب الآخر فإن علينا عدم الغفلة أو الوقوع في شراك التضليل الإعلامي والغايات والأهداف الخاطئة ، التي تهدف إلى جر العالم إلى سراب الخداع والوقوع في مزيد من المآسي الإنسانية ، حيث تتزايد أدوات الدمار ، وتشتد الصراعات وتتفاقم المآسي . إن العالم ولاشك قد أصبح قرية عالمية يتزايد فيها الوعي على الذات والحقوق الإنسانية ، ويجب مواصلة الجهود ليتوحد الكيل ويتحول الوعي إلى قيم وفلسفة وإلى أهداف ومبادئ وقيم سامية إنسانية مشتركة تمثل روحًا إنسانية =

إن ما يجرى اليوم من أحداث على الساحة الفلسطينية في ظل الانتفاضة ورفض خضوع الشعب الفلسطيني للتسليم لأهداف العدو والمعتدي ومخططه قد أدى إلى إرباك العدو واستراتيجيته في القضاء على المقاومة الفلسطينية ، واضطره الأمر إلى ضرب السلطة الفلسطينية وقياداتها ؛ لأنها لم تتمكن ولم تتعاون مع العدو في ضرب المقاومة بسبب فداحة مطامع العدو وتعدياته وبسب التفاف الشعب الفلسطيني حول المقاومة ، وبذلك تحولت استراتيجية العدو إلى رد فعل وضربات انتقامية من السلطة ردًّا على ضربات المقاومة الفلسطينية ، وقد ساهم ذلك في مزيد من كشف الوجه التسلطي الاستيطاني العنصري للعدو ، وأوقعه في حلقة مفرغة من ضرب المقاومة للعدو ، ورد العدو بضرب السلطة والمقاومة والشعب ، لترد المقاومة والشعب بضرب العدو ، وإثارة الفزع والرعب في مجتمعه ومستوطناته واستنفار قواته وإرهاق اقتصاده ؛ لأن ذلك كما تمليه واقع المواجهة وبشاعة الظلم والقهر والتدمير هو السبيل الوحيد الفعال أمام المقاومة لدفع العدو ؛ لإنهاء الاحتلال والتدمير والتخلي عن مطامعه التسلطية الاستيطانية ، وعن القليل المتبقي في أيدي الشعب الفلسطيني من أرضه ودمائه ومقدراته وحقوقه المشروعة .

وإذا استمر الحال على ما هو عليه من ظلم الشعب الفلسطيني وتدميره وتشريد أبنائه وحرمانه من حقوقه المشروعة تحت صمت الغرب ودعمه ، فإنه ليس أمام الشعوب الإسلامية بشكل عام والشعوب المحيطة بفلسطين بشكل خاص والشعب الفلسطيني بشكل أخص غير الاستمرار في خيار التحرير والمقاومة وإعداد الأمة والشعوب المحيطة بفلسطين لمتطلبات حروب التحرير والمقاومة الطويلة المدى . وذلك إذا شاءت الأمة وشعوبها مواجهة فعالة مجدية لهذا العدوان واستخلاص حقوق الشعب الفلسطيني ، فتلك هي عظة التاريخ وعبرته ﴿ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ ولعل الغرب عندها يعيد حساباته في هذه المأساة الدامية ويتخلى عن كل ما عدا مصالحه الحقيقية في السلام والتعاون وتبادل المصالح ﴿ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴾ فما يزال يؤمل أن يكون للعدل والعقل والحكمة في صنع سياسات البشر موضع .

= حقيقة في الإخاء والتسامح والتكافل ، حيث تمثل التعددية الإنسانية وسيلة للحوار الحضاري النافع والتدافع الحضاري السلمي البناء وإلى العيش في ظل السلام وحكم القانون .

ومن الواضح أن هذه الحالة ، أي حالة خضوع الصفوة الحاكمة الوطنية لصفوة متسلطة أجنبية ، تلحق بحالة الصراع السياسي بين الأمم والصفوات المتقابلة ويكون طرفها الحقيقي الآخر هو الصفوة الأجنبية المسيطرة ولذلك فإن العنف والصراع يجب أن يوجها باتجاه الأجنبي لا باتجاه المحلي الوطني المتعاون والمغلوب في الحقية على أمره ، والخاضع في حقيقة الأمر لغيره لضعفه ، ويصبح الصراع في هذه الحالة أيضًا على شاكلة الصراع بين الأمم والصفوات المتواجهة و يكون استخدام العنف ومقداره أمر خيار (إستراتيجية) بحسب ما تمليه المصلحة وواقع الحال .

إنَّ توجيه العنف إلى الأجنبي الظالم المتسلط وحده والتزام الوسائل السلمية تجاه أبناء الوطن والرحم يحفظ وحدة الأمة وتكاتف رحمها بأكبر قدر من القوة وأقل قدر من الخسارة الممكنة ، كما يوفر غطاءً للمجاهدين في سبيل التحرر ، وفي نفس الوقت قد يمثل مقاومة للأجنبي الظالم ودعمًا للسلطة الوطنية المكبلة ويمنحها شيئًا من القدرة على المناورة وكسب شيء من الحرية تضاعف من قدرة الأمة وقيادتها في النهاية على مزيد من التحرر واستعادة الحقوق والكرامة .

وإذا كان أمر استخدام العنف من قبل طلاب الحرية والعدل وحماتهما ضد الطغاة المعتدين من الأجانب أمر خيار بحسب الحاجة ومقتضى كل حال ، فإن ذلك لا يعني في عرف الإسلام إباحة الإسراف في العنف واللجوء إليه إلا بقدر الطاقة وبقدر الحاجة على أساس من العدل والتحقُّق بما يجلب المصلحة ويدفع الضرر .

إن المقياس القيمي الإسلامي في النهاية في المقاومة كما في الحرب هو حق الدفاع عن النفس والذود عن الحياض واستخدام الوسائل المناسبة في كل حال حسب مقتضياتهما دون إسراف ، فحق الدفاع عن النفس وضبط النفس وعدم الإسراف هو في نهاية الأمر مرجع كل فرد ومناط مسئوليته الدينية والأدبية والشرعية .

وهكذا تظلُّ القاعدة صحيحة وهي أنَّ العنف واستخدام القوَّة بين صفوات شعوب الأمَّة وفئاتها السياسية أمر غير مشروع ولا يأتي من ورائه نفع ، وأنَّ استخدام القوَّة والعنف من قبل طلاب العدل والحرية و المقاومة ضد الصفوات الحاكمة المعتدية الباغية الأجنبية وقواتها ومرافقها ومصالحها أمر مشروع بالوسائل الممكنة ، و لكن دون إسراف ، وبالقدر اللازم لرفع اليد وجلب المصلحة ودفع الضرر ، فإن جنحوا

حقًّا للسلم والعدل وجب على المسلمين والمظلومين أن يجنحوا لها .

﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة : ٨] ، ﴿ وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الأنفال : ٦١] .

من الناحية الأخرى فإن من المهم أيضًا التنبيه إلى عدم الخلط بين أنواع العلاقات السياسية المختلفة ، والنظر إلى العلاقات الوثيقة والمتساندة بين بعض الدول والأنظمة لخدمة المصالح المشتركة ، على أنها بالضرورة من باب التسلط والسيطرة في العلاقة بين تلك الدول والأنظمة ، وذلك بسبب تفاوت الوزن السياسي أو الاقتصادي أو التعارض الجزئي أو المرحلي في بعض وجوه المصالح ، فإن ذلك من عوارض العلاقات السياسية التي قد تطرأ ، وقد يكون لابد منها في بعض الأحيان بين الأمم والدول ذات العلاقات والمصالح المشتركة .

إنَّ استخدام القوَّة والعنف بين صفوات الأمَّة الحاكمة والمعارضة لا يؤدِّي إلَّا إلى تمزيق صفوف الأمَّة وشلِّ رحمها وتدمير فرص الإصلاح الحقيقي فيها ورفع الظلم عنها ، وسيكون استخدام العنف بين فئات الأمة على كلِّ الأحوال في مصلحة الأجنبي الباغي ، ممَّا يسهِّل إحكام قبضته على الأمَّة وعلى صفواتها الحاكمة والمعارضة ، وإنزال أفدح الأضرار بهم وبأمتهم وبشعوبهم مستعينًا في ذلك بهم على أنفسهم .

إنَّ الأجنبي الظالم الَّذي يضرُّ بمصالح الأمَّة الأساسية إذا لم تمسَّ مصالحه بسبب إضراره بالأمة وبمصالحها فلن يأبه للضرر الَّذي يصيب الأمَّة أو شعوبها أو صفواتها الحاكمة الَّتي تأتمر بأمره ، بل لعلَّ إشعال فتيل الصراع والفتنة بين صفوات الشعوب المستضعفة التي تخضع صفواتها الحاكمة لسيطرة الأجنبي أمر فيه إضعاف لكافَّة الفئات القيادية الحاكمة والمعارضة في الأمَّة ، وبالتالي إضعاف لشعوبها وإشغال بعضهم ببعض ، ولعل ذلك يمثل في حدِّ ذاته غاية يسعى إليها الأجنبي في كثير من الأحيان تمكينًا لقبضته على شعوبها وصفواتها ولمظالمه على هذه الشعوب . ولعلَّ تمكين حركة حقوق الإنسان العادلة في الأرض ، التي ينادي بها بإخلاص كثير من أصحاب الضمائر الحية ، والتي كان الإسلام أول من دعا إليها ومارسها في التاريخ ، يمثِّل أملًا في الأفق لوضع حدٍّ لكثير من ألوان العنف والمظالم وإضعاف دوافعها بين الشعوب وبين فئاتها المختلفة .

هذه الدروس المستفادة من التقرير القرآني والتوجيه النبوي والتجربة النبوية ومن التجارب السالفة والمعاصرة توضح أنَّ عدم استخدام القوة والعنف داخل المجتمعات الإسلامية يجب أن يكون مسألة مبدأ ، لا مسألة خيار وسياسة (استراتيجية) . وهذا الالتزام المبدئي بعدم اللُّجوء إلى العنف بين الصفوات السياسية داخل رحم المجتمع سوف يحتِّم - بدوره - في النهاية حلَّ النزاعات السياسية الداخلية على مختلف أشكالها وحالاتها بالأساليب السياسية الشورية .

إنَّ الخلط بين طبيعة المواقف الَّتي يتصوَّر فيها كثير من المسلمين ضرورة استخدام القوَّة والعنف وجدوى هذا الاستخدام ومشروعيته لحلِّ النزاعات السياسية ، لعله من أهمِّ الأسباب الَّتي رسَّخت على مرِّ العصور أحوال الفرقة والتمزق والبغي والاقتتال والحروب الأهلية بين شعوب الأمة الإسلامية وفئاتها دون أن يحسم هذا العنف أمرًا ، بل إنه في الغالب الأعم سبب - وما يزال يسبب- مزيدًا من التعديات والظلم والاستبداد في إدارة شؤون شعوب الأمَّة حتَّى اليوم .

إنَّ هذه الغفلة الواضحة و الخلط والخطأ الفادح واهتزاز الرؤية بشأن الحالات المشروعة لاستخدام العنف في المجالات السياسية و الَّذي وقع فيه الفكر الإسلامي والصفوات المسلمة المستنيرة ، إنَّما كانت - في جلِّ الأحوال - بسبب تحدِّيات العصور وتسارع الأحداث وضخامة التحديات والعجز عن إدراك المتغيرات وملاحقتها وتفهم أبعادها ودلالاتها واتِّساع رقعة الدولة الإسلامية ودخول قبائل شعوب كثيرة في الإسلام بكثير من فكرها وتراثها الجاهلي . وقد أضعفت هذه العوامل إمكانية الرؤية الشمولية الإسلامية المنضبطة ومتابعة المتغيِّرات بأسلوب منهجي شمولي وما ترتَّب على ذلك من ضياع منهج التربية الإسلامية الشورية الإيجابية الفعَّالة في توجيه الجموع الغفيرة والشعوب الكثيرة وتربيتها . وقد مكنت سيطرة المنهج المعرفي الجزئي وجانب من موروث الأمَّة الجاهلي في عتمة الرؤية وتعميق هوة الخلط بين المواقف التي يشرع فيها استخدام العنف ويرجى من ورائه النفع ، وبين المواقف التي لا يشرع فيها استخدام العنف ولا يرجى من ورائه نفع على أنه وسيلة صحيحة لحلِّ الصراعات والتدافعات السياسية بين الصفوات السياسية داخل كيان المجتمع المسلم أو بين الأنظمة والصفوات الدولية المستقلَّة المتعارضة .

الهجرة وسيلة للمقاومة ووسيلة لدفع عجلة الإصلاح

وإذا تحدثنا عن الصراع والتدافع السياسي والديني والاجتماعي ، فلابد لنا من التطرق إلى موضوع الهجرة ؛ لأنها إحدى الوسائل والخيارات للتعامل بين أطراف الصراع وإدارة دفته فيما بينهم .

والهجرة السياسية أو الدينية هي في جوهرها ترك الوطن إلى بلد آخر حين ينتفي أو يضعف الرحم ، أو حين يفوق الاضطهاد والعدوان والصراع طاقة الدعاة والمضطهدين . وهذه الهجرة تختلف عن الهجرة السياحية أو الاقتصاديَّة التي تتم لأسباب معاشية وحياتية يسعى إليها الفرد ويقدرها وفق رؤيته ومصلحته . وفي ذلك يقول رسول الله ﷺ : « فمن كانت هجرته إلى اللَّه ورسوله فهجرته إلى اللَّه ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه » .

والهجرة السياسية والدينية قد تتم على أساس فردي لمن ضعفت رحمه فرارًا وهربًا من الاضطهاد الذي لا يستطيع الفرد المستضعف تحمله أو الصبر عليه . وهذه الهجرة هي هجرة فرار ، وهي أيضًا مطلوبة إسلاميًا لمن كان قلةً مستضعفًا لا رحم يحميه وينتصر له وليس له حيلة ولا قدرة على المقاومة ، وليس في طوقه الصبر واحتمال الأذى البالغ والبغي الساحق ، ويخشى بذلك الفتنة في الدين والعقيدة والتفريط في الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية . يقول اللَّه جل جلاله :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ٩٧- ٩٨] .

وهذا النوع من الهجرة وإن كان فرارًا بالنفس – فإنه قد يصبح مطلبًا إسلاميًا حمايةً للدين والنفس والكرامة الإنسانية ، وليس تفريطًا في الحقوق وانصرافًا عن الإصلاح ومقاومة الطغيان . وقد تكون الهجرة هجرة ترقب ، وتعد الهجرة في هذه

الحالة وسيلة من وسائل مقاومة المضطَهَدين لمضطهِدِيهم من الطغاة والظلمة ، وذلك بالخروج من دائرة سطوة سلطتهم دفعًا للعسف ودرءًا للخسائر وترقبًا لمواتاة الأحوال والعودة إلى البلاد في ظروف أفضل لرفع الظلم وانتصار الحق . وهذا النوع من الهجرة هو أقرب إلى حالة اللجوء السياسي في الوقت الحاضر . ومن ذلك هجرة المسلمين الأولى والثانية إلى الحبشة خلال مرحلة الاضطهاد المكي للمسلمين الَّذين رأى جلُّ قيادات المشركين وجمهور عامَّتهم أنهم ودعوتهم يمثلون خطرًا على مصالحهم وتراثهم ممَّا أضعف رحم كثير منهم وأدى إلى ألوان عنيفة من الاضطهاد لهم .

وقد تكون الهجرة هجرة مفارقة ومقارعة ، إعدادًا وتحينًا للكرَّة ومنازلة المعتدين والبغاة من الخارج لوضع حد للفتنة وانتهاك الحقوق والحريات ، ومن ذلك هجرة المسلمين إلى المدينة وقد أخذهم اليأس من تقبل المكيين لهم ومستقبل حماية رحمهم فهاجروا واتخذوا المدينة قاعدة لبناء الدولة المسلمة ومواجهة العدو (قريش) ومنازلته ، حتى جاء الفتح وتم النصر للإسلام والمسلمين . وبذلك أمنت البلاد والعباد ، وانتهى عهد الطغيان والفتنة وقامت دولة الإسلام ، وأصبح الحال عندها كما عبر عنه رسول اللَّه ﷺ : « لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية » . وهذا النموذج هو النموذج النقيض لتجمع الهجرة اليهودية الصهيونية العدوانية الباغية ضد شعب فلسطين لاغتصاب الأرض ، واحتلال الدار ، وتشريد الشعب الذي عمر فلسطين دون انقطاع منذ البدء حتى اليوم ، وقبل أن يوجد أصلًا يهودي واحد على وجه الأرض .

وفي العصر الحديث نجد الأقليات المهاجرة فما كان منها هجرات فرار أو هجرات ترقب ، فإنها تسعى عادة من خلال حكومات بلاد المهجر التي استقرت فيها إلى الضغط والتأثير على حكومات بلادها طلبًا للعون على إصلاح أنظمتها ووضع حدٍّ للمظالم والممارسات الاستبدادية فيها . كما تقوم تلك الأقليات والجاليات المهاجرة بجمع المعونات التي تهدف إلى عون أبناء جلدتهم ودعم الجهود الإغاثية والإصلاحية في بلادها الأصلية . وهذه الأقليات بوصفها أقليات مهاجرة توفَّرت لها دواعي الاستقرار والموارد تستطيع أن تسهم بشكل فعال في دعم حركات الإصلاح في بلاد انتمائها العرقي الأصلي ولها حق التفاعل والتأثير على سياسات بلاد مهجرها

بالوسائل السلمية ؛ لأنها بالهجرة أصبحت تنتمي إلى بلد المهجر بالمواطنة ولا يحق لها أن تتعامل مع موطنها الجديد إلا بالوسائل السلمية وليس لها كما لأفراد المجتمع وفئاته حق اللجوء إلى العنف في الشأن السياسي بل الالتزام مبدأً بالوسائل السلمية ..

والمهاجرون - بشكل عام وفقًا لمبدأ الحفاظ على كيان الأمة واستجلاب رحمها - يجب ألا يسعوا إلى إشعال ممارسات العنف من الداخل بين فئات المجتمع الواحد الذي كانوا ينتمون إليه و لا أن يتسببوا فيه ، بل إنَّ عليهم ألا ينغمسوا فيه وأن يحاولوا أن يتلافوه و ذلك على غير حال هجرة المفارقة التي يشتد التنكيل بدعاة الإصلاح واضطهادهم ويقودهم إلى هجرات المقارعة والمفارقة التي يُمكِّن لها وتحصل على قواعد المناجزة للأنظمة الظالمة المستبدة وتنتهي إلى تكوين أنظمة ومجتمعات مواجهة منفصلة مستقلة مثل نظام مكة ونظام المدينة . ويكون الصراع بينهما حالةً من أحوال الصراع (الدولي) وينطبق عليه ما ينطبق من قواعد الصراعات بين الصفوات والأنظمة السياسية المستقلّة المتقابلة ، حتى في هذه الأحوال يجب إدراك أن هذا الصراع هو صراع دولي يحدث ضمن نطاق الأمة الإسلامية ويجب فيه مراعاة حرمات المسلمين ومصالح الأمة الإسلامية العليا .

والهجرة الإسلامية على وجوهها كافة هي على أي حال لا تكون استسلامًا ولا تفريطًا في الحقوق والحريات ، وإنما هي وسيلة من وسائل دفع الظلم وحماية العقيدة وحفظ الحقوق و نصرة المستضعفين حسبما تمليه الظروف ويدعو إليه مقتضى الحال .

وهي في كل هذه الأحوال وسيلة من وسائل إدارة دفة الصراع الحق بالوسائل المشروعة سلمًا من الداخل أو إن اقتضت الضرورة و أسعفت الظروف حربًا بين الأنظمة من الخارج ، ولكنها لا تكون إلَّا إلى دارٍ يأمن المسلم فيها على دينه وحقوقه وحرياته الإسلامية على أفضل وجه يمليه مبدأ أخف الأضرار .

وإذا أخذنا هجرة المدينة نموذجًا يحتذى ، فإنَّ الدعوة إلى الإسلام ، في دور المهجر في الوقت الحاضر التي يحل المهاجرون المسلمون فيها شرقًا و غربًا ، في بلاد أجنبية عن بلادهم تمثل البديل لدار البغي والاضطهاد ، أو حالة العوز والفقر والحاجة التي فروا منها وعليهم القيام بواجب نشر الدعوة الإسلامية فيها ؛ ولذلك فإنَّ على المهاجر المسلم في كلِّ الأحوال أن يحمل دعوته إلى دار هجرته فقد تلقى من القبول ما يجعل

دار الهجرة دار قبول وهداية فتكون دارًا خيرًا من داره التي فر منها ويكسب فيها المهاجر قلوب من نزل بينهم إلى دعوة الإسلام وأخوّته وهدايته ونصرته .

ومن قبيل العمل الناجح المعاصر في كسب تأييد أرض المهجر مع اختلاف الغاية والوسيلة ما لجأت إليه الأقليات اليهودية والحركة الصهيونية من كسب قناعة قادة الرأي للشعبين البريطاني والأمريكي لأسباب مختلفة وبأساليب ملتوية خربت ذمم كثير من أولئك القادة ورجال الدين وأرباب الأقلام ، وجعلت صنع القرار السياسي في كثير من الوجوه سلعة تشترى بالتمويل السياسي الصهيوني للحملات الانتخابية بشكل مباشر وغير مباشر وبتسخير وسائل الإعلام لخدمة الأنصار السياسيين مقابل التمويل بأموال الضرائب لتمويل وطن قومي لليهود في فلسطين وتسليحه ، والذي هجَّروا إليه أقليَّاتهم من أرجاء الأرض ، وليخدم في نفس الوقت الأطماع الاستعمارية وأحقاد بعض فئاته الدينية والتاريخية ، ليحتلُّوا فلسطين ظلمًا وعدوانًا ويسفكوا دماء شعبها ، ويستولوا على أرضهم وبلادهم ، ويشرِّدوا شعبها في أرجاء الأرض . لذلك شتَّان بين هجرة يهود صهيون وهجرة محمد وأصحاب محمد وهجرات أتباع محمد عليه وعليهم أطيب الصلاة وأزكى التسليم ، وشتان بين غزو ظلم وبغي وتشريد وبين دعوة إخاء ونور وهداية .

صراع الحضارات

وهناك لون آخر من ألوان الصراع الإنساني هو صراع الحضارات وتدافع الأمم والشعوب ، وهو لون يأخذ أشكالًا مختلفة : منها الإيجابي ، ومنها السلبي ، ومنها السلمي الذي يتسم بالتواصل والحوار ، ومنها العسكري الذي يتسم بالعنف والقتال . وهذا اللون من الصراع يمثل حركة التدافع بين الأمم والحضارات في سباق العطاء والصدارة والسيطرة . ويذكي حركة هذا الصراع والتدافع ما يصيب علاقات الأمم وحضاراتها وطرق عيشها من الخلل الذي يدفع القوي الأقدر أو الأكثر توازنًا للاندفاع نحو مناطق الضعف والخلل لملئها والهيمنة عليها . وقد يتم الاندفاع سلميًا بالتأثير والتوافق والتمازج والعطاء والتلقي ، وقد يكون هذا الاندفاع عنفًا بالصراع والاقتتال والإخضاع والهيمنة و القهر .

والصراع السلمي التوافقي هو صراع تدافع حضاري بنَّاء يحقق الإصلاح ، ويدفع إلى الارتقاء والتقدم وحب المعرفة ، تلك المعاني التي أودعها اللّه طبع الإنسان وسخره لطلبها . وتجد الشعوب في هذا التدافع الحضاري إشباعًا أفضل لحاجاتها وارتقاءً لمعاشها واستعادة لتوازناتها وعافيتها الحضارية . وتستجيب بواسطته لأساليب ومناهج أفضل نوعًا وأكثر فاعلية في حياتها من بعض الوجوه .

أما الصراعات العسكرية العدوانية بين الحضارات بما يمثلها من الأمم فهي في جملتها مراحل قلق حضاري قد تزيد من الاختلالات الحضارية الإنسانية ، وتظل تدفع بالمجتمع العالمي الإنساني بشكل مأساوي إلى استمرار البحث عن نقطة توازن حضاري أنسب ومستوى حضاري أفضل ، والأولى من ذلك - ولاشك - أن يتم التدافع بشكل سلمي بناء ، يحقق التوازن البناء العادل ويدفع عجلة التقدم البشري بعمق أكبر وتوافق وتمازج أفضل ، فمجتمع السلام والتعاون والرفاه لابد له أن يقوم على مفاهيم الانتماء والتراحم المشترك للإنسانية ، وعلى مفاهيم العدل وحس المسئولية ، وهو ما تقوم عليه فلسفة الإسلام في بناء العلاقات بين شعوب البشر وأبناء الإنسانية .

ويدور اليوم حديث عن الصراع الحضاري بين الغرب والعالم الإسلامي وكأنه شيء جديد في تاريخ العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي . والحقيقة أن هذا الصراع والتدافع

الحضاري قد بدأ منذ عدة قرون بعد ازدهار الحضارة الإسلامية وسيطرتها التوافقية البناءة التي مازجت قلوب جل شعوب الأرض وحضاراتهم ، وقد أخذ هذا الصراع بين الغرب والعالم الإسلامي في مرحلته الأخيرة دور الهيمنة والقهر السلبي الاستغلالي الاستعماري بل والاستيطاني في حالة مأساة شعب فلسطين ، وذلك بسبب الضعف واختلال التوازن في كيان الدولة العثمانية والحضارة الإسلامية ، ومثّل بذلك نقطة جذب للقوة الغربية في صراع عسكري تسلطي للسيطرة على العالم الإسلامي وإخضاعه لمصالحه . ولذلك كان هذا الصراع صراعًا سلبيًا عسكرياً طويلًا مريرًا يسعى بالعنف لفرض السيطرة الغربية ومصالحها الأنانية المادية العنصرية الاستعمارية والاستيطانية وأساليبها الحياتية المادية المتفسخة الملحدة على العالم الإسلامي .

وهذا الصراع السلبي لابد له في حالة هاتين الحضارتين العالميتين المتواجهتين أن تتغيَّر طبيعته السلبية إلى طبيعة إيجابية يتمُّ معها تلافي المآسي الإنسانية الَّتي ينزف بها جسد العالم الإسلامي وروح العالم الغربي ، حتى تتحقَّق معها إيجابيًا نقطة التوازن والتوافق الأمثل للحضارة الإنسانية بواسطة التأثير المتبادل والتوافق بين الجوانب الحضارية الإيجابية في كلا الحضارتين . ولذلك و على أساسٍ من طبيعة بناء هاتين الحضارتين واعتبارًا بتاريخ مسيرتهما فإن الأولى بهذا التدافع الحضاري أن يتم – خدمةً للإنسانية و للحضارتين – بالأسلوب الإيجابي السلمي البناء .

إن القوة المادية الجزئية التي يملكها العقل الغربي في حاجة إلى القوة الكلية التوحيدية الروحية القيمية التي تمثلها الرؤية الإسلامية الكونية ، ومن هذه الزاوية وعلى هذا الأساس يجب النظر إيجابيًا إلى مستقبل هذا التدافع الحضاري بين الغرب والعالم الإسلامي حين يصبح إلى التفاعل – لا إلى الصراع – أقرب .

فالتدافع السلمي والحوار الحضاري وطلب المعرفة والتقدم والارتقاء العمراني هو من صميم أسس حضارة الإسلام . يقول اللّٰه سبحانه وتعالى في كتابه الكريم :

﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ ﴾ [البقرة : ٢٥٦] ، ﴿ لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ۞ إِنَّمَا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَأَخۡرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ وَظَٰهَرُواْ عَلَىٰٓ إِخۡرَاجِكُمۡ أَن تَوَلَّوۡهُمۡۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الممتحنة : ٨- ٩] ، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ

عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٩٠] . ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٦٤] ، ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ ﴾ [المائدة: ٢] .

﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ [العلق: ١] ، ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝ قُلْ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۗ وَأَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌ ۗ إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [الزمر: ٩- ١٠] .

﴿ قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ﴾ [العنكبوت: ٢٠] ، ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ ﴾ [الجاثية: ١٣] ، ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة: ٢٠١] ، ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ ﴾ [التوبة: ١٠٥] .

وصحيفة المدينة ، وعهد رسول اللّه ﷺ إلى نصارى نجران ، وسنته في الصابئة والمجوس سنة أهل الكتاب ، ومفهوم دار العهد وعهد الذمة لمن سالم المسلمين ، فلا يقهر أحدٌ مسلمًا كان أو غير مسلم على غير خياره واعتقاده ، ووصايا الخلفاء الراشدين إلى جيوش الفتح في حفظ حياة كل من لا يحارب وأمنه ، كل هذا مُثلٌ نيرة للرؤية الإسلامية الحضارية في إيجابيتها ورحابة جانبها وطلبها للحوار والتوافق الحضاري السلمي منذ نشأتها ، وهي اليوم - في عهد العالمية - بخطابها الحضاري الارتقائي السلمي أولى بهذا التراث ، لإدارة الحوار بين الحضارات وتحقيق التوافق الارتقائي السلمي في خدمة الإنسان ورسالته الاستخلافية على هذه الأرض .

إن للسلام والتعاون والرفاه العالمي أسس وشروط ثلاثة يقوم عليها بناء الإسلام ولابد للغرب والإنسانية من إدراكها وتبنيها بصدق ومشاركة الإسلام فيها .

وأول هذه الأسس والشروط الثلاثة هو روح الانتماء الإنساني بين الأمم والشعوب فهم جميعًا من نفس واحدة وما بينهم من تنوع هو للتعاون والتكامل ، واختلاف الألوان هو من صور آيات خلق اللّه في الإنسان وإبداعه لا للتعصب والتفاضل والتعالي ، فقيمة كل إنسان في ذاته وجوهره ورقي نفسه لا في عرقه أو لونه أو نسبه .

وثاني هذه الشروط أو الأسس هو العدل ، ولو على النفس أو القريب ولو إحقاقًا لحق الخصم ، فلا سلام ولا أمن دون العدل ؛ ولذلك كان العدل هو أحد الأسس التي تقوم عليها فلسفة الإسلام ورؤيته وبناؤه .

وثالث الشروط والأسس الكبرى التي يقوم عليها بناء الإسلام وبناء السلام هو حسُّ المسئولية ، فمن أمن المساءلة والعقاب ضعف ضميره ، مال إلى الظلم والتجاوز وإساءة الأدب . ومفهوم الألوهية والدار الآخرة وشعائر الذكر والتواصل الدائم مع اللّه في الإسلام هو إلى جانب التعامل الثقافي والتربوي الأساس العقيدي لبناء حسِّ المسئولية عند الإنسان المسلم .

دون بناء الحوار الحضاري والسلام العالمي في القرية العالمية على هذه الأسس فإن القدرات المادية والتكنولوجية والتحام الأمم والشعوب سيكون من أسباب تفاقم التظالم وعنف الصراع ، ويقود إلى مستقبل أشد ظلمًا وقسوة ودموية ويهدد بحق مستقبل الإنسان والحضارة على هذه الأرض .

وعلى أساس من هذا الفهم يجب وضع حد للصراع والأطماع السلبية التسلطية الاستيطانية من قبل الغرب وربيبه الصهيوني ضد شعوب العالم الإسلامي ، كما يجب أن يأخذ الحوار وحسن فهم قدرات أطراف الصراع الحضاري الغربي والإسلامي المادية والمعنوية ، مداه حتى يمكن تحويلُ هذا الصراع السلبي بين الحضارتين إلى تفاعل يحقق التوازن الحضاري لدى الأطراف العالمية على أساس التأثير الإيجابي والعون المتبادل والمصالح المشتركة .

إن سلبية الصراع على النحو الذي يجري اليوم ويسعى بعضهم لتأجيج أواره لن يحقق إلا المآسي والمظالم ، وانتهاك حقوق الإنسان ، وعرقلة حركات الإصلاح في الحضارتين . وقد آن الأوان ليتم تحويل الصراع السلبي إلى تفاعل إيجابي يقوم على أساس من التعايش السلمي وأسلوب الحوار والتوافق والإفادة من إيجابيات كل طرف من الأطراف ، حتى يتحقق التوازن الإنساني الأمثل الَّذي أصبح في قرية عالم اليوم أكثر ضرورة وإمكانًا على مر التاريخ من أيِّ وقت مضى .

إن التفاعل الإيجابي للحضارات والأمم إنما هو تدافع نحو مستويات أعلى من الأداء والتوازن الحضاري ، وهو بذلك يسهم إسهامًا إيجابيًّا إذا التزم هذا التدافعُ الأسلوبَ السلمي في الحوار والسعي نحو التكامل والتفاعل الإيجابي واحترام إنسانية الإنسان الفردية والجماعية وحريته العقيدية .

إن الإسلام لديه الكثير من الكليات والضوابط والحدود التي لابد منها لضبط توازن نظم الاجتماع الإنساني ، مثلها في ذلك مثل كافة أنظمة الكون ، في حاجتها إلى الضوابط بكل أبعادها الإنسانية المباشرة وغير المباشرة ، وما كان فيها في المدى القصير أو في المدى الطويل وإلا كان مصيرها مصير أي نظام كوني : التدهور والانهيار .

والغرب اليوم يحتاج إلى أن يتعرف على هذه الضوابط والكليات الإسلامية التي تحقق التوازن الإنساني والوسطية الإنسانية وتوضح حدود الحرية الإنسانية الفردية والاجتماعية ، وتحمي كيان الإنسان ومؤسسات نظامه الاجتماعي الأساسية ، ويفيد منها .

إن الإسلام وحده في عالم اليوم هو صاحب الحضارة القادرة - على أساس رسالة مرجعية إلهية موثقة منضبطة ، لا يوجد لدى الغرب في توثيقها وضبطها بديل أو مثيل - أن تقدم للغرب كل الضوابط التي يحتاج إليها والتي يحقق بها التوازن الحضاري والاستقرار الروحي والقيمي للمجتمع الذي يتحقق معه معنى الحياة الإنسانية الأخلاقية الفردية والجماعية ويعيد إليها وحدتها الروحية والمادية في عالم الشهادة و الغيب . لذلك يجب على العناصر التي تسعى اليوم في الغرب إلى دفع الصراع الحضاري الغربي الإسلامي إلى سبيل العنف والقهر وتأجيج أواره ؛ ليكون سلبيًّا عدوانيًّا أن تكفَّ عن هذه الجهود ؛ لأن ذلك لن يضع حدًّا للصراع ، كما أنه لن يقضي على الحضارة الإسلامية الممتدة في آفاق الأرض وأعماق التاريخ وحاجات الإنسان الروحية ، إن كل ما يمكن أن يحققه هذا التوجه هو زيادة اختلال التوازن الحضاري الغربي والمعاناة الإسلامية والغربية من خلال عرقلة جهود الحوار والتوافق بين الحضارتين والإفادة من جوانبهما الإيجابية . وسوف تزيد هذه الجهود السلبية معاناة الألم والمرارة والمآسي الإنسانية في كل أرجاء العالم ، كما ستؤدي هذه الجهود السلبية إلى إطالة أمد السعي - إنْ لم تدمر الإنسانية نفسها قبل ذلك - نحو تحقيق التوازن والتوافق والتعاون بين الحضارتين لتحقيق الإصلاح الحضاري العالمي المأمول المطلوب الذي يحقِّق مصالح الغرب ومصالح العالم الإسلامي ومصالح الإنسانية قاطبة على حد سواء .

إن على عقلاء الأمة الإسلامية ومفكريها العمل الجاد للاستفادة ، قدر الطاقة ، من جوانب العقلية العلمية والقوة المادية في الحضارة الغربية ، حتى تستعيد ماديًّا الحضارة الإسلامية والأمة الإسلامية الوسط توازنها وفاعليتها . كما أن عليهم أن يديروا الحوار

البناء مع الغرب لكسبه من الداخل ، بتقديم المفاهيم والمناهج الحضارية التوحيدية الروحية القيمية التي تنفع الغرب وتعينه على تحقيق توازنه الإنساني الاجتماعي الحضاري الذي يكاد يفقده صحته الاجتماعية الروحية الإنسانية ، ويوشك أن يجر بذلك على نفسه وعلى الإنسانية جمعاء ألوانًا من الفوضى والفساد الاجتماعي والتسلط الإجرامي الاستعماري والدمار المادي مِمَّا قد لا يخطر على بال ولا يعلم آثاره ونتائجه إلا اللّٰه وحده .

وفي الوقت ذاته فإن على الغرب – رغم سطوة يده المادية – إحلال الحوار والتفاعل موضع القهر والتسلط وموضع السعي الخائب نحو تحطيم الحضارة الإسلامية والقضاء عليها . إن الحضارة الإسلامية تتمتع أكثر من أيٍّ حضارة أخرى بالمقومات الإنسانية التي تكفل لها البقاء . وإن على العقلاء في الغرب إعادة النظر في سياساتهم وأساليب اتخاذ هذه السياسات التي لا يستهدف السياسيون في الحقيقة فيها مصلحة شعوبهم وبلادهم وصرف السمع عن صيحات الحرب والقهر و التسلط والخسف والدمار التي يطلقها أصحاب المصالح الخاصة والمتطرفون من أصحاب المصالح الخبيثة و الأهداف الشريرة الفاسدة ، وعن صيحات دعاة تأجيج نار الصراع بين الغرب والعالم الإسلامي وحرمان الحضارتين من فرص التوازن والارتقاء وتحقيق مستويات أعلى في سلم الأداء الحضاري الإنساني لكلا الحضارتين .

إن توجه الصراع التسلطي بين الحضارات في هذا العصر هو توجه بربري رجعي أناني فاسد الرؤية قصير النظر لا تحتمل القرية العالمية الإنسانية آثاره ، ولم يعد له ولا لأصوات دعاته مكان في عالم اليوم ؛ لأن دعوتهم إنما هي دعوة تعويق وخراب ومآس ومخاطر على الإنسانية تدفع ثمنها الشعوب ومستقبل الأجيال ولا يمكن أن تغرب عن بال العقلاء وليس لهم في عدم رفضها ودفعها مبرر ولا عذر مقبول .

إن من المهم في النهاية أن يدرك العقلاء أن الحوار والتعاون والتفاعل والتوافق بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية و سواهما من الحضارات الإنسانية وتبادل المصالح و الخبرات بينهم نحو ترقية الحياة الإنسانية وتوازنها والتعايش السلمي بين شعوبهم وحضاراتهم هو وسيلة التفاعل المرجو المطلوب بين الحضارات الإنسانية المعاصرة وإنهاء الأسباب الحقيقية للتظالم والصراع ، وإدارة دفة التدافع الحضاري البناء بينهم لتحقيق التوازن وتوسيع رقعة المشترك النافع . فإن إمكانات الكون بطاقات العلم والإبداع وروح العدل والإخاء فيها متسع لحاجات كل بني الإنسان .

شمولية الحل وكفاءة اصطناع الوسائل

وللخروج بالأمة الإسلامية من المأزق الفكري الحضاري الحرج الذي تعاني منه فإنَّ من المهمِّ التوصُّل إلى الفهم المنهجي الشمولي السليم للنصوص القرآنية والنهج النبوي ، وأن نحيط أنفسنا علمًا بالسنن والطبائع والوقائع وبمواعظ الدروس التاريخية التي مرت بها الأمة وشعوبها والعالم من حولها .

وحتَّى تؤتي ثمار الإصلاح الفكري أكلها ، لابد لها أن تبدأ حركة البناء بتنقية الثقافة الإسلامية وإصلاح مناهج التربية الإسلامية ، واتِّباع الطرق العلمية في وضع أسسها السليمة الَّتي تولي دراسات علم النفس والاجتماع الأهمية الكبرى في فهم العملية التربوية العقدية الإيجابية خاصَّة في المراحل التي يتشكَّل فيها البناء النفسي للفرد . فذلك هو الأساس في إعادة تشكيل الإنسان المسلم موحدًا حرًا مقدامًا إيجابيًا مبدعًا سويَّ الفكر والخلق ، يمثل لبنة صالحة في بناء المجتمع الاستخلافي الشوري كريم العيش وعزيز الجانب .

فالرؤية العلمية الفكرية المنهجية الإسلامية هي السبيل إلى إصلاح الفكر المسلم الَّذي يمرُّ بمرحلة التحرير واسترداد الهوية وسيمكِّن هذا الفكر السديد الأمة وشعوبها من بناء الإنسان والأنظمة الاجتماعية ، بدءًا بإصلاح مناهج التربية الإسلامية الاستخلافية التي تكون النفسية الإسلامية الحرة القوية والعقلية العلمية الإيجابية المبدعة ، وتسلِّح الإنسان المسلم بالمفاهيم الإسلامية الصحيحة .

ومن خلال هذا النوع من الإنسان الاستخلافي المسلم وما يتسم به من سلامة البناء العقدي والنفسي والمعرفي و الجماعي يمكن للأمة أن تستعيد قدراتها وبناء مؤسَّساتها ووحدة معرفتها وصفها ووضع حدٍّ لمسلسل العنف في حلِّ نزاعاتها السياسية . وهذه العقلية وهذا المنهج هما الكفيلان بإرساء قواعد العقلية الشورية السلمية في فكر الأمة وعلاقاتها ، ووضع الحكمة موضع العنف وإحلال التعاون موضع الصراع ، ليحل السلام والبناء والنماء بين صفوف الأمة وعلاقات شعوبها .

إنَّ الفهم السليم لمواضع استخدام العنف الصحيحة و الالتزام النفسي بذلك ، هو

جوهر الحلِّ الَّذي يمكن أن يعطل رحى الصراع الشرس المرير ، الذي يطحن شعوب الأمة الإسلامية ، وينهك قوى الأنظمة والصفوات الحاكمة والمعارضة ، بغضِّ النَّظر عن أسباب الصراع والنزاع والنزال .

إنَّ من المهمِّ أيضًا الإشارة هنا إلى أنَّ جلَّ الصراعات المسلَّحة بين الفئات المعارضة والصفوات الحاكمة داخل بلاد الأمَّة الإسلامية في الوقت الحاضر إنَّما يعكس في جوهره مظالم الأنظمة ومعاناة الشعوب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية التي تطال وطأتها الكثير من فئات أبناء الأمَّة .

ولهذا أيضًا يجب أن ندرك أن بروز العنصر العقدي وادعاء إسلامية قضية أو أخرى وجانب أو آخر في صراع بعض الفئات والصفوات المعارضة هو في جلِّ الأحوال ليس إلَّا مجرَّد وسيلة وسند أدبي تدَّعيه تلك الأطراف لتبرير استخدامها لوسائل العنف التي تدفعها غاياتها الأساسية أو المظالم إليها .

ولن يحل السلام وينجح الإصلاح في ديار الإسلام إلَّا إذا استقر مبدأ عدم مشروعية استخدام العنف في ضمير المجتمع المسلم وصفواته المتعارضة ، وأن يكون هذا المبدأ واضحًا جليًّا لجمهور المسلمين وعامتهم وضوح الشمس لكي تحل الوسائل السلمية الشورية موضع العنف والاقتتال في حل النزاعات السياسية داخل رحم الأمة .

إنَّ على القيادات الحاكمة التصدِّي لحلِّ المشكلات ورفع المظالم ، وعلى المثقَّفين والعلماء والمربِّين حسن فهم المبادئ الأساسية الَّتي تحكم استخدام العنف ، والتعاون بين الفئات جميعًا للعمل على تمكين المناهج الشورية في التربية والحكم وفي حماية مصالح الأمة ووحدة صفوفها وتمكينها من حقها في تقرير مصيرها وصياغة أنظمتها ومؤسساتها .

إنَّه ليس من مصلحة الأنظمة ورجال الصفوات الحاكمة تجاهل الأسباب الحقيقية لكثير من النزاعات والصراعات السياسية القائمة في كثير من البلاد الإسلامية . إن تجاهل الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية لن يزيد الأنظمة والفئات المسلمة المتناحرة إلَّا ضعفًا وعجزًا ومزيدًا من الدماء والدمار والخسائر .

وفي المقابل فإنَّ استخدام العنف المشروع غير النظامي ضدَّ الأجنبي المعتدي هو وسيلة المضطهد المقهور لكي يهدِّد على المدى القريب أو البعيد بالخطر المصالح

الاقتصادية والسياسية والأمنية للدول الوالغة في شئون الأمَّة الداخلية والعاملة على إنزال الظلم بها وزعزعة استقرارها وأمنها وتقدُّمها .

ولابدَّ من أن تؤدِّي مقاومة الشعوب المقهورة للمعتدي الأجنبي – إن لجأت إليها وصبرت على تكاليفها – إلى رفع كلفة تأمين مصالح الباغي الأجنبي ، وحرمانه من جني الثمار الَّتي يسعى إلى تحقيقها من وراء الظلم والقهر والتسلط والتدخُّل وتمزيق الصفوف وسفك الدماء . وسوف يجبر ذلك في نهاية المطاف المعتدي على رفع يد الظلم ومد يد العدل والتعاون وهما السلوك الأوْلَى – بادئ ذي بدء – بعلاقة كافة الأطراف الحضارية الإنسانية في هذا العصر .

إن من المهم في هذا المجال – حتى لا يكال بمكيالين ولا يضل الفهم بفعل الحملات الدعائية ويدرك جوهر القضايا كخطوة أولى نحو حلها وإنهاء الصراعات السياسية التي كثيرًا ما يذهب الأبرياء ضحية لها – أن ندرك الفرق بين طبيعة الحروب النظامية وطبيعة حروب التحرير ومقاومة الشعبية غير النظامية ، فلكل حرب منها طبيعته ووسائله وغاياته . وليس صحيحًا أن الحروب النظامية لا تقتل المدنيين والأبرياء ، بل إننا لو أخذنا الناحية الكمية في الحسبان لوجدنا أن ضحايا الحروب النظامية من المدنيين والأبرياء أضعاف ضحايا حروب المقاومة غير النظامية ؛ لأنَّ العسكريين وقادة الحروب لا يفكرون جوهريًّا على أساس أهداف عسكرية ومدنية ، ولكن على أساس أهداف استراتيجية تحقق أهداف المعركة وتقلل الخسائر .

ورغم أن قادة الجيوش بما لديهم من قدرات عسكرية يتحاشون الأهداف المدنية وأرواح المدنيين الأبرياء إلا أنهم لا يستطيعون تلافي ذلك دائمًا بسبب طبيعة الأسلحة الحديثة والضرورات الاستراتيجية .

وعلى العكس من ذلك فإنَّ قادة حروب المقاومة لضعف وسائلهم العسكرية واستحالة مواجهة قوات الجيوش النظامية وأسلحتها الفتاكة فإن الضرورة الاستراتيجية ترغمهم في كثير من الأحيان على ضرب الأهداف المدنية مما يجعل المدنيين في الحروب الحديثة عرضة للضربات العسكرية من كافة الأطراف النظامية وغير النظامية ، بل إنَّ فتك أسلحة الجيوش الحديثة وقصد الأهداف الاستراتيجية يجعل المدنيين يعانون على يد القوات النظامية أضعاف أضعاف ما يلقونه على يد رجال المقاومة كما رأيناه في حروب كثيرة من حروب القرن العشرين ، ومن جيوش كافة الأطراف المتحاربة .

ولذلك فإن من المهم التزام المبدأ الإسلامي والإنساني في عدم الإسراف دليل عمل لقادة الجيوش وقادة حروب المقاومة سواء بسواء ، فيتلافى القتل والتدمير وكل ما ليس ضروريًا لتحقيق أهداف الحرب والتي يجب أن تكون في كل الأحوال حربًا عادلة .

ولذلك في ضوء ما تقدم ندرك طبيعة حروب المقاومة ووسائلها والاعتبارات العملية التي تحكمها وكيف أنها تستهدف نقاط الضعف في عددها وتوجه الضربات الممكنة على اعتبارات استراتيجية ، عسكرية كانت هذه الأهداف أو مدنية وتقصد بذلك إلى زعزعة موقف العدو رغم جيوشه النظامية وأسلحته المدمرة بواسطة استنزاف طاقاته وإثارة الذعر في صفوف قواعده والاضطراب في أداء مرافقه ، وإرهاق قدراته مما يضطره إلى إعادة حساباته على الرغم من تفوق قواته النظامية وقدراته التقنية . ومن أمثلة حروب المقاومة الشعبية غير النظامية والتي أزهقت من الجانبين أرواح كثير من المدنيين ودمرت كثيرًا من المرافق : حرب المقاومة الفرنسية وحرب المقاومة الروسية ضد قوى الاحتلال الألماني في الحرب العالمية الثانية وحرب التحرير الجزائرية ضد الاحتلال الاستيطاني الفرنسي وحرب المقاومة الفيتنامية ضد قوات الاحتلال الفرنسية ثم القوات الأمريكية ، وحركة المقاومة الأيرلندية الكاثوليكية ضد سيطرة الأغلبية الأيرلندية البروتستانتية . وغير هذا كثير في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

إنَّ الغفلة عن آثار المظالم والتعديات أو تجاهلها أو استمراءها مع عدم ضبط النفس في استخدام العنف أدى ومازال يؤدي إلى مزيد من تفشِّي العنف والصراعات المسلحة ، وذلك في محاولات يائسة من أطراف الصراعات بسبب التسلط وممارسات الكبت من جانب أو رغبة الدفع من جانب آخر ممَّا يؤدِّي بالضرورة في جل الحروب والصراعات النظامية وغير النظامية إلى معاناة كثير من الأبرياء والضعفاء وإهدار دمائهم وحقوقهم الإنسانية . وسوف يظل صحيحًا - مهما تطاولت يد الظلم والعدوان - أن العدل هو أساس الأمن والسلام .

وفي المحصلة تظل الحروب مأساة إنسانية على غير أصل الإخاء الإنساني وعلاقاته السلمية بسبب اختلاف المشارب وضلال النوازع وتفرق السبل فلا يبقى في الحكم على الحروب ومآسيها إلا ميزان العدل والضرورة وعدم الإسراف ، أي أن ميزان الحروب تحكمه الغايات والقيم الإنسانية وليس نوعية الوسائل التكنولوجية .

إنَّ من مصلحة الأطراف الداخلية والخارجية المتصارعة في العالم كافَّة نبذ العنف في علاقاتها واحترام حقوق الإنسان الأساسية ، فالعدل والتعاون في هذه القرية العالمية المتضائلة يمثِّلان – ولا شك – مصلحة جميع الأطراف ويحقِّقان لمستقبل الأجيال قدرًا أكبر من الأمن والرَّفاه .

إن على الفئات الإسلامية الداعية إلى الإصلاح والَّتي تعاني من المظالم أن تلتزم من جانبها الوسائل السلمية المدنية تجاه الأنظمة السياسية في بلادها وتدفع في صبر ومثابرة ما قد ترتكبه هذه الأنظمة من المظالم مدنيًا وسلمًا حسب مقتضى الحال ، فذلك ـ كما تدل الطبائع وتهدي دروس التاريخ ـ هو طريق الإصلاح ، وهو فيما دل عليه الفكر والنظر ، طريق الإسلام الذي يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الإصلاح ورفع المظالم وضمِّ الصفوف وتمكين قواعد الأمن والعدل والتعاون والتقدُّم والاستقرار والشورى في المجتمعات الإسلامية .

أما دعاة الصراع والعدوان والتناحر بين الأمم والحضارات فعليهم أن يعودوا إلى رشدهم وأن يقلعوا عن ارتياد مسالك البغي والدمار ؛ لأنه لم يعد في مقدور الإنسانية مشاهدة مسلسلات الصراعات الدموية ولا دفع ثمن الصراعات الكبرى و شهود مآسيها وتحمل مخاطرها . وعلى العقلاء ودعاة السلام التنادي قبل فوات الأوان لمواجهة هذه الدعاوى ودرء تلك المخاطر التي تهدد مستقبل الإنسانية وإنسانية الحضارة .

مخاطر ومحاذير

الحركة الاجتماعية لها طبيعة حلزونية حيوية تتحرك بين قطبين متناقضين بتأثير العوامل التي تتضافر وتتفاعل وتؤثر على مجمل الحركة الاجتماعية نحو قطب أو آخر نحو الازدهار أو نحو الانحطاط ، نحو السلام والأمن والبناء والاستقرار ، أو نحو العنف والصراع والتمزق والهدم وعدم الاستقرار . من المهم للأمة وقياداتها الفكرية والسياسية أن تدرك هذه الصورة وأن تعرف العوامل المؤثرة على حركة المجتمع الإيجابي منها والسلبي ؛ لتعمل على تمكين العوامل الإيجابية للتفاعل لدفع حركة المجتمع إلى آفاق أعلى وأوسع من البناء والاستقرار ، وسدِّ الطريق أمام العوامل السلبية التي تتفاعل لدفع عجلة حركة المجتمع نحو الانحطاط والهدم وعدم الاستقرار .

الإصلاح التربوي أساس القدرة والاستقرار

ومن أهم المحاذير اعتبار الإصلاح والتغيير مجرد تطلعات وتنظيمات وترتيبات هيكلية وإدارية تصدر بها الأوامر وتلوي من أجلها الأذرع وليست قضية فكرية عقدية تربوية تستقر في النفوس والضمائر وتجري في الأمة مجرى الدم وتحفر حفر الحجر .

إنَّ دور المفكرين والعلماء والمثقفين والمربين والآباء والقادة السياسيين هي أدوار متكاملة لغرس العقائد والقيم والمفاهيم الإيجابية في ضمائر أبناء الأمة منذ نعومة أظفارهم فلا يرون إلَّا بها ولا يتصرفون إلا على أساسها ، وتصبح ثوابتها لغة أولى لوجدانهم وتصوراتهم ومنطلقات فكرهم .

لذلك يجب أن تتضافر جهود كل هؤلاء للعمل على بناء منهج تربوي متكامل سليم المنهج نقي الثقافة يستدرك الأبعاد التي أُهملت في تربية النشء المسلم ، بما في ذلك التربية السياسية ، التي تنبني على الالتزام بمبادئ الإسلام في الإخاء والتكافل والعدل والشورى والرفق والحسنى في علاقات المجتمع ، فذلك هو أساس السلم والأمن والازدهار والاستقرار الذي يجب أن يرتكز عليه بناء الأمة ويكون منطلق حركتها نحو الاستقرار والإبداع والإعمار .

أخطاء التعامل السائد مع تفجرات العنف السياسي في العالم الإسلامي

وإلى أن تأخذ الأساليب التربوية دورها في رسم وإرساء معالم الشخصية الإسلامية في جوانبها الفردية والجماعية والتي تتمتع بالمنهجية العلمية والقدرة المعرفية والطاقة الإيجابية الإبداعية الوجدانية ، المؤهلة لحمل رسالة السلام الإسلامية العالمية ، فإنَّه يجب علينا فهم ظاهرة تفجرات العنف السياسي التي تهز كيان الأمة من وقت لآخر في أنحاء البلاد الإسلامية وتزعزع استقرارها .

ففي الوقت الذي تفتقر فيه الثقافة السائدة إلى الفهم الإسلامي السليم لمناهج التغيير والإصلاح بالأساليب السلمية المدنية والالتزام فكريًّا ووجدانيًّا بمبادئها ، فإن السلطات والصفوات الحاكمة في العالم الإسلامي تميل بدورها إلى تبسيط فهم هذه الظاهرة والتعامل السطحي المبسط معها ، دون فهم ولا دراسة عميقة لها ، وجُل همها هو أن ترفع عن كاهلها وضميرها آلام اللوم وعناء التقويم والتغيير ، ولتلقي بذلك عبء اللوم على كاهل كل أحد سواها دون إحساس حقيقي جاد بالمسئولية أو دون تبصر بالعواقب .

ففي جُلِّ بلاد العالم الإسلامي فئات وشرائح واسعة من الناس – وخاصة من الشباب– تعاني من قدر كبير من الفاقة والإهمال وتدني الأحوال المعيشية والتعليمية والتربوية والخدمات الأساسية مع انتشار الجهل والبطالة ، وذلك في الوقت الذي تذهب قلة من أبناء تلك المجتمعات بجل الثروة وتتسم تصرفات كثير منهم بالترف والسرف والتبديد .

ومن الطبيعي أن يأخذ الغضب واليأس كثيرًا من هؤلاء الشباب وأن تمتلئ بالحقد نفوسهم ، وتتفجر بالعنف أفرادًا وجماعات قلوبهم ، ضد المجتمع ومؤسساته وصفوات الحكم والسلطان فيه .

ومن الطبيعي أن يلجأ كثير من هؤلاء الشباب الغاضب الحاقد ، إلى كل وسيلة

مادية ومعنوية تصل إليها أيديهم أو فكرهم ، يوظفونها لمصلحة ثورتهم وتمردهم وانتقامهم ، لتصبح الوطنية والإسلام - وهو عقيدة الأمة وأساس كيانها ، وبغض النظر عن وجه الحق في الأمر - من أهم وأيسر هذه الوسائل التي يحرص كثير منهم على توظيفها لمصلحة ثورتهم وتمردهم على المجتمع . والخطأ الذي تقع فيه كثير من الصفوات الحاكمة هو تبسيط هذه الأمور وتسطيحها ، وإخلاء أنفسهم من مسئولية تداعياتها ، مما يعقد هذه الأمور ويضاعف مخاطرها . فهذه الصفوات والسلطات تتجاهل في جل الأحوال مواجهة الأسباب الحقيقية التي انتهت بهذه الفئات إلى ما انتهت إليه من فقر وجهل ومرض وعناء ومهانة ، وتتعامل معها باللجوء إلى العنف والسحق ، لإخماد أنفاس المتمردين ، لأن التغيير والإصلاح ليس أمرًا سهلاً ، ولأن البطش أيسر وأسرع ، خاصة مع توافر الأعوان من مرضى النفوس وإمّعات البشر ، ولأن في البطش زهو القوة وزيف القدرة .

والحل الصحيح هو أن تتحلى الصفوات الحاكمة بضبط النفس ، وأن يوضع حد لهذا اللون من العنف والبطش بالأفراد والجماعات التي تبشر بالعنف وتلجأ إليه ، وأن تقلص دائرته ، وأن يقف حد المساءلة عند دائرة من يرتكب العنف من الأفراد ، وأنْ لا يمتد التجريم والعقاب أو أي شيء من آثاره ، إلى الجموع الفقيرة بشبهة الانتماء الفكري أو الاجتماعي أو التنظيمي ؛ لأن ذلك يزيد من أسباب الحقد والضغينة ، ويوسع دائرة العنف ويعمقها ، ويدمر الكثير من الطاقات والقدرات ، وينزع عن الأنفس والمجتمع الإحساس بالأمن والاستقرار ، ولا يسمح بالتراجع ولا النضج والإفادة من الأخطاء ، فتعظم على الأمة ونظامها فداحة الثمن . والعظات والعبر في تاريخنا كثيرة ، وتكون الكارثة أكبر حين يرتد أثر البطش والعنف ، وما يولدهما من خوف واضطراب فكري ، كما هو حادث اليوم في بعض البلاد الإسلامية ، إلى هوية الأمة وثوابتها ، فيصبح الإسلام والإسلامية والفكر الإصلاحي ، تهم يرهبها الناس ويجرم المتلبسون بها وتخمد الأنفاس التي تتنسمها ، أي أنه لم يعد العنف هو الجرم ، ولكن الجرم هو الهوية والانتماء ، فتنكب الأمة في صميم كيانها وهويتها ، ويتمزق نسيجها الاجتماعي ، ويضمن العدو بذلك ضعف الأمة ، ودوام الصراع ، وتفجرات العنف ، عن براكين لا تخمد نيرانها المادية والمعنوية ، وتعيش الأمة واقعًا

متجددًا مدمرًا من الصراع والتمزق والعنف والاستبداد والتخلف وعدم الاستقرار .

لذلك يجب على الشعوب الإسلامية وصفواتها فهم هذه الظواهر والأسلوب الصحيح للتعامل معها ، وأخذ الخطوات الضرورية لإيقافها والقضاء عليها ، وفي حركة حلزونية تتجه نحو قطب الإصلاح والسلام والأمن الاجتماعي والاستقرار . ولتحقيق هذا الهدف ، فإنَّ على الصفوات القيادية الأخذ بشكل جاد بعدة خطوات متوازية من أهمها :

أولًا : التزام كافة الصفوات السياسية والعقدية والفكرية ، شجب العنف بكل وضوح ودون مواربة ، في أنْ يستخدم كوسيلة للاحتجاج على التعديات ، أو تحقيق الإصلاح ، والالتزام بقاعدة واضحة هي : **أنَّ ما كان سياسيًّا لا يحل إلا سياسيًّا** ، وأنه لا مشروعية لاستخدام العنف للتعامل مع الشأن العام السياسي بأية صورة من الصور ومن قِبَلِ كافة أطراف المجتمع وفئاته .

ثانيًا : على الصفوة الحاكمة أن تأخذ نفسها - قبل سواها - بضبط النفس ، وعدم المبالغة في الرد على العنف بالعنف ، وإيقاف أخذ الناس بالهوية والانتماء ، والوقوف بالإجراءات العقابية على الأفراد والمتورطين في أعمال العنف لا تتعداهم إلى أحد سواهم ممن لا يثبت بالدليل القضائي السليم تورطهم في تدبير أعمال العنف أو ارتكابها ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ ، ولا يؤخذ بريء بجريرة مذنبه .

ثالثًا : لابدَّ من التخطيط والعمل الجاد المنظم المستمر على إزالة أسباب الشكوى والمعاناة ، للقضاء على أسباب الغضب والتمرد في المجتمع ، والعمل على حفظ كرامة أفراد المجتمع ، وتوفير أسباب العمل وموارد الرزق الكريم ، بالحد المناسب الممكن لكل فرد من أبناء الأمة ، وتوفير الضروري من الخدمات الأساسية لكافة المواطنين .

رابعًا : لابدَّ من العمل الجاد على رفع مستوى التعليم والتدريب ، وترشيد الشعوب ، وجعل ذلك من أولوية برنامج الحكم ، وأن يؤثر التعليم والتدريب ، بنصيب وافر في الميزانية العامة ، فإنَّ العامل المؤثر في نهاية المطاف ، في سباق الأمم والحضارات ، نحو تحقيق أهدافها ، هو قدرة القوة العاملة في الأمة على الأداء والإبداع وكفاءة الإنتاج ، مع ترشيد الاستهلاك وزيادة مصادر الادخار الاستثماري في المجتمع .

هذه بعض الخطوات الأساسية العملية الممكنة ، التي في متناول يد الصفوات البدء بها ، في خطوات متوازية ، تتسع دوائرها الإصلاحية ، وتتقلص بها تدريجيًّا دائرة العنف والصراع ، وتمهد لإحداث تغيير جذري في الظروف والإمكانات ، تتوجها في المستقبل أجيال تصوغ قدراتِها وطاقاتِها وسماتِها ، مفاهيمُ وبرامجُ تربوية ، تؤهلها لأخذ المبادرة والإبداع الحضاري الإسلامي ، المبني على مبدأ التوحيد وأمانة الاستخلاف وأخلاقية الأداء .

إن العمل التدريجي نحو تقليص دائرة العنف في المجتمع ، والعمل الدائب المستمر ، لمكافحة أسباب المظالم ، والتجاوب الجاد مع متطلبات التطور ودواعي الإصلاح ، هو الطريق الوحيد أمام قيادات الأمة إلى الاستقرار ، وإيقاف مسلسلات العنف ، وإلى تحقيق القدرة والكرامة والريادة الخيرة ، التي ينال ثمرتها كافة أبناء الأمة .

التحرير والإرهاب

مَثَّلت الأمة الإسلامية وشعوبها وبلادها - للأسف المر - طيلة القرن الميلادي العشرين وحتى اليوم ، منطقةَ فراغ وصراع وضعف تجتذب به الطامعين في ثرواتها وأسواقها ، يضاف إلى ذلك مواريث تاريخية من الأطماع والأحقاد ، جعلت بلاد الأمة الإسلامية ، مرتعًا للاستعمار التسلطي والاستيطاني ، وساحة للتآمرات والحروب ، كل ذلك جعل البلاد الإسلامية ، من أشد بقاع العالم عناءً وفقرًا ، ويخضع كثير من أصقاعها للاحتلال والغزو والتسلط ، حتى أصبح نصيبها من المتشردين واللاجئين أكثر من نصيب أي جزء آخر من العالم ، بسبب هذه المآسي والمطامع والحروب .

ومن الطبيعي أن تقاوم هذه الشعوب سطوة الاحتلال ، وأن تهبَّ شعوبها لمقاومة المطامع والمظالم من قبل قوى التسلط والعدوان والاحتلال والاستيطان . ورغم أن مقاومة الاستعمار التسلطي والاستعمار الاستيطاني ليست حكرًا على البلاد الإسلامية إلا أن القوى الاستعمارية ، التي تفردت بالهيمنة الإعلامية ، خصت المجاهدين وجنود التحرير في العالم الإسلامي بالتركيز والتشويه ، ووصف جهادهم للتحرير بأنه عنف وإرهاب ، ولا يقف الإجحاف والتجني في وصف جهاد شعوب الأمة ضد الاستعمار بالعنف والإرهاب عند حد الفئة أو البلد الذي تدور فيه معركة التحرير والجهاد ، بل تصر الإعلاميات الاستعمارية على تشويه صورة مقاومة الشعوب المسلمة وحروبها التحريرية ، تعينها العوامل النفسية التاريخية ذات الجذور الدينية والعنصرية والاستعمارية لدى الشعوب الغربيَّة خاصة ، فتصف جهاد مقاومة الشعوب المسلمة للمظالم الاستعمارية في كل الأحوال بالإرهاب وتنسبه لا إلى الشعب المقاوم مثل باقي الشعوب ، ولكن تنسبه إلى دينه ورابطته العقدية مع أكثر من خمس البشرية ؛ لأنها تضن على الشعوب المسلمة بالعون وتنكر عليهم حق الحرية وتضيق بأي عون أو تضامن من الدول والشعوب المسلمة مع الشعوب المسلمة المقهورة ، وذلك إمعانًا منها في حربها الشرسة ضد شعوب الأمة حتى تبرر عدوانها هي على الشعوب الإسلامية وتضعف روح مقاومة شعوبها ، وحتى يسهل عليها

تدمير قواها المادية والمعنوية .

ورغم أن كثيرًا من حركات العنف في إقليم الباسك بأسبانيا ، وفي إقليم أيرلندا الشمالية بالمملكة المتحدة البريطانية ، وفي سواها من بلاد شرق أوربا أو أمريكا الجنوبية ، هي أولى بصفة الإرهاب ، بل إنَّ الإرهاب في بعض هذه البلاد يمثل تاريخًا دمويًّا طويلًا ضد المواطنين الأبرياء وأبناء الأقليات ، كالأقليات المسلمة في شرق أوربا ، إلا أن الأبواق الإعلامية الاستعمارية تكتفي بالإشارة إلى هذه الهجمات الهمجيَّة الإرهابيَّة ضد أبناء الوطن الواحد ، وتذكرها في استحياء على أنها حوادث عابرة ، وتنسبها إلى التنظيم الذي يدبرها وحده ، لا تتعداها إلى الأمة والدين أو الحضارة التي تنتمي إليها ؛ ولذلك فتلك الأحداث ليست إرهابًا غربيًّا ، ولا إرهابًا أوربيًّا ، ولا إرهابا مسيحيًّا ، ولا إرهابًا كاثوليكيًّا ، ولا إرهابًا أسبانيًّا ، ولا إرهابًا أيرلنديًّا ، ولكنها« عمليات » « تفجير » أو « اغتيال » قامت بها عناصر من هذه المنظمة أو تلك ، فهي تارةً من منظمة« إيتا » « ETA » وتارة من منظمة « آي . آر . إيْ » « IRA » ، وتارة من هذا التنظيم أو ذاك ، وأممهم وأديانهم وحضارتهم - على غير حال الإسلام - من فعلهم براء [1] .

إنَّ تشويه سمعة جنود التحرير والجهاد لأبناء الشعوب المسلمة ، ضد قوى الاستعمار ، بإلصاق صفة الإرهاب إليها وإضافة صفة الإسلام إلى تلك الصفة ، إنما تكشف عن النوازع العنصرية لدى هذه القوى الاستعمارية ونوازعها التسلطية الأحادية التي تهدف إلى التسلط الاستعماري والسلب الثقافي والحضاري للأمم الأخرى . إنَّ مقاومة هذه النوازع الهمجيَّة في الحضارة الغربية والقوى الاستعمارية يجب أن يكون من الأهداف الكبرى لتأمين مستقبل السلام والحضارة الإنسانية ، وتحرير الإنسانية من نوازع التسلط والعنصرية التي كانت وما تزال الداء الكامن خلف كثير من أدواء الإنسانية وصراعاتها .

(١) IRA هي على سبيل المثال حروف ترمز إلى اسم المنظمة الأيرلندية الكاثوليكية التي تقوم بأعمال العنف ضد البروتستانت الأيرلنديين فاسمها الكامل « الجيش الجمهوري الأيرلندي » (Irish Republic Army) ولكن الغرب وإعلامه لا يجد ضرورة ولا حاجة حتى لذكر اسمها الكامل الصريح ، ناهيك عن وصفها بأي صفة تمس سمعة الغرب .

والحقيقة التي لا يجب أن تغرب عن البال ، هي إن كلمة الإرهاب ، هي الصفة الحقيقية لأعمال العنف التي يرتكبها في أي مكان مواطنون ضد مواطنين آخرين ، سعيًا منهم إلى تحقيق غاياتهم ومطالبهم السياسية ، وهو ما ينطبق على جل أعمال العنف التي ترتكب في كثير من شرق أوربا وغربها وفي أمريكا ، أما أعمال العنف التي تقوم بها الشعوب المستعمرة والمضطهدة ، ضد الغزاة الاستعماريين التسلطيين أو الاستيطانيين ، فهي من باب الدفاع الضروري عن النفس ، وهي الوسيلة الوحيدة المشروعة ، المتاحة أمام هذه الشعوب لتحرير أراضيها وشعوبها ضد قوى الاستعمار التسلطي أو الاستعمار الاستيطاني .

إن على كل أصحاب الضمائر الحرة ، وأنصار الحرية والتحرر ، عدم الخلط بين الإرهاب السياسي الذي يستخدمه الأفراد والفئات ، لفرض المطالب السياسية في بلدانهم وعلى أقوامهم بالقوة ، ويزعزع من أجل ذلك أمن الشعوب واستقرارها ، وبين حق الشعوب المقهورة المضطهدة ، في المقاومة وجهاد قوى الاستعمار ، وإزاحة تسلط هذه القوى لاستلاب الأوطان ، والهيمنة الظالمة على الشعوب ، وعلى مواردها ومقدراتها .

هذه التفرقة بين الإرهاب والتحرير والجهاد ، يجب أن تكون واضحة في سياسات الأمم الحريصة على السلام ، وحكومات البلاد الإسلامية والمؤسسات الإعلامية فيها ، ولدى كل القوى التي تهتم بمستقبل السلام في العالم ، فلا تنساق بغفلة ، في خطة الإعلام الاستعماري ، ضد شعوب الأمة ، وتشويه قضاياها العادلة ، وضد السلام الإنساني ، وذلك بالخلط بين جرائم الإرهاب ، وبين حروب المقاومة والجهاد من أجل التحرر من أغلال قوى القهر والتسلط والاستلاب .

أما بالنسبة للعالم الإسلامي وشعوبه وحكوماته ، فيجب أن يكون واضحًا في فكر الأمة وعلمائها ومثقفيها وقادتها وجماهيرها ، الفرق بين جهاد التحرير ضد الأجنبي المستعمر الباغي على حقوق المسلمين بغية إرهابه وإفزاعه ، وبين إرهاب الأهل والرحم وإفزاعهم وتمزيق صفهم ، فمدافعة الأجنبي الباغي المتسلط ، بكل الوسائل الممكنة ، « حيلةً » و« غيلةً » ، مما توجبه ظروف المواجهة مع المستعمر ، فإنَّه واجب مشروع ، مفروض على الشعوب المضطهدة ، ويجب الأخذ بوسائله المتاحة

لتحقيق أهدافه العادلة بضرب الأهداف الاستراتيجية الممكنة على غرار ما جرى ويجري في كافة الحروب النظامية والتحريرية بما نراه ونقرؤه في تاريخ الحروب العسكرية بما في ذلك مدن هيروشيما ونجازاكي ولندن وهامبورج في الحرب العالمية الثانية ولاحقًا في الحرب الفيتنامية والحروب الصهيونية الفلسطينية والحرب الأفغانية الروسية ، وسواها ، ولكن التزامًا بحس المسئولية الإسلامية دون إسراف وبقدر الضرورة ، فإنه من المعلوم أن الشعوب المستعمرة المستضعفة المقهورة ، لا يمكنها في واقع تقنيات العصر العسكرية العالية المتاحة للقوى الاستعمارية المنظمة ، أن يواجه المجاهدون وجنود التحرير ، الجيوش الاستعمارية المدججة بالسلاح ، وإلا كان نصيبها الهزيمة المريعة السهلة المضمونة ؛ ولذلك فليس أمام هذه الشعوب ، ورجال المقاومة فيها إن شاءوا أن تكون لديهم فرصة لتحرير شعوبهم ، كأمر واقع وبالضرورة إلا اللجوء لأساليب حروب العصابات ، التي تحدد أهدافها العسكرية على أساس استراتيجي بغض النظر إن كان مدنيًا أو عسكريًا ، وتهدف بذلك إلى ترويع المعتدي وإفزاعه واستدامة استنفار قواته وأجهزته الباهظة التكاليف ، بكل الوسائل القليلة المتاحة ، وذلك حتى ترغم الشعوب الاستعمارية المنفزعة قياداتها السياسية العسكرية على إعادة حسابات أرباحها وخسائرها بسبب معاناتها ومعاناة قواتها العسكرية ، وكلفة استنفارها ، وما تثيره هجمات المقاومة في صفوف جماهيرها من الخوف والرعب والفزع وزوال الإحساس بالأمن في بلادها أو في صفوف قواتها وقواعدها العسكرية ، أو ضد مصالحها الاقتصادية .

واستهداف جند العدو أمر واضح ومفهوم ، ولكن الإيقاع بالجنود المتأهبين ، المدججين بالأسلحة الفتاكة ، شديد الصعوبة ، وخسائر رجال المقاومة في استهدافهم باهظة ، وخسائر جند العدو من هجمات المجاهدين محدودة ، ولأن الغاية في النهاية ليست قتل أناس بعينهم ولا هزيمة الجيوش المنظمة ، ولكن الغاية هي تحرير الشعوب ، بإرهاب العدو وإفزاعه ، واستدامة استنفار قواته وإشاعة الاضطراب والمخاطر بين قواته وجماهيره ومؤسساته ، وقدرة أدائه في مواصلاته واقتصادياته ؛ لذلك يصبح كل ما يؤدي إلى هذه النتائج ، سواء كان عسكريًا أو مدنيًا ، هو المطلوب بالضرورة العسكرية في حروب المقاومة من قبل رجال المقاومة وجنود

التحرير ، بما يضاعف من خسائر العدو ، ويشله ، ويخفف خسائر المقاومين ويسهل مهمتهم ، ويضطر الصفوة السياسية الاستعمارية ، إلى إعادة حساباتها ، ورفع يد الظلم والعدوان والسلب عن الشعوب المقهورة المضطهدة .

هذه هي طبائع حروب التحرير في التاريخ الحديث ، وهذه هي دروس المقاومة والتحرير في العالم المعاصر ، وفي تجربة الشعوب والأمم ؛ لتحقيق استقلالها وتحررها من الاحتلال والاستعمار في صوره التسلطية والاستيطانية في أوربا والهند الصينية وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وفي مصر والجزائر وأفغانستان ، ويجب أن نُذكِّر قادة الأمة الإسلامية على وجه الخصوص ، أن القتال هو واجب الشعوب المقهورة ، ولكن يجب أن نُذكِّر المجاهدين وجنود التحرير والمقاومة أيضًا ، أنَّ القتال ليس غاية في حد ذاته ، ولكنَّه آخر الدواء ، وأن الإسلام يلتزم دائمًا ، حس العدل والمسئولية وعدم الإسراف ، ولذلك فإن المجاهدين وجنود المقاومة وقادتهم من جنود التحرير ، ملزمون في كل بلد وفي كل حال إنْ اضطروا للقتال ، أن يستخدموا وسائل الحرب والقتال دائمًا بقدر الضرورة ، ودون إسراف لتحقيق أهدافهم المشروعة ، حتى تضع الحرب أوزارها ، أما شعوب العالم عامة ، وشعوب الأمة الإسلامية خاصة ، فعليهم حق نصرة المظلومين في كل أرجاء الأرض ، قدر الطاقة دون تخاذل ولا تقصير .

إن من المهم تذكير الجميع أن إنهاء مآسي حروب التحرير وفظائع الإرهاب لا تكون إلا بالتعامل الموضوعي مع أصول هذه القضايا بإنهاء ظلامات الشعوب ، ووضع حد لمآسيها ومعاناتها وإنصاف المستضعفين من أبناء الشعوب ، وعلى أسس من الحق والعدل والإنصاف فتزول الأسباب وينقطع الوقود عن النار ، وينقشع التأييد والغطاء الشعبي لأعمال العنف فلا سلام دون عدل وإنصاف ، خاصة في القرية العالمية التي لم يعد أحد في مأمن من آثار ما يجري فيها ، ولا يمكن للإنسانية أن تستسلم للظلم والحرب وترك مآسيها تجري على أساس شريعة الغاب ، فالإنسانية ليست غابة ، والبشر ليسوا حيوانات ، والأمن والسلام لم يعودا أمام الضمير الإنساني للقوة الغاشمة ، وعلى القيادات السياسية أن تدرك مرحلة النضج الحضاري الإنساني الذي بلغته الإنسانية ، وأن يتعاملوا مع ظلاماتها بلغة العقل والإنصاف والسياسة لا بلغة الحديد والغاب والذئاب ، حتى يعم السلام وتحترم بحق حقوق كل الإنسان .

الأقليات المسلمة ونضال التحرير

أما بالنسبة للأقليات المسلمة ، التي تنتمي إلى شعوبٍ جمهورها غير مسلم ، فهي على حالين ، أحدهما أن تكون أقلية تنتمي إلى دول ليست طرفًا في الظلم والعدوان والحرب على المسلمين أو على سواهم من الشعوب والأمم ، والحالة الأخرى أن تكون أقلية تنتمي إلى دول هي طرف في الظلم والحرب على المسلمين أو على سواهم من الأمم ، وفى كلتا الحالتين ، فإن هذه الأقليات ، في هذه البلاد ، هي طرف سياسي في قرارات بلدانها السياسية ، بشكل مباشر ، أو بشكل غير مباشر ، وعليهم أن يسعوا في بلدهم ، وتجاه بني وطنهم بالوسائل السلمية إلى عون المسلمين وسواهم من الشعوب المضطهدة ، ونصرتهم ، ومنع العدوان عليهم ، وهذا يعني أن على الأقلية المسلمة أن تسعى في كل الأحوال سياسيًا ودون عنف إلى عون بلادها في اتخاذ السياسات العادلة الصحيحة تجاه حقوق الشعوب المقهورة مسلمة وغير مسلمة ، وعليها السعي لتحقيق ذلك بكل الوسائل السياسية المتاحة لها ، وأن يكون ذلك بصبر ومثابرة إحقاقًا للحق ومنعًا للظلم ، لأنَّ العدل أساس إسلامي اجتماعي لا مساومة فيه ، وعليها ألا تسهم أو تشارك - بحسب قناعتها وقناعة أفرادها - في أي سياسة ظالمة أو خاطئة ضد أبناء شعبها أو أبناء الشعوب الأخرى ، مسلمة أو غير مسلمة ، فذلك حقهم وحق ضميرهم وواجبهم الإسلامي والإنساني ، ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ [المائدة : ٢] ، وعليهم ممارسة ذلك بالأساليب السلمية والسياسية المشروعة في بلادهم مثلهم في ذلك مثل باقي أفراد وفئات شعوبهم ، فليس للأقليات أو سواها من أبناء الوطن الواحد أن تلجأ إلى أي وسيلة من وسائل العنف ضد مواطني بلدها وأبناء شعبها في سعيها لتحقيق غاياتها النبيلة ، فالغاية هنا لا تبرر الوسيلة ، ولأن ذلك مجاف لما سبق أن تبيناه من مبادئ الإسلام في التعامل مع العنف داخل المجتمعات وبين المواطنين إرساءً لقواعد الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمعات الإنسانية [1] ، وذلك في الحقيقة يخدم في النهاية دعاة الحق والإصلاح كافة ، ويمكنهم

(١) من الأمثلة التي جرت على عهد النبوة وتعين أيضًا على توضيح طبيعة العلاقة بين الداخلي والخارجي ، ما =

من إسماع الناس كلمة الحق ، ودعوة الخير ، ويحول دون إعطاء المشروعية لقوى الظلم والاستبداد أن تنطلق ، لتعيث في الأرض والعباد نكالًا وفسادًا .

إن التزام الأقليات الإسلامية في كافة الحالات خطة الإسلام ، في عدم اللجوء إلى العنف هو من أهم الوسائل لحمايتها وتقبلها وتأثيرها في بلادها ، ومع مواطنيها ، وأبناء جلدتها ، وهو في النهاية الوسيلة الفعالة لمشاركتها في صنع سياسة بلادها ولحمل رسالة الإسلام الإصلاحية الحضارية وإبلاغها للناس ، وللتأثير الإصلاحي الفعَّال في نصرة الشعوب المقهورة الإسلامية وغير الإسلامية . إنَّ التحام الأقليات

= جرى بعد صلح الحديبية في الاتفاق بين قريش والرسول ﷺ ، في أن من يذهب من المسلمين إلى قريش يبقى لديهم ولايردوه إلى المدينة أما من يأتي إلى المدينة من المسلمين فعلى المسلمين أن يردوه ولا يجيروه ويبقوه لديهم . وهنا نلحظ أولًا أن المسلمين الذين بقوا في مكة بقوا على حالة السلم والمسالمة ولم يخرجوا عن ذلك طيلة عهد إقامتهم في مكة رغم ما كانوا يلقونه من قريش وفي كل حالات السلم والحرب التي تقلبت فيها علاقات المدينة بمكة أي لم يقوموا بأي عمل عسكري نصرة للمسلمين وللرسول ﷺ في معاركه وحربه لقريش وحلفائهم ، أما المسلمون من المكيين الذين أتوا المدينة من مكة فقد ردهم الرسول ﷺ ولم يجرهم ولم يسمح لهم بالبقاء في المدينة وفق اتفاقه مع قريش إلا أن هؤلاء الهاربين لم يعودوا إلى مكة واتخذوا مواقع على طريق قوافل المكيين وشنوا عليها هجمات هددت تجارتهم ومواصلاتهم وأثارت الرعب في قلوبهم ، ومن المهم أن نلحظ أن الرسول ﷺ لم يعترض على فعلهم ولم يستنكره لأنه لم يكن في فعلهم تعارض مع موقف السلم للمواطنين المسلمين في مكة ولأنهم بتركهم لمكة لم يعودوا بعدها مواطنين بمكة ولا تعارض في ما فعلوا مع عهد الهدنة بين حكومة الرسول ﷺ وقريش ، فالهاربون أصبحوا طرفًا خارجيًا عن مكة ولهم وعلى مسئوليتهم ما يتخذونه من قرارات تجاه مايرونه ضروريًا لرد عدوان قريش على المسلمين وللثأر منهم لما أنزلوه وينـزلونه بهم من مظالم واضطهاد لإخوانهم في الدين والنسب والإنسانية ، ولا يسأل المسلمون المكيون المسالمون المقيمون بمكة ولا الرسول ﷺ عن أفعالهم وتصرفاتهم شيئًا .

والدرس المهم هنا هو أنه حتى حين أقام الرسول ﷺ مجتمع المدينة وحكومته ودخل حروبًا ومواجهات دامية مع قريش وحلفائها ، وحتى حين حارب من خرج من المسلمين من مكة بعد صلح الحديبية قريشًا وهاجموا قوافلها بقي الطرف الداخلي من المسلمين في مكة على سياسة الرسول ﷺ حين كان طرفًا داخليًا في مكة أي أنهم بقوا على الدعوة وعلى حال المسالمة وعدم اللجوء إلى العنف مع قومهم ولم يتحولوا طرفًا محاربًا ضد قومهم في مكة نصرة لرسول الله ﷺ في حروبه ضد قريش وهو ما يؤكد دون لبس سلمية المقاومة في صراعات السياسة الداخلية وعدم مشروعية استخدام العنف حتى لوكان طرف النزاع الخارجي المعتدى عليه هو الرسول ﷺ ودولة المسلمين على عهد الرسالة ، إن كثيرا من الأقليات بل والشعوب تشتد معاناتها بسبب عدم إدراكها لهذا القانون . انظر صحيح البخاري – المغازي – رقم الحديث ٣٩٢٠ ، وصحيح مسلم – الجهاد والسير – رقم الحديث ٣٣٣٧

المسلمة بشعوبها ، رحمًا ومواطنة والعمل سياسيًّا معها وبها ، في سبيل الإصلاح ، هو أنفع لها ولشعوبها وللأمة الإسلامية والإنسانية .

الحروب الأهلية :

من المهم الإشارة هنا إلى حالة أخرى من حالات الصراع السياسي غير الحالات السابقة وهي حالة« الحروب الأهلية »وهذه الحالة هي أشد ما تكون وضوحًا في حالة الدولة القومية الحديثة التي غذتها العنصرية الاستعمارية الأوربية حيث تطغى فيها الروح القومية التي تغذي روح العصبيات العرقية والثقافية وتسعى معها كل عصبية قومية إلى التسلط والاستعلاء والاستقلال .

ولما كانت الموروثات الإمبراطورية والترتيبات الاستعمارية الهادفة إلى التسلط الاستعماري وإلى توازنات القوى الاستعمارية أدت إلى أن تضم بعض الدول أكثر من شعب وأكثر من عصبية ، وأكثر من رحم ، فقد أدت وما تزال تؤدي هذه الحالات إلى صراعات دامية بسبب ما تذكيه الروح القومية والتسلطية إلى طغيان عصبية على عصبية وإلى طغيان قومية على قومية ، وانتهاك حقوقها الإنسانية مما يؤدي إلى صراعات دامية تسعى بها القومية والعصبية إلى التحرر والانفلات من ربقة طغيان الآخر واستبداده واستعلائه ، وهذه حالة هي أقرب إلى الصراع الدولي منها إلى الصراع السياسي داخل الرحم والعصبية والقومية الواحدة ، ولذلك إذا اشتد هذا النوع من صراع القوميات داخل الدولة الواحدة فإنه يأخذ البعد الدولي ويعتبر « حربًا » أهلية يحق للدول أن تعترف لأطرافها بحقوق المحاربين وتحميهم جملة من قواعد القانون الدولي وتكون موضعًا للتدخل الدولي لتسوية النزاع ، إما باستقلال الأطراف أو بترتيبات تضمن حقوق القوميات بحسب حالة الصراع وقوة أطرافه ومصالح الدول المؤثرة في المجال الدولي .

وهذه الحالات كانت سببًا في خلق عدد كبير من الدول المؤثرة في المجال الدولي في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، ومن أمثلة هذه الدول الجمهورية الأيرلندية ، وما يجري اليوم في أقليم أيرلندا الشمالية هو امتداد لما سبق أن حدث في تاريخ أيرلندا ، حين كانت جزءًا من الإمبراطورية البريطانية فتمرد الجزء الجنوبي الأكبر من الجزيرة الأيرلندية واستقل ؛ ليكون الجمهورية الأيرلندية التي تمثل

الشعب الأيرلندي الكاثوليكي .

والظاهرة العجيبة هي أن كثيرًا من الشعوب الإسلامية وضعتها الترتيبات الاستعمارية في مثل تلك المواقف ، حيث وضعت كثيرًا من شعوبها في قبضة دول تتحكم فيها شعوب وقوميات وعصبيات معادية تسلطية تنكر عليها حقوقها الإنسانية ، مما دفع ويدفع هذه الشعوب إلى الثورة والمقاومة ويشعل الحرب في هذه الدول ، وهذا مُشاهد في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وفي بلاد الإمبراطورية السوفيتية وفي شرق أوربا ، والعجيب أنه رغم المظالم الفادحة والمقاومة الضارية من هذه الشعوب المسلمة فإن القوى الدولية الغربية تنكر على الشعوب المسلمة بشكل خاص حق المقاومة ، وتنكر على مقاومتها الصفة القانونية الدولية ، وتنكر عليها حقها في تقرير مصيرها وتستخدم مقاومتها ، وتسخرها كأوراق لعب دولية لتحقيق مكاسب خاصة على حساب حقوق ودماء وحريات هذه الشعوب ، بل إنها كثيرًا ما تتفضل على هذه الشعوب المستضعفة بنعت تضحياتها التحررية « بالإرهاب الإسلامي » .

لذلك فإن صراع الشعوب والقوميات داخل الدول المركبة على أسس تسلطية استعمارية هو حالة « حروب دولية تحريرية مشروعة » لا تمت بصلة إلى حالات الصراع السياسي داخل رحم الشعب الواحد والأمة الواحدة ، والذي يحدث بين مواطني المجتمع صاحب الانتماء الشامل الواحد ، الذي تجمعه روابط الرحم النفسية الوجدانية الواحدة ، بأبعادها الثقافية والتاريخية ، يمثل الصراع السياسي فيها توجهات فئات اجتماعية بعينها ومطالب إصلاحية بعينها تسعى إليها ضمن مصلحة الرحم وضمن مصلحة الوطن ، والتي يجب ألَّا يكون العنف وسيلة إلى تحقيقها ويوصم من يلجأ إليه بحق بصفة « الإرهاب » .

إن وضوح الرؤية في إدراك أنواع الصراعات السياسية المختلفة ، وأبعادها الاجتماعية أمر ضروري لكي تحل هذه الصراعات بشكل عادل بنَّاء ، يأخذ بيد الإنسان المعاصر في القرية العالمية نحو العدل والسلام ، وهما الجوهر الثمين لبناء الحياة الإنسانية ، التي يجب أن تسعى الحضارة الإنسانية نحو تحقيق وإرساء دعائمه ، وتتفادى به تدمير ذاتها بما كسبته يدها من ألوان التقنية الشاملة المدمرة ، والتي أصبحت في متناول يد الإنسانية وإمرة رجال السياسة والحرب فيها .

عود على بدء
داء العنصرية الاستعلائية الحيوانية
ودواء عدل الإخاء الإنساني [١] .

والسؤال الذي يحسن الإجابة عليه وعلى الأسباب الكامنة خلفه هو : من المسئول والمتسبب في هذا السيل المتزايد للعنف في العالم ؟! وكيف أصبحت نار العنف تأكل الأخضر واليابس وتحرق في أتونها الملايين من البشر وتطال الشعوب ولا تفرق بين بريء ومذنب ، ومدني وعسكري ، ونافع وضار ؟! لماذا هذه الدعاوى المتعارضة والحوار العقيم بين الأمم والقيادات حتى وكأنها لا تستطيع أن تتفق على شيء ولا أن تكيل بمكيال واحد ؟! وما هو الإرهاب وما هي المقاومة ؟! من هو المعتدي ومن هو المعتدى عليه ؟! ما هو دور الأديان والحضارات والمصالح ؟! وما هي الحقوق الإنسانية وما هي المصالح الأنانية القومية في هذه الحروب ؟! لماذا يفرد الإسلام والمسلمون دون بقية الأمم والديانات والحضارات رغم ضراوة حروب الآخرين وعنف بطشهم بصفات التعدي والعدوان ؟!

إنَّ العجيب أن يساء إلى الإسلام بهذا القدر وأن يوصم بعكس ما يمثله ويسعى إليه ؛ لأنَّ الإسلام في حقيقته هو دين السَّلام فهو دين التوحيد ودين الإخاء ودين العدل ودين المسئولية ، وهو الذي يقدس الحياة أكثر من أي أحد آخر ويحميها ، ولم يسمح بالتعرض لها إلا بالحق حتى في حالة الحرب العادلة ردًّا على المعتدي فلا يستهدف إلا من كان قتاله ضرورة .

وهو دين ينفي أهم أسباب الصراع وهو العنصرية ، وينفي أهم أسباب التظالم وهو النفعية الحيوانية ، وكل ما وقع في تاريخ المسلمين من تعديات - والتي لا تقاس بتعديات الأمم الأخرى - إنما مصدره آثار مخلفات التراث الجاهلي من ثقافات الشعوب المسلمة وتلوثاتها العنصرية والنفعية الحيوانية .

---

(١) داء العنصرية الاستعلائية الحيوانية تجسدها في العصر الحديث ممارسات الدول القومية النفعية المادية الاستعمارية .

لهذا خلا تاريخ المسلمين من الأحداث ومن التعديات العنصرية الكبرى التي لطخت تاريخ كثير من الأمم الأخرى ، ولذلك أيضًا خلا تاريخ المسلمين والحضارة الإسلامية من توجيه العبقرية العلمية والحضارية نحو آلات الفتك والدمار وازدهرت فيها إبداعات العلم النافع والإعمار .

لقد كان التبييت (أي مهاجمة العدو ليلًا) قضية مهمة في الفقه الإسلامي أقضت مضاجع الفقهاء خشية إصابة الأبرياء فلم يبيحوه بعد لأيٍّ إلَّا بالحد الأدنى وإلا لضرورة أكبر منه ترجح كفة المعتدين وتهزم جمع المدافعين عن الحق .

والعجيب أن يأتي هذا الهجوم على الإسلام من قبل الاستعماري العنصري النفعي الذي امتلأ تاريخه بالمآسي والكوارث والمذابح الكبرى ولقرون طويلة ضد المخالفين من الأقليات والقبائل والشعوب ، وأُهلكت فيها الحرث والنسل فيما دار على أرضها من صراع الأديان وفي محاكم التفتيش على مدى عدة قرون وفي مذابح الشعوب والقبائل في الأمريكتين ، وفي بشاعات الاستعمار في آسيا وأفريقيا ، وفي مذابح النازية والفاشية والستالينية ، وفي حروب دمار الهند الصينية بالنابالم والأسلحة الكيماوية ، وبالأسلحة الذرية في هيروشيما وناجازكي وفي فلسطين بالاستيطان والذبح والتشريد ، وفي حروب عالمية راحت الشعوب ضحيتها وهلكت بسببها مئات الملايين من البشر .

حضارة الاستعمار العنصرية الحيوانية النفعية هي التي سخرت عبقريتها وما تزال في إبداع أدوات الهلاك والدمار ، والتي يمكنها أن تفني العالم كله في عشية أو ضحاها ، وهي التي لم تعد تترك مجالًا للأمن ، ولا معنى لليل ولا نهار ، ولا مهرب للضعيف ، ولا جنة لإنسان أو حيوان ، ولا مجال للتفرقة بين المدني والعسكري ، فالمهم هو الإستراتيجي ، ومع ذلك فهي حضارة تدعي رغم كل هذه المآسي أنها حضارة إنسانية وأنها تحمي حقوق البشرية ، وأنها تحقق لها الازدهار والتقدم .

إنَّ الإنسان إنسان ليس بعضلاته وليس بحيوانيته وليس بقوة افتراسه وسفكه للدماء ، فهذه من عيوبه ومفاسده ، وإنما هو إنسان بالقيم السامية وكريم الخلق وقصد الخير والنفع والعدل والإحسان والإعمار . ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ ﴾ .

إنَّ مسئولية ما يجري اليوم في العالم من التظالم والصراع والقتال إنما مرده إلى ما في الحضارة المعاصرة من تنكر لمعاني الإخاء الإنساني وإنكار لمقاصد العدل في العلاقات الإنسانية ، فالنزاعات العنصرية النفعية الحيوانية في هذه الحضارة هي التي تجر البشرية إلى أيديولوجيات القومية الاستعمارية التي تعمق المنطلقات العنصرية الاستعلائية والنفعية المادية الحيوانية ، وهي التي تعمق الفروق والغربة بين أبناء البشرية وشعوبهم ، وهي التي تزين المظالم والتعديات النفعية المادية الحيوانية باسم المصالح القومية ، وهي التي تفسح المجال لدعاوى الاستعلاء وصيحات الحروب وتضليل الإعلام وتبرر اختلاف الموازين والمكاييل حسب توجهات الأهواء والشهوات .

إنَّ من أكبر ما تواجهه الإنسانية من المخاطر في هذا العصر أن تعلو كلمة الباطل وأن تزين المظالم ، وأن تلبس العنصرية الحيوانية والنفعية المادية الأنانية ملابس الإنسانية والتقدمية .

من المهم أن ندرك أنه إذا لم تعد الإنسانية إلى رشدها وتقاوم هذه النوازع الفاسدة في كيان حضارتها فإنَّ الهاوية ليست بعيدة عنها ، وقد لا تراها إلا بعد أن تزلَّ قدمها ، ولذلك يجب أنْ تعيد الإنسانية تقييمها لأمرها وحقيقة حضارتها ، وأن تجلي نظرتها إلى الإسلام ورسالة الإسلام وتفيد منها في مقاومة نوازعها العنصرية التسلطية والنفعية المادية الأنانية الحيوانية ، وأن تسعى بحق نحو تحقيق معاني الإخاء والعدل والإحسان في العلاقات الإنسانية الحضارية ليتحقق الأمن والسلام للإنسان في القرية العالمية [1]

يجب أن ينصف المسلمون وغير المسلمين من الشعوب المقهورة المستضعفة ، وترد إليهم حقوقهم التي يعاني جل مآسيها شعوب مسلحة كثيرة ما بين الفلبين إلى فلسطين ، وتحكى فيهم قصة الذئب والحمل ، يلبس فيها الجزار ثوب الضحية . إنَّ ما يجري على أرض كثير من الشعوب المستضعفة هو رد فعل للمظالم التسلطية والتعديات الاستعمارية على أراضيهم ومواردهم وأرواحهم وأعراضهم حتى تضطرهم جسامة هذه المظالم والاعتداءات إلى اليأس وإلى المقاومة وإلى الدفاع عن

---

(١) العالمية هي قدرة تحقيق التواصل الإنساني بين الشعوب والأفراد ، والعولمة هي المصطلح المعبر عن الهيمنة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كقطب دولي أعظم .

النفس ، وحين يتم هذا بالقدر الضروري فهو حق مشروع لابد منه ، وهم حين يردون بالقليل الذي في طوقهم على أشد الظلم والعدوان يوصمون بقحةٍ أو جهالةٍ بالإرهاب والعدوان ، وتدق طبول الإعلام المضلل تهلل عليهم وتلعنهم .

لن يستقر السلام ولن يتحقق الأمن والرخاء في القرية العالمية إلا بالإخاء والعدل وحس المسئولية ، وبالتخلي عن نزعات العنصرية التسلطية الاستعلائية والنفعية المادية الحيوانية ، وبحسن فهم غايات الإسلام والمبادئ الإنسانية النبيلة في إقامة حكم العدل وإشاعة روح الإخاء الإنساني بغض النظر عن الادعاء والتطاول والتضليل الإعلامي ، فإنَّ ذلك لن يغير من الحقائق شيئًا ، ولا مجال لأن يتحقق السلام والأمن والإخاء والرخاء إنسانيًا إلا أن يعود المعتدي إلى رشده ، وأن يرتد عن عدوانه وعن غيه وأوهامه ، وأن يتخلص من الفاسد في فكره ، والشائه في ثقافته ، ليذوق ومن في القرية العالمية طعم الأمن ، ونعمة السلام ، وحلاوة إخاء وطراوة الرخاء ، حيث تتخطى مشاعر الانتماء الإنساني والرحمة الإنسانية حواجز التنافر والتباغض الحيوانية التي ما تزال تنهش جسد الإنسان وتدمي ضميره ، وتفسد غاية وجوده .

الخلاصة

إنَّ التوجيه القرآني والمنهج النبوي هو منع استخدام العنف (الفتنة) في كافة حالات الاختلاف والنزاع بين فئات المجتمع الواحد بكل صوره ، وأنَّ ما كان سياسيًّا لا يحل في المجتمع الواحد إلا سياسيًّا ، وبالوسائل المدنية ، وإنَّ أمر الأمة لا يكون إلا شورى بين أبناء الأمة ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى: ٣٨] . أما إذا اعتدت فئة عنفًا على فئة فإنَّ التصدي لها تتولاه السلطة الشرعية المخولة من قبل جمهور الأمة وقادتها من أهل الشورى في القيام بحفظ أمن الأمة وكافة أفرادها وبالأسلوب المناسب سلمًا وصلحًا ، وهو الأولى ، وإلا كان من واجبها إن أصر الباغي على بغيه التصدي له وإرغامه على العدول عن غيه وعدوانه بكل الوسائل الضرورية ولو اقتضى الأمر استخدام العنف ضده ، وهي حال لا تنشأ إلا إذا افتقدت الجماهير الإيمان المطلق بالالتزام بمبدأ سلمية ومدنية المقاومة في كافة ما ينشأ بين فئاتها من خلافات سياسية ، وأنه لا يحق لأي فئة ولو كان الحاكم ورجال السلطة أن يلجأ للعنف لتحقيق أهدافها أو رفع ظلامة من ظلاماتها ؛ لأن من يلجأ إلى العنف أيًّا كان لن يجد من الأمة قبولًا ولا تأييدًا ولابد أن يعود عن غيه وإلا فلابد أن تنهار قواعد قوته وتتلاشى نصرته وتتخلى الأمة أمام إصراره على غيه عن دعمه .

ومن أنجح الأمثلة المعاصرة لمقاومة طغيان السلطان وظلمه نهج الثورة الإسلامية الإيرانية المدني الذي هدم إرادة الجيش الإمبراطوري أمام جمهور الأمة السلمي الثابت الأعزل . ولعل أفدحها خسارةً شهدتها الأمة في الأحداث المعاصرة استخدام بعض الفئات المعارضة الجزائرية للعنف في مقاومة السلطة ، مما أدخلها في مباراة دامية مع الجيش ، وعزل الأمة وشل إرادتها ، ليسقط من القتلى عشرات الألوف وتتقوض إرادة المجتمع وقواعده وطاقاته .

أما إذا صدر البغي والظلم عن كيان أجنبي استعماري تسلطي ، يصدِّر أمام الشعوب أدوات وواجهات وطنية فتظل القاعدة صحيحة وهو أنه لا يصح استخدام العنف بين فئات المجتمع وسيلة للتصحيح والحسم ومقاومةً للأجنبي وتسلطه ، فذلك في الحقيقة يضعف المجتمع ويمكِّن للمستعمر الظالم . ولذلك يجب أن يُستهدف الأجنبي المتسلط

الظالم في ذاته وأن تستهدف مصالحه مباشرة ؛ ليكون ذلك ثمنًا يرغمه على إعادة تقويم مكاسب ظلمه وعدوانه واستغلاله ، ويوفر للمجاهدين من رجال المقاومة العون والعطاء والتعاطف اللازم من قبل جمهور الأمة والشعب ، وبقدر ما يتم الالتزام بهذا النهج تقل الخسائر ويزداد تضامن الشعب ويوفر الغطاء اللازم لأمن المقاومة والتحرير ودعمهما ، بل ويدعم مقاومة الهيئة الحاكمة - إن كان لها بقية من خير - بسبب ما تتعرض له من ضغوط المقاومة . ومن الأمثلة الناجحة في هذا المجال حركة المقاومة الجزائرية ضد المستعمر الفرنسي ، وحركة المقاومة الفيتنامية الشمالية في تصديها للمستعمر الفرنسي والظهير الأمريكي ، وحركة الجهاد الأفغاني في تصديها لقوات الاستعمار الروسي السوفيتي .

ومن الأمثلة المشاهدة الناجحة حتى اليوم نهج حركة المقاومة الفلسطينية المعلن ضد الغزو والتسلط الصهيوني في تلافي الصدام مع السلطة الفلسطينية وفي استهداف العدو الأجنبي الصهيوني وحده مما وفر للمقاومة الغطاء والعطف والدعم والتأييد الشعبي على الرغم من ظروف المقاومة بالغة الصعوبة على الصعيد المحلي والصعيد العالمي . كما مثلت أعمال المقاومة الفلسطينية - بغض النظر عن النوايا والمقاصد العليا - دعمًا وظهيرًا غير مباشر للسلطة الفلسطينية في مفاوضاتها مع العدو الصهيوني التي من بين أهم أهدافها استعادة ما يمكنها استعادته من حقوق الشعب الفلسطيني .

أما في حالة النزاع والصراع بين الأمم والدول والمجتمعات المستقلة فإنَّ التوجيه القرآني والمنهج النبوي هو التعامل المباشر مع أهل الحل والصفوة الحاكمة في تلك المجتمعات لا مع جمهور الأمة والمجتمع المقهور فيها ، وذلك إما تفاوضًا وسلمًا طلبًا للحق والعدل ، لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ، ويكون ذلك بينهم وبين المسلمين سياسةً وعهدًا ، وإلا فإنَّ استخدام القوة بكل وسائلها الضرورية دون إسراف أمر ضروري ؛ لأن جماهير الأمم وعامتها تبع لقادتها وصفواتها السياسية ووسيلة لها وتبع لها فيما تقترحه من الظلم والقهر ، وهو ما عبرت عنه خطابات الرسول ﷺ إلى القياصرة والأكاسرة والملوك على ذلك العهد ، وأثبتته التجربة على عهده ولقرون طويلة من بعده وهو ما برهنت عليه الممارسات والمواجهات الكبرى مع الأنظمة الغاشمة في القرن العشرين والتي ما تزال قائمة في علاقات الصراع بين الدول حتى اليوم . والإخاء والعدل وحس المسئولية والتخلص من النوازع والأيديولوجيات القومية

العنصرية والنفعية الحيوانية هي السبيل لإقرار السلام والأمن في القرية العالمية ، وهي الدروس التي يمكن أن نفيد فيها من رسالة الإسلام والسلام العالمية .

أما الهجرة فتشرع حين يشتد الظلم وتضعف قدرة جمهور الأمة على الانتصار للمظلوم وتكون الهجرة في هذه الحالة إما طلبًا للنجاة من الهلاك ، وإما لبناء جماعة وقوة تتصدى لنظام الظلم والعدوان وقيادته من أجل العمل على تحرير إرادة جمهور المجتمع وخياره ورفع الظلم عنه ليُسوَّى بين الناس ويشمل العدل الجميع ، مسلمين وغير مسلمين ، ويكون للناس ما للمسلمين ، وعليهم ما عليهم ، ويحفظ لهم حياتهم وخيارهم دينًا ورأيًا ومعيشة . ودار الهجرة الإسلامية على كل الأحوال هي دار دعوة وإصلاح في الأرض ، تسعى إلى الخير والهداية لكل الناس .

أما واجبات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يتعلق بعامة الناس وأفراد المجتمع فإنَّ المقصود بها في جوهرها جهد إيجابي يعين على الخير والنصح بكلمة الحق والعمل بالوسائل المدنية سرًّا وجهرًا بحسب الحال نصحًا للغافل وعونًا للمحتاج، ودفعًا بالوسائل المناسبة المقبولة والمشروعة لمن أصرَّ على إظهار المعاصي وسعى بالظلم والفساد وليس المقصود من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من قبل الأفراد والفئات – عن حسن نية أو سوء نية – أن يكون ذلك منفذًا بالعنف والتطاول على الآخرين عند تفاوت الرؤى واختلاف المشارب ، أو أن يكون ذلك وسيلة أو تعلة لتمزيق العرى والوشائج ، أو أن يستخدم وسيلة لإشاعة الفتنة ومنازعة الجاه والسطوة والسلطان ؛ لأنه حتى إذا كان مصدر الجور والفساد هو السلطان « الحاكم » ، فإنَّ تقويمه هو من حق الأمة وأهل الشورى وقادة الرأي العام فيها ، ولا طاقة لأحد حتى الحكام على مواجهة جماهير الأمة والإصرار على التحدي ، أما فئات الأمة في مواجهة بعضها البعض فلن تكون محصلته إلا شل الرحم وتمزيقه وجر الأمة إلى الفتن والدماء والإحن والحزازات والتربصات ، وما تجره من شرور العنف وتمكين الاستبداد .

إن صبر المظلوم والداعي إلى الخير والإصلاح وإصراره على المقاومة السلمية لابد أن يستدعي عدل السلطان ، وإلا استدعى نخوة المواطنة ورحم الأمة وتحالف جماهيرها ، وقادة الرأي فيها لنصرة المظلوم ومواجهة الظالم والمفسد وأعوانه وحمله على الجادة أو تقويض أركان سلطانه .

وقاعدة التزام الوسائل السلمية في الدعوة إلى الإصلاح أو في طلب الحقوق هي قاعدة عامة في تناول الشأن السياسي إسلاميًا في داخل جميع المجتمعات ، وهي قاعدة تلزم كافة فئات المجتمع بما في ذلك الأقليات والجاليات الإسلامية ؛ لأنها جزء من أوطانها ولها حق المساهمة السلمية في صنع سياسة بلادها وعليها واجب ترشيد سياساتها هي وبقية فئات المواطنين سواء بسواء . أما استخدام القوة والعنف السياسي فهو شأن الأطراف الأجنبية إذا فشلت الوسائل السلمية في تسوية النزاعات .

أما العلاقة بين الأديان والحضارات فيجب أن تكون حوارًا بالحكمة والإحسان طلبًا للحق وإصلاح المعاش والمعاد ، وفي حوار الإسلام والغرب يجب أن يكون الحوار إيجابيًا يهدف إلى التفاهم والاحتواء والتوافق والتكافل . فكلا الطرفين لديه ما ينفع الآخر ويحتاج إليه ، وعلى كل واحد منهم أن يكسب الآخر سبيلًا وحيدًا لبناء حضارة عالمية إنسانية إصلاحية ، تستهدف المادة والروح والمعاش والحياة والعاقبة والمعاد . فالغرب بوسائله العلمية التجريبية حقق قدرة وفتوحات حضارية بما التزمه من المنهج العلمي في معرفة سنن الكون وترقية العلوم الكونية والعمران .

وأما الإسلام فلديه الرؤية التوحيدية وعلم آفاق الروح والقيم وضوابط صلاح الاجتماع الإنساني وهو الذي ولد المنهجية العلمية الكونية التي أبدع في تطبيقها الغرب ، ولكل من الخصائص جذوره العميقة في كيان الإنسانية ، ولن يستطيع أي منهما القضاء على الآخر أو على دوافع وجود كل منهما في كيان الإنسانية ، ولن ينجم عن صراع القوة والقهر والتخريب إلا المآسي والخسائر للذات وللآخر ، على ما جرى وما يزال يجري على طرفي المواجهة حتى اليوم ؛ ولذلك فإنَّه قد حان الوقت لعقلاء القوم أن يبدأوا حوار الشركاء ، ومراجعة المواقف وإصلاح السياسات ، ومد جسور التعاون الإيجابي الإصلاحي لبناء حضارة تجمع بين المادة والروح ، والنماء والعدل ، والكسب والتزكية ، والحرية والإصلاح ، والشهادة والغيب ، والدنيا والآخرة .

وأخيرًا .. فإنني أرجو أن يكون هذا البحث قد أسهم في فتح نظر وحوار إسلامي علمي منهجي ، يتسم بالشمولية والتحليلية والانضباط في هذه القضية العقيدية الفكرية الاجتماعية المهمة التي تتعلق ببناء فكر العقل المسلم وثقافته ومناهج تربيته وبناء مؤسساته ونظامه الاجتماعي ، نتعرف بها على وجوه الضعف في فكرنا وثقافتنا

ومناهج تربيتنا وبنائنا النفسي ونظامنا الاجتماعي ، حتى نصحح مسيرتنا ونستعيد قدرتنا ، ونحرك كوامن طاقتنا للمساهمة الفعَّالة في بناء الحضارة الإنسانية المعاصرة وإصلاح مسيرتها ، وهداية الإنسان إلى سبل السلام وطريق الإخاء والعدل والسلام .

إنني أرجو أيضًا أن يكون هذا البحث قد أسهم في تفسير جانب مهم من جوانب قصور تاريخ الأمة الإسلامية : وهو فشل العنف في تحقيق الإصلاح والقضاء على الظلم والاستبداد على مدى قرونٍ من تاريخ هذه الأمة على الرغم مما بذل من جهد وما سالت من دماء ، وعلى الرغم أنها هي أولى الأمم بالقدرة والعدل والوئام والسلام .

كما أرجو أن يساعد هذا البحث ، وما ينهج نهجه من نظر علمي معرفي ينطلق من إطار هداية الوحي ، أن تعتمد الأمة مبدأ الشورى والوسائل السياسية المدنية المشروعة وسيلةً وحيدةً للحل والعقد في إدارة شئون الأمة وإصلاح أحوالها ، فيوضع بذلك حد لكثير من إنحرافات ممارسات المجتمعات الإسلامية وفساد علاقاتها واستبداد قياداتها ، الأمر الذي يعيق إلى حد بعيد نجاح مشاريعها الإصلاحية ويمنعها من تبوؤ مكانتها الريادية .

ولعل نتائج تطبيق منهجية هذا البحث والتي اعتمدتها فيما سبقه من أبحاث [1] ، وما أوضحته هذه الأبحاث من رؤى كلية كشفت عن جوانب جديدة من جوانب القضايا المطروحة في فهم عصور انحطاط الأمة وقصور ممارساتها ، وعجز فكرها عن التطور واحتواء المتغيرات الزمانية والمكانية ، نموذج يوحي بالثقة بالمنهجية الشمولية ، التحليلية المنضبطة ودورها الاستراتيجي في تفعيل الفكر الإسلامي المعاصر وتسهيل مهمته في استرداد عافيته وقدرته على بلورة برامج فعالة ، وكسب قناعة الأمة بالمشروع الإسلامي الحضاري وقدرته على أن يتخطى بالأمة الأزمة الحضارية المعاصرة التي ما زالت الأمة تواجه في تعثر تحدياتها .

(١) كتاب نظرية الإسلام الاقتصادية (دار الخانجي ، القاهرة) ١٩٦٠م ، كتاب النظرية الإسلامية في العلاقات الدوليّة (المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، هرندن ، فيرجينيا) ، ١٩٧٢م ، بحث السياسة والحكم في الإسلام (قضايا الفكر الإسلامي المعاصر ، وقائع اللقاء الثاني للندوة العالمية للشباب الإسلامي ، الرياض) ١٩٧٣م ، بحث إسلامية المعرفة : العلوم السياسية نموذجًا (١٩٧٧ م) ، كتاب أزمة العقل المسلم (المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، هرندن ، فيرجينيا ،) ١٩٨٦م .

وفي ظني فإن الخطوة الأولى لضمان فعالية الإصلاح المنهجي هي العمل على توظيفه في إعادة صياغة المشروع التربوي التعليمي الإسلامي ، واستكمال أدوات تكوين عقلية المثقف المسلم في كافة ميادين المعرفة بما في ذلك تكوين عقلية الفقيه القانونية ؛ حتى تتوحد في منظومة تكوين المثقف المسلم ، النفسي والمعرفي ، أطراف مصادر المعرفة الإسلامية ، في الوحي والعقل والطبائع والوقائع ، ولا تنفصم وتتنافر ، بسبب الجهل بالدين أو العجز في العلم ، أو القصور في منطق الفهم .

لابد من استكمال جوانب مناهج فكر العلماء ومعارفهم ، على اختلاف تخصصاتهم ، بما فيهم الدعاة الدينيون والفقهاء القانونيون ، فلا تقتصر المعارف ، خاصة معارف طلاب الدراسات الدينية ، على الحالات والحلول والمعارف اللغوية التاريخية وحدها ؛ لأنه لن ينجم عن ذلك النوع من الثقافة اللغوية التاريخية الجزئية إلا ترديد الحلول والرؤى التاريخية ، دون جدوى عامة منها ، أو فائدة كبرى ترجى من تكرارها ، ولتبقى في جوهرها ثقافة ومعارف حبيسة المدارس الدينية ومناسبات الوعظ ورفوف المكتبات .

إنني لا أشك في أنَّ هذا الإصلاح الفكري المنهجي الذي رأيت براعمه الغضة المتفتحة ، في تجربة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ، تزهر في عقد واحد من الزمان عقولاً إسلامية واعية متفتحة هادفة ، قد برهنت قدرتها وتفوقها وفاعليتها ، وأنبتت بذلك« كوادر »إسلامية قيادية ناجحة حية في محيطها الاجتماعي وفي مجالات اختصاصها ، في العلوم والمعارف المختلفة ، لتمثل بداية تجربة ناجحة على جادة السبيل الذي سوف يرسي – وبإذن اللّه وشكل عملي – منهجًا ورؤية حضارية فيها الاجتماعي المسلم ، والاقتصادي المسلم ، والتربوي المسلم ، والسياسي المسلم ، والفقيه القانوني المسلم ، والداعية العقدي المرشد المسلم .

ومن المهم في هذا الإصلاح التربوي التعليمي المنشود ، أن يستهدف الإنسان المسلم منذ الطفولة المبكرة ، بدءًا من مهد النشأة (الأسرة) لتنقي مدخلاته العقدية والمنهجية والثقافية والمعرفية ، وليصلح تربويًّا بناؤه النفسي الذي يتسم اليوم في مجمله بالسلبية والفردية الأنانية ، حتى يصبح عضوًا في جماعة ، وخليفة إيجابيًّا مبدعًا ، وسيدًا حر النفس ، مبرأً من مشاعر المذلة والمهانة والرهبة والخوف ، ومن

معوقات نفسية العبيد الأذلاء (الرقيق) لا « العباد » الأعزاء ، فشتان بين من عبّدوا أنفسهم ومهدوها وذلّلوها بمحض إرادتهم للحق - وذلك مثار عزة وكرامة ومحبة ، لا مهانة ولا مذلة ولا خنوع - وبين من أخضعوها خوفًا ومهانة وجهلًا وأنانية .

إنَّ نفسية العبيد التي تتسم بالخوف والخنوع والسلبية ، والتي تمثل ، وما تزال ، السمة الغالبة لكثير من أبناء الأمة منذ عصور انحطاطها ، هي التي تفسر في المحصلة غيبة الأمة وجور وعجز قيادها وتمزقها وضعفها وتخلفها الحضاري والعمراني الذي تعاني منه اليوم .

إنَّ أزمة الأمة كما انتهت إليها اليوم هي في جوهرها ، أزمة منهجية فكرية وأزمة تلوث ثقافي وأزمة تشوه نفسي ، والإصلاح المنهجي الفكري التربوي شرط أساس لتصحيح مسار الأمة ونجاح مشروعها الإصلاحي ، ويجب أن يبدأ هذا المشروع بالإصلاح الفكري التربوي التعليمي دون إهمال أو تقصير في وجوه العمل والبذل والإصلاح الأخرى ، وأن يعمل هذا المشروع بجد وشجاعة على تصحيح المدخلات الثقافية وأساليب البناء النفسي لأبناء الأمة ، حتى يمكن للأمة عند ذلك أن تستعيد قدراتها بإذن اللّه ، وتعيد بناء وشائج مجتمعها ، وأنظمة مؤسساتها ، وأن تحمل بيد جيل القوة والأمانة والعلم ، رسالتها ، متخطية بقدراتها ما تواجهه من العقبات والتحديات .

منهجية البحث

نختتم هذا البحث بإلقاء شيء من الضوء على منهجية هذا البحث وما اشتمل عليه من أبعاد عامة نحتاج إلى مراعاتها في مناهجنا الفكرية والبحثية والتعليمية حتى نضبط منهجنا العلمي ونحرره من بعض وجوه القصور التي نرى أنه ما يزال يعاني منها ؛ لأن عدم تحرير المنهج وسلامته ووضوحه يؤدي إلى الفوضى الفكرية وجزئية النظر ، التي تحيل الدراسات إلى سفسطات ودعاوى يجد كل باحث فيها دليلًا يدعم وجهة نظره ، وينتهي الأمر بالنظر والحوار إلى متاهات تعتم الرؤية وتشتت السبل ، وتكاد تمنع اللقاء .

لقد حاولت أن أناقش في هذا البحث كافة النصوص القرآنيّة والنبويَّة ، التي أحسب أنَّ كثيرًا من المهتمين بقضية هذا البحث يعتمدونها ، ويلتفتون إليها ، ويهتمون بمناقشتها في هذا المجال ، لأضعها في مواضعها الصحيحة بقدر ما هداني البحث معتمدًا في ذلك على القرآن الكريم وصحيح السنة النبويَّة ، وما تقرره الدراسات السياسية ، وذلك حتى لا تظل بعض أمهات القضايا معلقة وغائمة في ذهن القارئ ونظره .

وقد اعتمد هذا البحث – وبقدر ما أملته طبيعة البحث ، وعلى أساس من الوحدة والتضافر والتكامل المعرفي – محكم القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية متنًا وسندًا ، مصدرًا دينيًا حاكمًا ، إلى جانب اعتماد أسس العقل وطباع النفوس وسنن المجتمعات والكائنات مما يعرف بالعلوم الإنسانية ، مصدرًا إنسانيًا مشهودًا ، تفهم به الوقائع الإنسانية الحياتية الزمانية المكانية ، كما تدرك به مقاصد الوحي وثوابت هديه في المعاش والمعاد .

وفي التعامل مع الوحي فقد اعتمد هذا المنهج محكم القرآن الكريم ، وهو كلمة اللّه المتواترة ، لكونه الأصل الإسلامي الأسمى ، والأداة المنهجية والمقياس الموضوعي الأول والأهم ، لفهم معاني الأصول الإسلامية الأخرى ، بما في ذلك نصوص السنة النبويَّة المشرفة ، وتحرير سندها تعيننا في ذلك السياسات النبوية العامة ، والسنة النبوية

العملية ، في السلم والحرب ومقاصدها في العدل والتكافل والرحمة ومنهج الشورى ، وإدراك دلالات نصوص السُّنة وجزئياتها الزمانية المكانية ، بصفتها تطبيقًا عمليًا نموذجيًا مشهودًا للرسالة وبيانًا للدين ، ونبراسًا للقرون والأجيال وجعل تلك السنن والمقاصد والسياسات النبوية – ضمن الإطار القرآني المحكم – ضابطًا أساسيًا لما يكون قد خفي على الدارسين والباحثين من وجوه الضبط في رواية الحديث بالمعنى أو بسبب الوهم أو الغفلة أو التساهل أو الدس [١] ، وسواها من وجوه الضعف الإنساني والتي كانت وما تزال سببًا لأن تجعل من بعض « موهوم » نصوص السنة مدخلًا إلى كثير من فكر الشعوذة والخزعبلات والخرافات ، وممارساتها في المجتمعات الإسلامية ، مما ساهم في إضعاف الروح العلمية والإبداعية وإشاعة روح

---

(١) ما أراه هو أنَّ صحة المتن هي الأساس الأول والأهم في قبول أي نص من نصوص السنة النبوية المشرفة ، فإذا فسد المتن فلا قيمة لوهم صحة السند ، ويجب أن يتوقف العمل بمثل هذا النص أصلًا إلا أن يتضح وضع الصواب فيه ، أما إذا لم ينكر محتوى المتن ، ولكن لم يجزم ، بأدق المعايير العلمية ، بصحة السند ، فلا يكون مثل هذا المتن موضع الحجة والتدليل المقدس ، ولا يزيد موضعه على سبيل الاستئناء على الاستئناس به عند خاصة أهل العلم أثرًا من الآثار لما يروا فيه من الحكمة ، وذلك هو الأولى بمكانة سنة رسول اللّه ﷺ وقدسيتها ، أما إذا فسد السند فيجب ترك رواية النص على أنه سنة نبوية ، وعدم الترويج له في الحديث إلى الناس وفي التعليم والفتوى ، وذلك في رأينا هو المنهج الصحيح ، وهو الأولى بمكانة رسول اللّه ﷺ وقدسية دين اللّه وسنن نبيه ، ولا أن تكون في القرآن الكريم وصحيح السنة متنًا وسندًا كفاية للهداية . أما فيما يتعلق بالغيب والإخبار عنه ، مما لا يخضع لنظر العقل وقياسه ، فلا يصح أن يقبل فيه إلا العلم اليقيني ، وهو أمر لا يكون إلا بالقرآن الكريم ، وبالمتواتر من السنة مع كثير من الحيطة والحذر وحسن فهم معاني الأحاديث ومقاصدها وحكمة تبليغها حديثًا نبويًا وليس قرآنًا متلوًا محفوظًا .
وكقاعدة عامة فإنَّه ما كان لأصل من أصول الدين ومبادئه وقيمه – التي لا مجال لإعمال العقل والقياس فيها وتجب على الناس معرفتها واتباعها – أن يلقى إلى الناس إلا بالعلم اليقيني الذي تطمئن إليه النفس طمأنينة كاملة ، ولا مجال فيه للشك والريبة أو مظنة إمكان الخطأ أو التدليس والكذب .
ونحن اليوم بما يتوافر لدينا من شئون المعرفة ، وخبر أحوال الإنسان بتعاقب العصور والأحوال زمانًا ومكانًا ، وما نلاقيه من التحديات فإننا في موقف يجعلنا نرى أمورًا كان يصعب – أو يستحيل – على من سبق من السلف أن يراها كما نراها اليوم . وأرجو ألَّا تمنع روح التقليد وخوف المبادرة بعض أهل العلم من إعمال الفكر والاجتهاد على أساس ما يتوفر لهم اليوم من العلم والمعرفة ، وما تمليه حاجات الناس وأحوالهم عليهم في هذا العصر ، وذلك بسبب كوابح الترغيب والترهيب التي تساهل كثير من علماء الأمة في أمرها وقبلوها من أصحاب الغفلة والدس ليرهبوا ضمير الأمة ويرهبوا علماءها وعامتها ويقعدوهم مقعد الخوف والعجز والتقليد والجمود – واللّه الهادي إلى الصواب .

الخمول والتواكل في ثقافة الأمة وتحريف العديد من مفاهيم الإسلام السامية والقرآنية وتشويه منطلقاته التوحيدية الاستخلافية العليا .

وقد التزم البحث منهجية شمولية تحليلية منضبطة ، بناءً على مصادر المعرفة الإسلامية وهي مصدر الوحي ، ومصادر معارف عالم الشهادة (المعارف الإنسانية) ، في العقل والطبائع والوقائع ، وخاصة ما وفره العلم التجريبي والبحث العلمي المستفيض ، في جوانب المعرفة الإنسانية في هذا العصر ، والذي يختلف عما ساد في عصور الأمة الخالية من آفات العلم النظري والمنطق الصوري وتخبطات مباحث الغيب والإلهيات ، التي أضلت – في كثير من الحالات – منهجية كثير من مفكري السلف .

والقصد من التزام هذه المنهجية العلمية التمكن من الإلمام بأكبر قدر ممكن من جوانب القضية المطروحة للبحث ، حتى يمكن وضعها في صورتها الكلية ، وتحليلها من جوانبها الدينية والإنسانية ، والابتعاد عن المنهجية الجزئية والقياس الجزئي الذي تتقلص فائدته المنهجية ؛ لأنه يرتبط في جل حالاته ببقاء الصورة الكبرى للمجتمعات وعلاقاتها وإمكاناتها ومعارفها على حالها لم تتغير أما إذا مضت القرون وتغيرت الأحوال وتطورت المعارف وتغيرت صور المجتمعات وطاقاتها وإمكاناتها وعلاقاتها ، فإنَّ القياس الجزئي يكون في الغالب مدخلًا إلى الكثير من الخطأ وضلالة الفهم .

ولعل ما هدى إليه بفضل اللّٰه هذا البحث من رؤية إسلامية إنسانية حضارية ، تتسم بروح دين العدل والاعتدال والإصلاح والسلام ، إنما هو ثمرة هذه المنهجية الإسلامية الشمولية التحليلية المنضبطة التي أرجو أن تنال من اهتمام القارئ بقدر ما سينال البحث وقضاياه من اهتمام ؛ لأنه إذا استقام منهج الفكر استقام الفكر ، وإذا استقام الفكر فالاهتداء إلى الصواب يصبح أمر وقت وجهد واجتهاد . نسأل اللّٰه السداد والرشاد ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

فهرس الكتاب

رقم الإيداع
2002/5652
I.S.B.N **الترقيم الدولي**
977-342-056-6

(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم . . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

نشكر لك اقتناءك كتابنا : « العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي » ورغبة منا في تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهمٌّ بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائمًا بملاحظاتك ؛ لكي ندفع سويًا مسيرتنا إلى الأمام ويعود النفع على القارئ والدار .

*** فهيًا مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية :-**

الاسم كاملًا : .... **الوظيفة :** ....

المؤهل الدراسي : .... **السن :** ....

الدولة : .... المدينة : .... حي : .... شارع : ....

ص.ب : .... تليفون: .... فاكس : ....

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

□ أثناء زيارة المكتبة □ ترشيح من صديق □ مقرر □ إعلان □ معرض

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : .... المدينة ... العنوان ....

- ما رأيك في أسلوب الكتاب ؟

□ عادي □ جيد □ ممتاز (لطفًا وضح لِمَ) ....

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

□ عادي □ جيد □ متميز (لطفًا وضح لِمَ) ....

- ما رأيك في سعر الكتاب ؟

□ رخيص □ معقول □ مرتفع (لطفًا وضح لِمَ) ....

عزيزي انطلاقًا من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة . . . فلا تتوانَ ودَوِّن ما يجول في خاطرك : -

....

....

....

....

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ، والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسية منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال

عزيزي القارئ أعد إلينا هذا الحوار المكتوب على العنوان التالي

ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

لنراسلك ونزودك ببيان الجديد من إصداراتنا

(من أجل تواصلٍ بنَّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم :

نشكرك على اقتنائك كتابنا هذا ، الذي بذلنا فيه جهدًا نحسبه ممتازًا ، كي نخرجه على الصورة التي نرضاها لكتبنا ، فدائمًا نحاول جهدنا في إخراج كتبنا بنهج دقيق متقن ، وفي مراجعة الكتاب مراجعة دقيقة على ثلاث مراجعات قبل دفعه للطباعة ، ويشاء العلي القدير الكامل أن يثبت للإنسان عجزه وضعفه أمام قدرته مهما أوتي الإنسان من العلم والخبرة والدقة تصديقًا لقوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ (النساء : ٢٨)

فأخي العزيز إن ظهر لك خطأ مطبعي أثناء قراءتك للكتاب فلا تتوان في أن تسجله في هذا النموذج وترسله لنا فنتداركه في الطبعات اللاحقة ، وبهذا تكون قد شاركت معنا بجهد مشكور يتضافر مع جهدنا جميعًا في سيرنا نحو الأفضل .

الخطأ	رقم الصفحة	السطر
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....
....	....	....

شاكرين لكم حسن تعاونكم . . ،

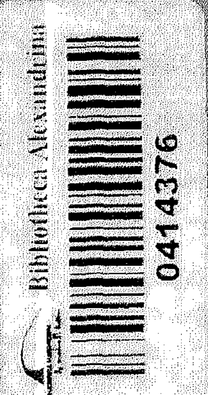




الكتاب في سطور

يناقش هذا الكتاب موضوعًا من أخطر الموضوعات التي عانت منها الأمة الإسلامية في ماضيها وحاضرها ، ذلك هو موضوع العنف الذي شاع استخدامه كأداة من أدوات الإصلاح والتغيير ، فلا توجد رقعة من أرض هذه الأمة إلا وقد عرفت العنف والإذلال ، إما على أيدي الحكام.. وإما على أيدي المحكومين فيما بينهم لأسباب واهية في معظم الأحيان .

لقد درس الكتاب الظاهرة دراسة بنيوية شمولية تنطلق من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة واجتهادات الأمة ؛ فقدم تقويمًا دقيقًا لتجارب حركات الإصلاح مبينًا أسباب فشلها حيث أصبحت مجرد « تفجيرات » يولدها ضغط نار القهر وألم الظلم ونتن الفساد دون أن يكون لها برامج أو أهداف إستراتيجية محددة ، داعيًا إلى حوار فاعل لبلورة رؤية حضارية إسلامية عقلانية لمواجهة التحديات المحدقة بالأمة وطنًا فحضارة .



الناشر
دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع
١٢٠ شارع الأزهر ص.ب ١٦١ الغورية
ت: ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ - ٢٧٤٢٨٢٠
فاكس: ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢)
http://www.dar-alsalam.com
e-mail: info@dar-alsalam.com